

جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني

إعداد الطالب

خالد عمر الشياب

إشراف

الأستاذ الدكتور عبد العزيز علي خزاعلـــــــــة

رسالة مقدمة الى كلية الدراسات العليـــــا

استكمالاً لمتطلبــــات الحصول على درجـــة

الدكتوراه في علم الاجتماع تخصص علم الجريم

جامعة مؤتة 2016

بسم الله الرحمن الرحيم



MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

نموذج رقم (١٤)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب خالد عمر الشياب الموسومة بـ:

انماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الاردني

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في علم الجريمة.

القسم: علم الاجتماع.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. عبدالعزيز علي الخزاعله		26/12/2016	مشرفاً ورئيسا
أ.د. فايز عبدالقادر المجالي		26/12/2016	عضواً
د. رافع عارف الخريشا		26/12/2016	عضواً
د. فايز عبدالمجيد الصمادي		26/12/2016	عضواً

عميد الدراسات العليا

د. محمد عبدالرحيم المحاسنه



MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
sedgs@mutah.edu.jo dgs@mutah.edu.jo e-mail:
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي: ٦١٧١٠
تلفون: ٠٣/٢٣٧٢٣٨٠-٩٩
فرعي 5328-5330
فاكس 375694 ٠٣/٢
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى والدي عرفاً وبراً

إلى إخوتي وأخواتي

إلى زوجتي وأبنائي الذين تحملوا معي عناء الغياب والانشغال

إلى إخوتي السوريين الذين ظُلموا كثيراً

خالد عمر الشياب

الشكر والتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الكبير والعرفان الى كل من فضّل علي بعد الله في إنجاز هذه الأطروحة، وأتقدم بالعرفان لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور عبد العزيز علي خزاعلة لما بذله من جهد ونصح وإرشاد فلولاه، بعد توفيق الله لما كنت استطعت أن أقدم هذا العمل بصورته هذه، والشكر الموصول لأساتذتي الأكارم الأستاذ الدكتور فايز المجالي، والأستاذ الدكتور عدنان الجادري، الأستاذ الدكتور سامح محافظة ،والأستاذ الدكتور سامي ملحم، والدكتور رافع الخريشا، على ما قدموه لي من رعاية ونصح وتوجيه، فقد كان ذلك خير معين لي في دراستي هذه، فجزاهم الله جميعاً خير جزاء وأمدهم بالصحة والعافية.

خالد عمر الشياب

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

الملخص

أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني

خالد عمر الشياب

جامعة مؤته، 2016

هدفت الدراسة الى التعرف على أنماط الجريمة من قبل اللاجئين السوريين المقيمين في المملكة الأردنية الهاشمية، وعليه طرحت الدراسة السؤال الرئيس الآتي: "ما أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني؟"، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع اللاجئين السوريين المتواجدين على الأراضي الأردنية خلال فترة الدراسة حيث بلغ عددهم ما يعادل 13.3% من السكان في الأردن، أما عدد أفراد العينة التي أجريت عليهم الدراسة الميدانية من الموقوفين والنزلاء والذين ألقي القبض عليهم والبالغ عددهم (293)، وتكونت عينة الدراسة من (273) . فرداً بعد استثناء عشرين استبانة غير صالحة للتحليل الاحصائي .

توصلت الدراسة الى عدد من النتائج كان ابرزها :

1- إن نسبة الجريمة كانت منخفضة بين اللاجئين السوريين، وأن هؤلاء اللاجئين لم يضيفوا أنماطاً جديدة من الجريمة غير معهودة أو غير مصنفة لدى مديرية الامن العام.
2- كانت مساهمة اللاجئين السورين بالجريمة أقل من المصريين والعراقيين المقيمين في المملكة.

وفي ضوء النتائج السابقة توصي الرسالة بما يلي :

1- العمل على دراسة أثر موجات اللجوء المتواصلة على مستوى ونمط الجريمة في الأردن.
2- دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة اللجوء على المجتمع الاردني وتأثيرها على أنماط الجريمة وأعدادها.
3- اجراء العديد من الدراسات ذات العلاقة واستخدام بعض المتغيرات الأخرى لبيان تأثير موجات اللجوء السورية المتواصلة على المجتمع الأردني.

Abstract

Crime Patterns of Syrian Refugees in the Jordanian Society

Khalid Omar Alsheyab
Muta University

The study aimed to investigate the patterns of crimes committed by the Syrian refugees living in Jordan, therefore the main question of this research was : "what are the patterns of the crimes committed by the Syrian refugees in the Jordanian society?", The sample of the study was from the Syrian refugees available in Jordan during the period of study, who represented about 13.3 % of Jordanian community, while all the detained mounted to 293 persons, the study sample contained 273 of them because I had to exclude 20 questionnaires, since they were not filled properly.

The study reviled the following results:

1. Crime rate among Syrian refugees was considerably low, in addition to the fact that such refugees did not add a new crime patterns or a crime that is not categorized in the General security directorate in Jordan.
2. Syrian refugees' contribution in crime rate was lower than Egyptians and Iraqis residents in Jordan.

The study had come out with the following recommendations:

1- The need to study the effect of the continuous refuge seeking waves on crime levels and patterns in Jordan.

2- Study the economic and social effects of the seeking refuge phenomenon on the Jordanian society and its effect on number and patterns of the crimes.

3- The need to conduct many related studies in addition to the use of other variables, to verify the effect of continues refuge seeking phenomenon on the Jordanian society.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 مقدمة

تأثرت الدول المجاورة لسوريا منذ اندلاع العنف السياسي فيها في آذار عام 2011م، بحركة نزوح جماعية يومية لآلاف السوريين، ولم تتوقف هذه الحركة حتى يومنا هذا، كمحاولة للبقاء على قيد الحياة.

وقد واجه الأردن نتيجة لتدفق أعداد هائلة من اللاجئين، تحديات لقدراته وضغوطات شديدة على كل مصادره ومؤسساته، والاقتصادية، والتعليمية، والصحية، والأمنية. نتيجة لما فرضه هذا التدفق من حاجات وخدمات أساسية ينبغي أن توفرها الدولة لضمان العيش الكريم لهم لحين انتهاء الأزمة.

وبطبيعة الحال فإنه في حالة الانتقال من الاستقرار إلى الهروب واللجوء، يجد الأفراد أنفسهم في ظروف معاشية ومكانية وحياتية مختلفة ومغايرة لما اعتادوا عليه، إضافة إلى معاناتهم من صدمات الرعب والخوف قبل مغادرة مدنهم وقراهم وأثناء المغادرة ،كما أنهم عانوا الظروف الجديدة سواءً في المخيمات أو الأماكن التي أقاموا فيها، ومثل هذه البيئة والظروف الجديدة تشكّل تربة خصبة لظهور أنماط وأشكال مختلفة من الجرائم والعنف والانحرافات سواءً كانت على المستوى الفردي أم الجماعي، الأمر الذي يتطلب مراقبة وحرص شديدين، وإحاطة من قبل قوات الأمن للحد من وتلافي حدوث الجرائم.

بلغ إجمالي عدد سكان الأردن تسعة ملايين نسمة تقريبا ويشكل اللاجئون السوريين ما يعادل 13.3% من مجموع السكان، حيث يتركز معظمهم في المحافظات الحضرية في الوسط والشمال، ويقدر عدد اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري بنحو 80.000 لاجئ (دائرةالإحصاءات العامة،2015)، ويعد هذا المخيم أكبر مخيمات اللاجئين السوريين في الأردن. كما ويشكل وجودهم في المجتمع الأردني سواءً داخل المخيمات أم خارجها ضغطاً كبيراً وتحدياً أمنياً يتطلب تكثيف الجهود للحد من تبعاته السلبية التي بدأت تظهر على شكل جرائم متنوعة أهمها السرقات، والمخدرات، والقتل الذي ضاعف المسؤولية الوطنية في توفير الحماية للشعب الأردني، والحد من انتشار

الجريمة بين اللاجئين السوريين والحرص على تأمينهم بضروريات العيش المتمثلة بالغذاء، والكساء والمأوى والأدوية والرعاية الصحية والتعليم وغيرها من الخدمات.

ومع استمرار تصاعد أعداد اللاجئين السوريين وتزايدهم فقد نتج عنه ضغطاً كبيراً على الموارد، وزيادة في نسبة البطالة بين الشباب الأردنيين. وقد عملت الحكومات الأردنية المتتالية على إبعاد اللاجئين السوريين عن السوق غير الرسمي للعمل الذي أدى إلى حدوث عواقب سلبية للغاية مرتبطة بالفقر المدقع الذي يعاني منه اللاجئون الأمر الذي ساهم في بروز سلوكيات إجرامية وتطور ٱلإقتصادات السوق السوداء (فرانسيس ،2015).

واستناداً إلى المعلومات المقدمة من قبل المنظمات والجمعيات المسؤولة عن رعاية شؤون اللاجئين السورين في مخيم الزعتري في الأردن، فقد تبين أن هناك اختلاف في التركيبة المجتمعية لكل من السورين والأردنيين، وهذه الاختلافات أدت إلى وجود حالة من التوتر والتضارب الذي ساعد في زيادة الجرائم وتنوعها، وزادت تسجيلات الجريمة في المحاضر منذ أن بدأ اللاجئون السوريون الخروج من المخيم والاختلاط بالمجتمع الأردني للبحث عن العمل، ومحاولة التأقلم مع الوضع الجديد، إلا أن ذلك كان له أثراً سلبياً وواضحاً بسبب الضغط الذي أحدثه تواجد اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني ذي الموارد المحدودة والوضع الاقتصادي المحدود، وهذا ينطبق على اللاجئين السوريين خارج مخيم الزعتري(Nasser & symansky, 2014).

ومن الأسباب التي ساهمت في انتشار الجريمة في مخيمات اللاجئين السوريين في الأردن وبشكل خاص في مخيم الزعتري، انتشار المشاجرات التي تحدث بين رؤساء القبائل والعائلات الذين اتخذوا مكاناً معيناً لهم في المخيم، وفرضوا سيطرتهم عليه، الأمر الذي أدى إلى حدوث تنافس وشجار بين أفراد الأسر والقبائل الناتجة عن تعديهم على المكان المحدد لهم، والتعدي على الخصوصيات، الذي بدوره ساعد في ظهور عصابات داخل المخيمات يهدفون إلى فرض سيطرتهم، ويعتمدون على القوة والعنف والسرقة والتعدي على محلات الهواتف والذهب وبيع التبغ لتحقيق مرادهم. (Orhan,2014).

2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها:

أدّى تدفقُ أعداد هائلةٍ من اللّاجئين السّوريين إلى الأردن واختلاطهم بالمجتمع الأردني إلى زيادة انتشار الجريمة بأنماطها المختلفة بشكل واضح، مما شكل خطراً أمنياً وتهديداً للتركيبة الاجتماعية الأردنية، حيث يتطلب التعامل مع اللاجئين استراتيجيات أمنية مكثفة؛ لأن تدفق اللاجئين إلى المجتمع الأردني نشأ عنه حالة من التوتر وعدم الاستقرار وصراع على الموارد المتوفرة بين اللاجئين السوريين والمواطنين الأردنيين.

أظهرت نتائج إحصاءات الجرائم المرتكبة من قبل اللاجئين السوريين خلال الفترة 2011-2015 أن هنالك تزايداً ملحوظاً في معدلات الجريمة في المجتمع الأردني حيث بلغت نسبة الجرائم للاجئين السوريين لعام (2011) (0.54%) من إجمالي الجرائم المرتكبة في الأردن، ووصلت إلى (3%) لعام (2015)؛ وهي قابلة للزيادة. وقد تمثلت هذه الجرائم في الجنايات والجنح التي تقع على الإنسان، والجرائم المخلة بالثقة العامة، والجرائم التي تقع على الأموال، والجرائم التي تقع على الإدارة العامة، والجرائم التي تشكل خطراً على السلامة العامة، والجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة وغيرها (مديرية الامن العام،2014).

ومما هو جدير بالذكر أن نسبة اللاجئين السورين تشكل 13.3% من مجموع السكان الكلي للمملكة، في حين أن نسبة الجرائم المرتكبة من قبل اللاجئين السوريين شكلت 3% من المجموع الكلي للجرائم المرتكبة خلال فترة الدراسة (2011-2015). وبصورة أوضح، وتكمن مشكلة الدراسة بالإجابة عن الأسئلة الآتية:

1- ما أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني من وجهة نظرهم أنفسهم؟

2- هل تختلف أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني باختلاف متغير (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري، المهنة الحالية)؟

3- ما هي دوافع ارتكاب الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني؟

4- هل تختلف دوافع ارتكاب الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني باختلاف متغير (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري، المهنة الحالية)؟

5- هل تواجه الأردن معيقات أمنية تحول دون سيطرة رجال الأمن العام في تعاملهم مع اللاجئين السوريين؟

1.3 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أنها:

الأهمية النظرية

1- أن تضيف للمكتبات العلمية المحلية والعربية والدولية، وللباحثين والسياسيين وصناع القرار في الأردن والدول المضيفة للاجئين السوريين وغيرهم، معرفة جديدة حول الأخطار المحتملة لوجود اللاجئين.

2- فتح الطريق أمام دراسات أخرى قد تكون أعمق في تناولها لأنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني أو غيره.

3- أن تحدث وعياً لدى المواطنين عن الآثار السلبية التي يمكن أن تسببها جرائم اللاجئين.

4- المساهمة في اقتراح الأساليب والوسائل التي يمكن أن تحد من هذه الجرائم.

5- يُأمل أن تشكلَ هذه الدراسة إضافةً نوعيةً لموضوع أنماط الجريمة الحديثة في الأردن.

الأهمية العملية

1- أوضحت الدراسة أن اللاجئين السوريين كانوا أقل من غيرهم من السكان والأجانب ارتكابا للجريمة.

2- إزالة المخاوف من اللاجئين التي تطلقها الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في الأردن أو خارجه حول مخاطر استقبال اللاجئين.

4.1 أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أنماط الجريمة المرتكبة من قبل اللاجئين السوريين المقيمين في المملكة الأردنية الهاشمية خلال فترة الدراسة. من خلال:

1- معرفة أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني من وجهة نظرهم؟

2- هل اختلاف بين أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني باختلاف متغير (الجنس، الفئة العمرية، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري، المهنة الحالية)؟

3- استجلاء الدوافع لارتكاب الجريمة بين اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني؟ وهل تختلف دوافع ارتكاب الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني باختلاف متغيرات الدراسة.

4- معرفة مدى مواجه الأردن للمعيقات الأمنية التي تحول دون سيطرة رجال الأمن العام في عملهم بين اللاجئين السوريين؟

5.1 حدود الدراسة ومحدداتها:

تتحدد الدراسة بالآتي:

الحدود المكانية: تتضمن الحدود المكانية في هذه الدراسة مناطق تواجد اللاجئين السوريين في المدن الأردنية كافة ومخيم الزعتري.

الحدود الزمانية: تقتصر الحدود الزمانية لهذه الدراسة على الفترة الممتدة ما بين العام 2011-2015، وهي الفترة التي بدأ فيها نزوح السوريين وهجرتهم.

الحدود البشرية: تقتصر الدراسة على اللاجئين السوريين في الأردن.

أما محددات الدراسة فإنها تقتصر على:

1-اللّاجئين السوريين المقيمين في الأردن وبالتالي لا يمكن تعميم نتائج الدراسة على اللاجئين من غير السوريين.

2-أنماط الجريمة التي يرتكبها اللاجئون السوريون ولذلك لا يمكن تعميم النتائج على ظواهر جرمية أخرى.

6.1 المفاهيم الاجرائية

ورد في هذه الدراسة بعض المفاهيم والمصطلحات يمكن تعريفها على النحو التالي:

1- **مفهوم الجريمة**"هي فعل أو امتناع عن فعل يشكل جريمة ويعاقب عليه في القانون."(أكسفورد، 2008) وتوجد تعريفات للجريمة منها: التعريف الشكلي للجريمة، والتعريف الاجتماعي للجريمة، والتعريف الديني للجريمة.

2- **مفهوم القانون**"القانون يعني علاقة عامة بين كل شيء (مرقص،1997)، أما اصطلاحاً فكلمة "قانون": هي لفظ يطلق على مجموعة القواعد التي أصدرتها السلطة السياسية المختصة"(السمري واخرون،2010).

3- **مفهوم الهجرة:** الهجرةُ مصطلح "ديموغرافي"، يتعلقٌ بالسكان، ويقصد به الانتقال من مكان إلى آخر. وفي العصور الوسطى كانت تعني: "فعل مغادرة البلد الأصلي"، وفي القرن التاسع عشر ظهر اسم الفاعل "المهاجر" الذي يعني الدخول إلى بلد أجنبي"(يانوصانا،2010).

4- **اللاجئين السوريين:**

1- **نظرياً:** "هو من يلجأ إلى بلد آخر من أجل الخلاص من الاضطهاد"وهو بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة بسبب آرائه السياسية خارج البلاد التي يحمل جنسيتها ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف في العودة إلى ذلك البلد"

2- **إجرائياً:** هم السوريون اللذين اضطرتهم ظروف بلدهم للجوء الى الاردن هرباً من الصراعات المسلحة بين الأطراف المتعارضة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

الجريمة سلوك بشري قديم جداً، يضرب في أعماق التاريخ، والأرجح أن الإنسان لم يكتشف بعد تاريخ افتراس البشر للبشر والتي قد لا يتم اعتبارها جريمة، فظاهرة الجريمة ارتبط نشوؤها ووجودها بنشوء المجتمعات البشرية بعد انتقالها من الافتراس إلى المجتمع الطبقي العبودي، و"التاريخ بعد ذلك هو تاريخ العبودية الارتقائي" (مرقص،1997).

وتؤكّد أبحاث: الحفريات، وعلماء الأيكولوجيا، وعلماء الآثار، واللغات القديمة أن "تاريخ البشر المسجل منذ عام 2500 ق. م يحتوي على قدر متواصل من العنف والقتل وإراقة الدماء"(ولسون،2001).

وتعد ظاهرة الجريمة من الظواهر الاجتماعية الخطرة والتي تهدّد أمن الفرد وحياته واستقرار المجتمع الذي يعيش فيه، لهذا اهتم الباحثون من علماء القانون والتشريح، والنفس، والاجتماع، والأنثروبولوجيا، والبيولوجيا بهذه الظاهرة بمزيد من الاهتمام حتى تمخضت هذه الدراسات إلى نشوء علم مستقل هو علم الإجرام، وأول من استعمل مصطلح علم الاجرام هو العالم روفائيل جاروفالو Rafael Garofalo (1835-1932) وهذا "العلم بالمعنى الفني للكلمة علم حديث النشأة شأنه في ذلك شأن العلوم المتصلة بدراسة الإنسان والتي لم تتطور إلا بتطور المنهج العلمي التجريبي في دراسة الظواهر الاجتماعية والبحث في حقائق الحياة"في القرن التاسع عشر الميلادي(أبو ملحم،2015).

التعريف العام للجريمة ونظرياتها:

التعريف العام للجريمة:

للجريمة تعريفات ومفاهيم متعددة ومتنوعة، وذلك تبعاً للتخصّصات المتنوعة التي درست ظاهرة الجريمة. وهو الأمر الذي أدى إلى التباين والاختلاف في تعريف الجريمة، وانعكس ذلك بصورة مباشرة على تعريف علم الجريمة بل أيضاً على

استقلاله ومدى علاقته بالعلوم الأخرى (السمري وآخرون،2010).إن التعريف العام يحصر مفهوم الجريمة في المفاهيم الأتية:

تعريف الجريمة من منظور شكلي:

يعرف مفهوم الجريمة بأنه: فعل أو الامتناع عنه بما يخالف قانون العقوبات عن فعل مما يشكّل انتهاكاً لقانون العقوبات. فالجريمة تعني، "مخالفة نصوص تشريعية واضحة لقانون العقوبات. وهو ما يستوجب إيقاع عقوبة منصوص عليها في القانون عن طريق القضاء"(العطور،2009). وفي ذلك "تجريد للجريمة عن الواقع، فالجريمة واقعة مادية قبل أن تكون واقعة قانونية"(السمري وآخرون،2010).

تعريف الجريمة من منظور إسلامي:

أصل كلمة جريمة من جَرَمَ أي قطع وكسب لغوياً، لكن شرعاً الجريمة: تعني الامتناع عن الالتزام بأوامر الله عز وجلّ أو إتيان النواهي التي نهى عنها، وهو ما يعتبر فعلاً يعاقب عليها الإنسان عاجلاً في الدنيا وآجلاً في الآخرة من الله سبحانه وتعالى إلا من تاب. والجريمة هي سلوك مخالف للحق والعدل وهي الإثم أو المعصية أو الخطيئة التي لها معنى واحد وإن اختلفت الدلالة في إشارات البيان.

وقد قال تعالى (لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآَخِرَةِ هُمُ الْخَاسِرُونَ) (النحل: 109) وقوله تعالى (وَيُحِقُّ اللَّهُ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ) (يونس: 82) وقوله تعالى (كُلُوا وَتَمَتَّعُوا قَلِيلًا إِنَّكُمْ مُجْرِمُونَ) (المرسلات: 46)وقوله تعالى (وَمَا أَضَلَّنَا إِلَّا الْمُجْرِمُونَ) (الشعراء: 99)

تعريف الجريمة من منظور علم الاجتماع:

يعدّ علماء الاجتماع الجريمة ظاهرة اجتماعية مخالفة للمعايير الاجتماعية، وفعل الجريمة يَخضع فاعلها للعقاب لما تسببه من أضرار ومساوئ على المصلحة الاجتماعية العامة.وقد صيغت نظريات علم الاجتماع في الجريمة من الواقع الاجتماعي للمجتمع بما يحتويه من قيم ومعايير اجتماعية، وبهذا المعنى تكون الجريمةُ خروجاً عن قيم ومعايير المجتمع المعني، أي القواعد التي يحددها المجتمع المعني وتحكم سلوك أفراده.

أما نظريات علم الاجتماع في الجريمة فهي تنقسم إلى قسمين:

- نظريات البناء الاجتماعي والانحراف الثقافي، التي حاولت تفسير الانحراف والجريمة من خلال طرح السؤال الاتي: لماذا يرتكب الناس الجريمة؟
- نظريات التنشئة الاجتماعية أو الضبط الاجتماعي التي طرحت السؤال بشكل مختلف: لماذا لا يرتكب الناس الجريمة؟

و في الماضي كان يتم تفسيرُ ظاهرةِ الجريمةِ أولياً وبدائياً، يشكل لا يقوم على الدراسات العلمية والبحث، فالفلاسفة ورجال الدين هم من تصدوا لتفسيرها، وكانوا يعزون هذه الظاهرة في المجتمع إما إلى فساد في الفطرة عند الفرد أو إلى مسّ شيطاني أصابه. فقد كانت نظرة الإنسان إلى الطبيعة والمجتمع والفرد محدودة للغاية، وحسب حاجاته الأولية والضرورية، القائمة على المعرفة المجردة والتي لا علاقة لها بعلوم الطبيعة التجريبية التي بدأت تتشكّل مناهجها وطرق البحث فيها في القرن الثامن عشر الميلادي.

ومنذ القدم كان يتم استعمال مصطلح "الدفاع الاجتماعي" في النظريات التي تعاملت مع "السياسة العقابية"، وهذا مصطلح قديم جداً قدم التاريخ، وقد اختلف مدلول هذا المصطلح تاريخياً سواءً في العصور القديمة أم في العصر الحديث. فقديماً كان يفهم هذا المصطلح الدفاع عن المجتمع وحمايته بالقضاء أو إبعاد العناصر الضارة به، وعلى الأخص بأنه مرتكبي الجريمة، وهو ما لوحظ في كتابات الفلاسفة القدماء مثل: أرسطو (384ق.م-322 ق.م) التي تسمى المرحلة الميتافيزيقية، وفي كتابات الفلاسفة والمفكرين بدءاً من توماس مور (Tomas More)(01478-1535)، وأهم ما ميزها انها استخدمت "الفراسة" التي كانت معروفة عند الشعوب القديمة في تفسير السلوك الإجرامي، وتلك المرحلة أطلق عليها مرحلة ما قبل العملية، وهوبز (1588م-1679م) ومونتيسيكو Montesquieu (1689م-1755م) وبيكارياBaccarat (1738م-1794م) في العصر الأوروبي الوسيط والحديث(بيطار،2015)، وفي العصر الحديث في كتابات سيزار لومبروزو (sesared Lombroso)(1835-1909)، وأنريكو فيري (Enrico Ferri) (1856-1929)، ثم جاءت مدرسة التحليل النفسي بقيادة سيجمون فرويد

(Sigmund Freud) وبعدها كانت مرحلة الاتجاه الاجتماعي التي تجلت على يد علماء الاجتماع والاجرام مثل أودين سذرلاند (Edwin Sutherland). (السراج ، 1990)

تعريف الجريمة من منظور الأيكولوجية الاجتماعية:

يُعرّف هاروينفوس وديفيد بيترسون الأيكولوجيا الاجتماعية في كتابهما "الأيكولوجيا، الجريمة، والانحراف" بأنها "دراسة العلاقة بين الكائنات وبيئتها" (Voss &Peterson,1971).

المتمثلة في النظر إلى الحي/المجتمع بمنظور عضوي بما يمثّل ويتميّز بمجموعة من الخصائص الطبقية والثقافة الفرعية. وتعد نظرية الأيكولوجيا الاجتماعية من المساهمات الرئيسية في علم الاجتماع، وبشكل خاص في مجالي الجريمة والانحراف الاجتماعي.

تعريف الجريمة من منظور تكاملي:

لقد اعتمد أصحاب نظريات العوامل الاجتماعية وأصحاب نظريات البناء الاجتماعي على طائفة واحدة من العوامل في تفسير السلوك الإجرامي والانحراف. حيث استند أصحاب نظريات العوامل الاجتماعية إلى عوامل نفسية وبيولوجية دون اعتبار للعوامل الأخرى. أما أصحاب نظريات البناء الاجتماعي فقد استندوا إلى أنّ أسباب الإجرام والانحراف تعود إلى العوامل الاجتماعية والأسرية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية وغير ذلك.

نظـريات الجريمة والعنف:

نظرية ميللرMiller.

تتلخص نظرية ميللر بناءً على دراسات لأحياء في مدينة بوسطن، بأن المجتمع يتألف من طبقات اجتماعية متباينة في أنماط معيشتها وثقافاتها الفرعية. ويعد ميللر أن القيم الثقافية للطبقة الوسطى هي المسيطرة (يقصد الطبقة الوسطى في المجتمع الأمريكي) وبسبب هذه السيطرة وجد أن هناك صراعاً طبقياً من قبل الطبقات الدنيا أو الفقيرة. وهذه القيم، قيم الطبقات الدنيا، تقود إلى الانحراف الاجتماعي وفق معايير وقيم الطبقة الوسطى، إلا أن هذا السلوك مقبول من قبل الطبقات الفقيرة. وقد استخدم

ميللر مقولة "المخاوف البؤرية، Focal Concerns" بدلاً من مفهوم "القيم Values"، واستخدام مقولة "المخاوف البؤرية" جاء لوصف الاهتمامات الرئيسية والتي تمثلت في ستة مفاهيم طرحها ميللر: المشاكل، الرجولة/ أو الجسمانية–، والمذاكاة أوالنصب على الآخرين، والإثارة ،والقدرية، والاستقلالية. وعد ميللر أن معظم جرائم العصابات الشبابية في الطبقات الدنيا هي جزء من محاولة الشباب لتحقيق أهدافهم التي لها قيمة بالنسبة لثقافتهم الفرعية، مثل: الشعور بالانتماء، وتحقيق الفرص المكانية للفرد، وتُحسّن من مفهوم الذات (السراج ، 1990).

نظرية الثقافة الفرعية للعنف Subculture of Violence Theory of Violence.

ظهرت التفسيرات الاجتماعية الثقافية أول مرة في أعمال منظريي الانحراف أو الجنوح الذين ينتمون الى ما عرف بمدرسة شيكاغو منذ عام 1930 م. حيث كانوا يحاولون فهم أسس ارتباط الجريمة بالعنف في الأحياء الفقيرة والأحياء الحضرية ذات الأصول الأفريقية الأمريكية. مثل سيلين (Sellin ,1938) وكوهين (Cohen 1951 ,) مؤسسا نظرية تشكيل رد الفعل وتبعهما (Miller ,1958) وهم من أوائل منظري الانحراف الثقافي. إذ قاموا بتطوير مقولة "الثقافة الفرعية الجنائية" وربطها بالمشاكل الاجتماعية، مثل: الفقر وعدم المساواة. وفي عام 1967 أطلقت آن وولفغانغ وعالم الجريمة فيراكوتي فرضية "الثقافة الفرعية الخصوصية والعنف"، ووضعا الإطار المنهجي التجريبي للثقافات الفرعية العنيفة. كانت فكرة مناقشتهم تقوم على أن ارتفاع معدلات العنف بين الطبقة الدنيا والطبقات الاخرى أساسها عنصري. ويمكن تفسيرها على أساس حقيقة أن هذه المجموعات تحتضن لديها قيماً ومعايير أكثر تساهلاً مع العنف. وهذا التنظير يفترض وجود قيم مؤيدة لعنف الثقافات الفرعية المتميّزة التي تتطور في معارضة معايير وقيم الطبقة الوسطى السائدة.

وقد أورد وريكات "أن نظريات البناء الاجتماعي بشكل عام ونظريات الثقافات الفرعية بشكل خاص فيما عدا نظرية وولفغانغ وفيراكوتي، قد ربطت بين الطبقات الاجتماعية الدنيا والجريمة والانحراف. ولكن الصورة بدأت تتبدل عندما ظهرت في الستينات دراسات التقارير الذاتية (أي التي يجيب فيها المبحوث بنفسه على سلوكه ومدى احترامه أو عدم احترامه للقوانين) وهذه الدراسات قد وجدت علاقة ضعيفة بين

الطبقة الاجتماعية والجريمة والانحراف. ولقد وجد تتل وفيللمز سميثSmith&Tittle Villmezسنة 1978 م وبعد مراجعة لأدبيات العلاقة بين الطبقة والجريمة أن هذه العلاقة ما هي إلا محض أسطورة بينما وجد بريث ويت BraithWaite سنة 1981 العكس تماما. وهذا يعني أن العلاقة ما زالت محل اختلاف بين العلماء. ويرجع ستيف بروان SteveBrown سنة 1985 وديفيد براونفيل DavidBrownfiel سنة 1986 إلى أن قياس مفهومي الجريمة والطبقة لم يُعرّفا بشكل مناسب". علماً أن نظريات الثقافات الفرعية لم تأخذ بالحسبان أنها تتوقّع ارتفاع معدلات الجرائم لكل أبناء الطبقات الفقيرة بشكل عام. وهنالك ما يسمى الطبقة الدنيا التي تتميّز بقلة الفرص أمام أبنائها وبالتالي احتمال انخراطهم في الجريمة أكثر من أبناء الطبقة الفقيرة (وريكات،2004).

نظرية التعلم الاجتماعي في برامج الوقاية والمعالجة.

بما أن السلوك الاجرامي الإنحرافي يعهد سلوكاً مكتسباً عبر التعلم الاجتماعي في البيئات الاجتماعية الطبيعية تقوم بحسب هذه النظرية إمكانية التدخل لتعديل سلوك ؟ الأفراد وبالتالي الجماعات وعلى ذلك تتبني برامج الوقاية والعلاج المستندة الى التعلم الاجتماعي و"برامج المساعدة الذاتية" والبرامج المدرسية والعائلية، ويمكن أن تبنى برامج تعديل السلوك المعرفية والسلوكية، ومثل هذه البرامج يمكن أن تقوم بفائدة عند التعامل مع برامج "العلاج التأهيلي الإصلاحي" المجتمعية وفي سياق الممارسات الخاصة. (البداينة والخريشا، 2013)

مشروع هاي فيليد وايسكس فيلد (Highfielde & Essexfielde)

كانت تلك من أولى محاولات استخدام جماعة الرفاق بطريقة منظمة لتعديل سلوك المنحرفين، وقد بينت نتائج هذه البرامج ذات جدوى في برامج علاجية للأولاد الجانحين المنضوين في مدارس عادية، مما يتيح لهم المساهمة في أنشطة خلال النهار بعد المدرسة، وقد انتجت تلك المشارع نجاحات على الفئة التي طبقت عليها وأظهرت النتائج نجاحاً بالمقارنة مع الأطفال الذين يرتادون مدارس الإصلاح التابعة للحكومة. (البداينة والخريشة، 2013)

تجارب البروفو وسلفر ليك (Provoo & Lake)

قدمت هذه التجارب سكناً بديلاً لأولئك الشباب المطلق سراحهم من الجانحين من المدارس التدريبية الرسمية الحكومية.

وقامت هذه التجربة ببناء برنامج لجماعات الرفاق المحكوم عليهم من قبل المحاكم كجانحين أن يتمكنوا من العيش بالاعتماد على "نظرية المخالطة"، ووضعت معايير وقواعد للسلوك وفي الوقت نفسه إيجاد عقوبات على المخالفين، وقد نجحت تلك البرامج في تعديل سلوك هؤلاء الشباب بالاعتماد على تأثير جماعات الرفاق. (البداينة والخريشا، 2013)

النظريات المحافظة والراديكالية الثورية.

ترى نظرية الصراع التعددي المحافظ أن أي نظام اجتماعي يتشكل من جماعات اجتماعية متنوعة اقتصادياً واجتماعياً وسياساً وثقافياً ودينياً وعرقياً، وتخوض باستمرار صراعاً ضد بعضها البعض حسب مصالحها بأشكال متعددة، ومن يسيطر يملك مفاتيح القوة التي يحوّلها لخدمة مصالحه ومنها التشريعات والقوانين التي تحدد من هو المجرم ومن هو السويّ. ومن العلماء المناصرين لهذه النظرية ويرث (Wirth،1931). وسيلين (Sellin،1938)، وفولد (Vold،1958)، ويترك (Turk،1969) وكويني (Quinny ،1970) وغيرهم.

استند جورج فولد (Vold ،1958) في نظريته على أطروحات ورث Worth وسيلين Sellin في "الثقافات الفرعية". أما اوستن يترك Turk فقد تصور أن "النظام الاجتماعي هو نتيجة منطقية للجماعات القوية المسيطرة". وبناءً على هذا التصور طرح مقولتي:"حتمية الصراع" و"حتمية التقسيم" بين من هم يتمتعون بمراكز الهيمنة من جهة والخاضعون لهم من جهة أخرى في البناء الاجتماعي، مستفيدا من مفاهيم دارندورف Dahrendorf الذي عارض مفهوم الاتفاق Consensus في المجتمع واقترح مفهوم الإكراه Coercion، ويقصد بالإكراه التوسع في "مصالح الأقوياء" على حساب "الجماعات الضعيفة" ويتم فرز الناس إلى مجرمين أو أسوياء بناءً على مصالح الأقوياء (وريكات،2004).

أما نظرية "الصراع الطبقي الراديكالي" التي طرحها كارل ماركس Karl Marx في القرن التاسع عشر، قد أسست "لعلم الجريمة الماركسي". Marxsist

Criminology، وتطور هذا العلم على أيدي العلماء من أنصار التصور الفكري لماركس في تفسير أنماط الجرائم بناء على مقولة "نمط الإنتاج"، ومقولة "النظام الاجتماعي" بما يتضمنه من أنماط إنتاج اجتماعية، فعالم الاقتصاد ديفيد جوردان. (Gordan،1971) كتب في أن الجريمة هي رد فعل عقلاني على هذا النظام الاقتصادي الرأسمالي حيث نجد في الأنظمة الرأسمالية عدم العدالة في توزيع الفرص بين جميع إفراد المجتمع ويعلّل جرائم سكان (الغيتو)، حسب رأيه بأن هؤلاء الناس يعانون من الفقر والبطالة وتدني الأجور، وبالتالي فإن الجريمة حل جذّاب لهذه المشاكل الاقتصادية المزمنة التي يعانون منها. وأكد أن الجريمة المنظمة قادرة على تقديم البضائع والخدمات بشكل غير مشروع" في الأنظمة الرأسمالية. وينتهي جوردان في مقالته إلى نتيجة مفادها أن"نظام العدالة الجنائية يخدم الأغنياء ويحمي مصالحهم وأن التمييز الطبقي لرجال الشرطة والمحاكم ضد الفقراء مسؤول عن جرائم العنف. (بولماين، 2008)

نظرية الوصم Labeling Theory.

اعتمدت نظرية التصنيف " على الإحصاءات الرسمية، وأخذت تدرس المجرم من زاوية مختلفة إذ ركّزت على الفعل/الجريمة ودور المجتمع من خلال المؤسسات وبالذات الرسمية ودورها في خلق الجريمة والانحراف"(وريكات،2004). ومن روادها فرانك تانينباوم Tannenbaum Frank حيث ركّز على العمليات الاجتماعية بعد إصدار الحكم على مرتكب الجريمة أو الانحراف. وأطلق على هذه العمليات مقولة "تهويل الشر" The Dramatization Of Evil موضحاً سيرورتها في مقدمة كتابه "الجريمة والمجتمع" أنه "لا تستطيع التعامل مع أوضاع إنسانية دون فهم أوضاعه الإنسانية" وفيما يتعلق بالعمليات الاجتماعية المتعلقة بمن ارتكب الجريمة أو انحرف وحُكم لوحظ أنه تجري هناك عملية تطور تدريجي في تصورات فعل محدد على أنه يشكل شراً الى تصور الشخص نفسه على أنه شرير.(Frank,1951)

ومن أكثر علماء نظرية الوصم شهرة هوارد بيكر Howard Becker حيث كتب أبحاثاً نقد فيها علم الاجتماع الوضعي وأصدرها في كتاب تحت عنوان المهمشون: دراسات في علم اجتماع الانحراف مرتكزاً على فرضية أن الجماعات

الاجتماعية تخلق الانحراف من خلال صناعة القواعد التي يشكّل خرقها الانحراف. (البدارنة والخريشا، 2013)

بناءً على كل ما سبق، يلاحظ أن نظريات البناء الاجتماعي والانحراف الثقافي اعتمدت على فرضية "الالتزام بالقيم والمعايير الاجتماعية" وبناء عليها حاولت بناء تفسيرات مفاهيم الجريمة والانحراف والسلوك الفردي وسلوك المجتمع ومؤسساته من قانونية وقضائية وغيرها. أما نظريات العمليات الاجتماعية فقد اعتمدت على فرضية أن "الجريمة سلوك مُتعلّم" وعليه بنت التفسيرات فيما يتعلق بمفاهيم الجريمة والانحراف والسلوك الفردي والسلوك الجماعي ودوره في الجريمة والانحراف الفردي. (البداينة وآخرون، 2013).

وعليه، فإن الجريمة لا بد لها من مرتكب سواءً أكان فرداً أم مجموعة. وتعريف المجرم هو "ذلك الخارج على مبادئ سلوكية معينة اعتبرها المجتمع الذي يعيش فيه مُضرة بالمجتمع فعاقب عليه بجزاءً حددته قوانين هذا المجتمع"(بولماين،2008) وكذلك عُرّف بأنه "الشخص الذي يرتكب جريمة" ولا يعتبر من فَعَل فِعل الجريمة مجرماً إلا إذا تمت إدانته عبر إجراءات قضائية يعترف بها المجتمع أو الجماعة، وتتدخل اعتبارات قانونية في تحديد وتعيين شكل معاملة المتهم بارتكاب فعل جرمي يجرّمه القانون ضمن اعتبارات أهمها "عامل السن، عامل توافر القصد الجنائي، عامل الاختيار، عامل الضرر للدولة، عامل استعمال الحق، عامل أداء الواجب، عامل الدفاع الشرعي عن النفس، عامل الضرر الفعلي، عامل العلاقة السببية"(السمري وآخرون،2010).

أنماط الجريمة

إن للجريمة تعريفات ومفاهيم كثيرة، ومتعددة ومتنوعة، وذلك تبعاً للتخصّصات المتنوعة التي درست وتدرس وتبحث في علم الإجرام، وهو الأمر الذي أدى إلى التباين والاختلاف في تعريف الجريمة، وانعكس ذلك بصورة مباشرة على "تعريف علم الجريمة بل أيضاً على استقلاله ومدى علاقته بالعلوم الأخرى"(شلال،2009).

أما أنماط الجريمة فقد اختلفت عبر الزمن، من قرن إلى آخر، وفي التاريخ المعاصر نجد الاختلاف في أنماط الجريمة من عقد إلى آخر، وكذلك نجد اختلافاً في

أنماط الجريمة من مجتمع إلى مجتمع آخر عبر التاريخ، ونجدها اليوم تختلف بين مجتمعات العالم المعاصر، الغنية منها أو الفقيرة، المتقدمة أو المتخلّفة بسبب قانون تفاوت التطور التاريخي بين هذه المجتمعات. (نجم، 2008)

لقد وجدت ظاهرة الجريمة على امتداد كل فترات التاريخ، في "المجتمعات الطبقية" القديمة والوسطى والحديثة، وبالتالي، وبالضرورة وجد العقاب في قوانين جزائية. أما في المجتمعات ما قبل الطبقية او اللاطبقية فإن فكرة "الفرد المفترس الأقوى" جسدياً والذي فرض نفسه قد تكون فكرة صحيحة.

يمكن فهم مسألة التمييز بين الأصل والهوية فيما يتعلق بتطور التشريعات الجنائية، وكذلك فيما يتعلق بتطور وتغيّر أنماط الجريمة، وخاصة الجريمة السياسية عبر التاريخ البشري الشامل ومجتمعاته، وما الرجوع إلى الأصل التاريخي لهذه التشريعات إلا لإلقاء الضوء على عملية التطور في الجانب الاقتصادي والسياسي والفكري والاجتماعي، أي على الهوية السياسية و الفكرية والاجتماعية الجديدة، وما لها من أثر فعّال على عملية بناء قواعد قانونية جديدة للتشريعات الجنائية، أو تبيان ما أصاب التشريعات الجنائية السابقة من تعديلات عبر العصور المتعاقبة إلى أن وصلت إلينا بصورتها الحالية. وهذا يعني أن أي تطور أو تغيير كبير في المجتمع لا بدّ وأن يؤدي إلى ظهور أنماط جديدة للجريمة وبالتالي تشريعات جديدة.

وعلى سبيل المثال نجد في المجتمعات التاريخية القديمة والتي اعتمدت نظام اللامركزية في حكم الشعوب والجماعات نجد ان تلك المجتمعات تتكون من عدة أجزاء يضاف بعضها الى بعض مكونة إمبراطورية كبيرة تم تقسيمها إدارياً وقانونياً حسب التقاليد الاجتماعية والدينية لكل شعب أو جماعة، وقد كانت الجرائم الدينية أو الجرائم التي ترتكب ضد العرف الحضري أو ضد المجاملات والتقاليد.الخ ،فإن النص على هذه الجرائم وإن اختفى من كتب القانون الحديث، فإنه يكاد يملأ قانون العقوبات برمته لدى المجتمعات البدائية، وقد كان القانون "في المجتمعات البدائية، كله جزائياً قمعياً REPRISSIVE"، وما شعار العقاب الشائع "العين بالعين والسن بالسن" إلا تعبير واضح عن طبيعة العقاب في المجتمعات البدائية. وقد كانت قديماً "كل الجنح هي تلك

التي تسيء إلى المصلحة العامة. كالجنح ضد الدين أو ضد الأخلاق أو ضد السلطة." (دوركهايم،1988).

ولما كانت ظاهرة الجريمة متكررة على امتداد التاريخ لهذا لا بدّ أن يكون لها إسهامٌ في مساعدة المجتمع على أن يؤدي وظائفه أداء سليماً. مما يعني: "إدخال الجريمة ضمن الظواهر الاجتماعية السليمة والتأكيد أن الجريمة عامل لا بد منه لسلامة المجتمع، وأنها جزء لا يتجزأ من كل مجتمع سليم"، وهو ما يتعارض مع الفكرة الشائعة أن الجريمة ليست من الأخلاق، وأنها تبديد للأرواح والأموال. ويتعارض أيضاً مع المعتقدات والتصوّرات لدى الناس فلا يمكن تبريرها منطقياً أومنع تكرار الجريمة في المجتمع(بولماين،2008).

البناء الاجتماعي والنظم الاجتماعية وأثرهما في نمط الجريمة وحجمها.

الجريمة كظاهرة وإن اختلفت أنماطها وأحجامها إلا أنها مرتبطة بشروط إنتاج البشر لوجودهم الاجتماعي، المادي والروحي. وإذا كانت طبيعة البناء الاجتماعي العام والذي يتكون من نظم اجتماعية متعددة مضطربة، وغير قادرة على ضبط سلوك الأفراد بالتأكيد "سينطلق الأفراد وراء تحقيق أهدافهم متجاوزين كل الأهداف المقررة والوسائل المقررة لتحقيقها"، مما يؤدي إلى تنوع أنماط الجرائم واختلاف في أحجامها. وهو الأمر الذي يعرض المجتمع إلى حالة من عدم الاستقرار، وإلى غياب السويّة الاجتماعية، وإلى الزيادة في انحراف سلوك الأفراد وشذوذهم عن منظومتهم الاجتماعية التقليدية. وهذا ما يحدث في الغالب في أوقات الحروب وما ينتج عنها من هجرات وتغيير في منظومة الحياة المادية والروحية، والزيادة في عدد السكان، وكذلك الأزمات الاقتصادية الشديدة أو الرفاه الاقتصادي المفاجئ، والهجرات من الريف إلى المدن. الخ. كل هذه عوامل تؤدي إلى ضعف القدرة أو المبالغة في القدرة عند الأفراد على مواصلة الالتزام بالنظم الاجتماعية والنظام الاجتماعي العام (بولماين،2008).

ورغم أن البناء الاجتماعي العام لأي مجتمع من المجتمعات عبارة عن نظام يتكون من نظم اجتماعية منفصلة متمايزة إلا أنه تقوم بينها "علاقات من الاعتماد المتبادل مثل البناء القرابي والبناء السياسي" بحيث يصبح من الصعوبة فهم النظم الاجتماعية إلا في ضوء تداخلها وتفاعلها "وليس ثمة شك في وجود علاقات متبادلة

بين النسق الأيكولوجي والنسق الاقتصادي مثلاً، على اعتبار أن الحياة الاقتصادية كلها تتأثر وتتحدد بالشروط والظروف الأيكولوجية التي تحيط بالمجتمع، وهذا نفسه يصدق على كل العلاقات بين كل النظم الاجتماعية المكونة للبناء الاجتماعي الكلي(أبو زيد،2011).

الهجرة والجريمة.

المهاجر بكلمات بسيطة، هو الذي ينتقل من مكان إلى مكان آخر ليعيش فيه لمدة زمنية تزيد عن 6 أشهر أو عام، وهناك مفاهيم تطلق على المهاجر حسب هدفه، مثل: المهاجر الاقتصادي الذي يبحث عن عمل أو فرص أفضل في الحياة، وهناك الطالب المهاجر حيث يعدّ الطالب من المهاجرين، وهناك من يهاجر هروباً من الحرب أو الاضطهاد السياسي أو الاقتصادي أو السياسي. أما اللاجئ" فهو الفرد الذي يترك بلده بسبب وقوع صراع مسلّح أو اضطهاد ما أو فيما معاناة. ومثل هذه الحالات يتم التعامل معها وفق اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين عام 1951. وبالنسبة للأردن يتم التعامل مع اللاجئين وفق مذكرة التفاهم بين الأردن والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عام 1998م وتعديلاتها عام 2014م. أما طالب اللجوء فكما حدث مع السوري العقيد الطيار حسن مرعي حماده الذي فرّ بطائرة الميج عام 2012م وطلب اللجوء السياسي إلى الأردن، وقررت الحكومة الأردنية حينها منحه اللجوء السياسي.

وفي هذا الجزء من الدراسة سنتناول هجرة السوريين الى الاردن منذ اندلاع الأحداث في سوريا في آذار عام 2011م، والذين دخلوا عبر الحدود البرية والمطار بطريقة رسمية ومن كان موجوداً قبل الأزمة ولم يستطع العودة، ويصل عدد اللاجئين نحو 531 ألفاً مسجلين لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، إضافة إلى 700 ألف كانوا يقيمون في الأردن قبل الأزمة ولم تتمكّن غالبيتهم من العودة". (الوقائع الإخبارية،2016).

أنواع الهجرة

1. الهجرة الداخلية (Internal–immigration) والتي تتم داخل الحدود السياسية للدولة.

2.الهجرة الخارجية (immigration –Externa) والتي تتم بالانتقال من مجتمع دولة ما إلى مجتمع دولة أخرى، أو ما تسمّى بالهجرة الدولية ولكل من هاتين الهجرتين نتائجهما السلبية والإيجابية على المجتمعات والدول. ومشكلة الهجرة الدولية منذ عام 2000م أصبحت قضية عالمية، وتشغل الجميع فعلياً وخاصة الأمم المتحدة .وفي الواقع فلقد أصبحت المشكلات التي أثارها هؤلاء الأشخاص الذين يعبرون البلدان والقارات ويستخدمون القنوات الشرعية وغير الشرعية للهجرة ويعيشون الخوف والتهديد اليومي، كبضائع في أيدي التجار، الأمر الذي دفع الأمين العام للأمم المتحدة – كوفي عنان – إلى مراجعة المكانة التي تحتلها قضية الهجرة في المشهد الدولي وأن يعيد تقديرها وفرضها كأولوية على أجندة أنشطة الأمم المتحدة"، ونتج عن ذلك إقرار يوم دولي للهجرة في الدورة الخامسة والخمسين عام 2000 لهيئة الأمم المتحدة.

أما الهجرة في بلادنا العربية وبعد أن استحكمت النزاعات بين دول عربية متعددة آخرها في اليمن، وقبل ذلك سورية، والسودان، والعراق، وليبيا، والصومال، ناهيك عن اللاجئين الفلسطينيين قبلهم جميعاً فقد جعلت "اللجوء مصير أعداد لا تحصى من السكان. وأصبحت المنطقة العربية منشأً وموئلاً لأكبر موجات النزوح واللجوء في العالم. فالمحن التي ألمّت بهم، حاصرت العديد في قلب الخطر، فرموا بأنفسهم في البحار، ووقعوا فريسة للاستغلال من قبل المهربين والتجار وكانت حياة البعض ثمناً للجوء أرادوه منقذاً فلم يكتمل(اللجنة الدولية للهجرة ،2015) إن هذه الحروب الداخلية في الوطن العربي خلقت اضطرابات أمنية، وقهراً اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً؛ مما أدى إلى تردّي الأحوال المعيشية للمهاجرين ولسكان البلدان العربية المُهاجر إليها، مما نتج عنه زيادة انتشار الجرائم في البلاد العربية بصورة عامة، وفي كل قطر عربي بصورة خاصة. ومنها الأردن التي استقبلت ما يزيد عن مليون لاجئ سوري، هاجروا خوفاً على حياتهم وبحثاً عن ظروف أفضل، فقد هاجروا ليس عن اختيار بل عن ضرورة قسرية.

العلاقة بين الهجرة والجريمة.

تتوّزع دراسة الهجرة بين علوم مختلفة، كعلم الاجتماع والاقتصاد والجغرافيا والنفس والأنثروبولوجيا والعلوم السياسية، لذا نجد أن نظريات الهجرة تعكس وجهات نظر مختلفة. وسيستخدم مفهوم الهجرة في هذه الدراسة للإشارة إلى تحركات السكان عبر حدود الدول. إن الهجرة للخارج في العصر الحديث "لم تعد متاحة على نحو ما كان عليه الحال في الماضي نظراً للقيود التي يفرضها العالم المتقدم والقيود التي تفرضها أي دولة حديثة حفاظاً على استقلالها وكيانها الاقتصادي القومي المكتسب"(محمد،2000). وتوجد عدة نظريات تبين العلاقة بين الهجرة والجريمة منها:

1. **نظرية "الطرد والجذب Push-Pull Theory.**

وقد أسهم كل من "دونالد بونج" "Donald Bong"وزخاريا" "Zachariah" في طرح هذه النظرية والتي تتعلق بسمات وخصائص المهاجرين، وقد توصلّا إلى عدداً من النتائج منها:أن الهجرة لا تقتصر على المدن الكبرى، وإنما أيضاً على المدن الصغرى والوسطى، وأن الهجرة ظاهرة واسعة الانتشار، وأن الهجرة إلى المدن من أجل البحث عن فرص عمل، فالبطالة هي العامل الأساسي للهجرة الداخلية، وأن الهجرة لا تقتصر على الرجال فقط، وإن قوة الروابط العائلية تفرض على المهاجر الذي ينجح أن يساعد غيره من المهاجرين (Boland and Zachariah, 1962) الجدد .وتنطبق هذه النظرية على الهجرات الداخلية في كل البلدان، وإلى بلدان خارجية للبحث عن فرص عمل أفضل أو من أجل اللجوء السياسي وحماية العائلة.وهذه النظرية تتعلق بالعوامل المحددة للهجرة كالعوامل الطاردة في منطقة ما كالفقر والبطالة، التي تدفع السكان إلى مغادرة تلك المنطقة؛ للإقامة في مناطق أخرى، ومن العوامل الجاذبة للهجرة توافر فرص العمل، والظروف المعيشية الملائمة وغيرها.

2. **نظرية اتخاذ القرار**

وهذه النظرية "تقوم على أساس أن المهاجر يتخذ قرارات الهجرة نتيجة عوامل مختلفة منها نفسية واجتماعية واقتصادية وسياسية .فالبيئة تلعب دوراً رئيسياً في اتخاذ الفرد أو الجماعة قرار الهجرة (إبراهيم، 2013).

ففي نظرية "الطرد والجذب" يُلاحظ أن عوامل الطرد والجذب تكون متساوية بين الأفراد في المجتمع إلا أن من يقرّر الهجرة هم مجموعة محدّدة من المجتمع فقط. وهي التي فعلاً تهاجر دون غيرها، بمعنى آخر إن قرار الهجرة يقوم بناءً على قرار يتخذه فرد أو جماعة بأنفسهم ومن أجل أنفسهم، باعتباره قراراً فردياً وشخصياً. فهناك بعض الأحداث المحدّدة تدفع المهاجر إلى اتخاذ قرار الهجرة. وفي حالات الحروب والاضطهاد والكوارث الطبيعية يتم اتخاذ قرار الهجرة دون وعي. لذا فإن قرار الهجرة هو قرار انتقائي اختياري في الحالات الطبيعية وليس في حالة الكوارث الطبيعية أو الحالات التي هي من صنع الإنسان كالاضطرابات الاجتماعية والحروب، وقد لا يهاجر جميع الأفراد، والفرق بينهما، أي بين من هاجر ومن لم يهاجر، في أغلب الأحيان لا تبدو واضحة.أما بالنسبة لأهمية هذه النظرية فيعود إلى أنها تحوّل الاهتمام عن مكان المنشأ ومكان المقصد و ما يتعلق بهما من عوامل طرد أو جذب لتصبح الأهمية عن ماهية الدوافع التي قادت المهاجر لاتخاذ قرار الهجرة.

3. نظرية التكلفة والعائد.

وتقوم هذه النظرية على مسألة أساسية وهي أن قرار الهجرة الذي يتخذه المهاجر يتخذه بناءً على حسابات لما ستكون عليه تكلفة الهجرة من جميع النواحي سواءٌ أكانت الاقتصادية أم الاجتماعية أم النفسية، وما الذي سيكسبه المهاجر من اتخاذ قرار الهجرة وما سيخسره ايضاً، وعلى هذا الأساس يبني المهاجر قراره في الهجرة حسب معطيات ما هو مدى الربح ومدى الخسارة. وبعض الباحثين بالإضافة الى عامل التكلفة والعائد، وهناك عوامل أخرى أهمها المسافة بين المكان المقصود ومكان المنشأ إذ إن ازدياد هذه المسافة يعني تكلفة أعلى على المهاجر من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والنفسية.

وبناء على المتحدث الرسمي باسم المنظمة الدولية للهجرة "جومبي عمر جومبي" في مؤتمر صحفي قال "عندما بدأ تدفق اللاجئين السوريين في منتصف عام 2011، كان معظمهم قادمين من المناطق الجنوبية للبلاد، من درعا والقنيطرة والسويداء والقريبة من الحدود الأردنية. ومع تعمق الأزمة اضطر الأشخاص اليائسون إلى قطع مسافات طويلة بحثاً عن الأمان في الأردن" (عمون،2013).

اللجوء والجريمة.

تعد الاتفاقية التي تم توقيعها عام ١٩٥١ م التي تتعلّق بشأن أوضاع اللاجئين، والبروتوكول الخاص بها الصادر عام ١٩٦٧ م هما الأساس الشرعي، الذي يحدّد حتى يومنا هذا معايير التعامل مع اللاجئين.وتمثل الاتفاقية والبروتوكول الخاص بها الآلية الشاملة دولياً لحماية الحقوق الأساسية للّاجئين، وتنظيم أوضاعهم داخل الدول التي يلجئون لها(اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين).

إلا أن الاتفاقية والبروتوكول ليس إعلاناً يتضمن حقوقاً عامة، كما إنهما لا يرسيان الحقوق والمسؤوليات دون وضع الحدود الملائمة لها، وفي الوقت نفسه لا توفر اتفاقية عام١٩٥١ حلولا شاملة لكل مشكلة من مشكلات عدم التوطن ولم يتم النظر إليها على الإطلاق على أنها أداة لتحقيق التوطن الدائم فقط، وإنما للسيطرة على موجات الهجرة (اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين)

وتحديد المقصود باللاجئ بصورة عامة، من المسائل الصعبة في القانون الدولي نظراً لعدم وجود تعريف له نهائي في الفقه الدولي. إلا أن الجهود الدولية والإقليمية ساهمت في بلورة مفهومٌ للاجئ، بناءً على اعتبارات خاصة. ونلاحظ أن تعريف لاجئ اختلف وفقاً للظروف والوقائع التي يعيشها أو وفقاً للملابسات السياسية، فنجد أن مفهوم "اللاجئ السياسي" يختلف عن "اللاجئ المطرود" من وطنه بفعل العدوان والاحتلال، واللاجئ المطرود يختلف عن اللاجئ بفعل سياسة "التطهير العرقي"، ويختلف عن اللاجئ بفعل “الكوارث الطبيعية". وهكذا تعددت تعريفات اللاجئ في المواثيق الدولية (زقوت، 2015).

اللاجئون السوريون في المجتمع الأردني.

مخيم الزعتري كنموذج للتحضر السريع للمكان المركزي.

يعد مخيم الزعتري للاجئين السوريين رابع أكبر مدينة في الأردن. و تعتبر الوظيفة الرئيسية لمفهوم نظرية المكان المركزي التي تقول أن "اختيار أفضل المواقع الخاصة بتوضّع النشاطات هو في تلك التي توفّر الخدمة للناس وسهولة الوصول إليها والانتفاع بها" بحيث تضمن تحقيق الجدوى من النشاط المطلوب تحقيقه، وهو ما يطرح قضية اختيار أمكنة مخيمات اللجوء السوري في الأردن، وبخاصة مخيم

الزعتري أكبر المخيمات في الأردن والذي وصف بأنه "أكبر رابع مدينة في الأردن" حسب "فويبيويتسون"، والذي أفتتح بتاريخ 28 تموز 2012م، وعلاقة ذلك بالجريمة.

تم إنشاء مخيم الزعتري في منطقة محافظة المفرق شمال شرقي الأردن، في منطقة بلدية الزعتري بعد مرور أكثر من عام على اندلاع الأزمة السورية، وسبب إنشاء مخيم الزعتري في هذه المنطقة نظراً لوجود مساحات شاسعة قادرة على استيعاب العدد الكبير من اللاجئين السوريين الموجودين والمنتظرين (الحيارى،2015). وفي عام 2013م أصبح الزعتري موطناً لـ 120,000 شخص، معظمهم نساء وأطفال، مما جعله ثاني أكبر مخيم للاجئين في العالم بعد مخيم داداب في كينيا، وكان يُنظر إليه محطة مؤقتة (المفوضية السامية لشؤون اللاجئين،2013). وفي الحقيقة، تم إنشاء البنية التحتية لمخيم الزعتري خلال تسعة أيام فقط، وكان يشكل في الأساس مأوى لنحو 100 عائلة. لكن المخيم أصبح اليوم، بعد النمو الاستثنائي، موطنا لنحو 81.000 قاطن، والذين يعيشون كلهم في مساحة خمسة أميال مربعة" (ويتسون،2015).

وقد "حصل المخيم على الاهتمام كغيره من مناطق بلدية الزعتري، حيث جعلتها منطقة تصلها الخدمات الصحية والتعليمية والماء والكهرباء"، وبسبب امتداد فترة الصراع المسلّح بين الأطراف في الأراضي السورية، وهو الأمر الذي جعل من الصعب على السوريين العودة إلى بلادهم حتى هذه اللحظة، وبفقدانهم الأمل بالعودة "ولدت فكرة التفكير بمشاريع خاصة لتكون مصدر رزق بهم، فعملوا بوظائف مختلفة في الأردن، وباشروا بمشاريع تجارية"، في داخل المخيم (الحيارى ،2015). ووفقاً لما قالته"جينيكوربيت"، المحللة في معهد أبحاث "راند أوروبا"، والتي كانت قد أجرت أبحاثاً في مخيم الزعتري في عام 2015، فإن "هذه الأعمال التي تعبر عن المرونة وروح المبادرة تبقى مؤثرة ومثيرة للإعجاب، بالنظر إلى الظروف الصعبة التي يواجهها الناس الذين يعيشون في المخيم"(ويتسون،2015). ونتيجة لتدفق اللاجئين بأعداد هائلة أصبح المخيم ممتداً على منطقة واسعة، ومكتظاً كأحد أكبر المراكز الحضرية في الأردن. ولا يبدو في الأفق وجود نهاية لاتساعه المتسارع (المفوضية السامية لشؤون اللاجئين،2013).

كانت عملية إقامة المخيم تحديّاً كبيراً، فلا طرق ولا ماء أو كهرباء، ونجده اليوم مكتظاً بالسكان، ويتسع باستمرار والمخيم يشبه مخزناً ضخماً للبيوت المتنقلة، حيث يضم أكثر من 17,000 وحدة سكنية توفر المأوى للسوريين. وتوزع مئات الآلاف من أرغفة الخبز كل صباح، وتنقل عدة ملايين اللترات من المياه بواسطة الشاحنات يومياً إلى تلك المنطقة القاحلة. كما تم بناء آلاف المراحيض والحمامات، هذا عدا الموظفين الأردنيين الذين يعملون في المخيم سواءً في المدارس أو المراكز الصحية أو مجالات الخدمات الأخرى من شرطة ودفاع مدني ومحاكم شرعية لتوثيق الزواج وغير ذلك من خدمات للمشاريع التي نشأت وتنشأ فهناك أكثر من 270 معلماً أردنياً في مدارس المخيم الابتدائية والثانوية، برفقة 90 مساعداً سورياً. وقد طُورت 33 مساحة صديقة للأطفال. هناك ما يقرب من 1,000 مشروع في شوارع الزعتري، ويُولد عشرة أطفال في المخيم كل يوم. كما حصل عشرات الآلاف من الأطفال في المخيم على التطعيم ضد الحصبة (المفوضية السامية لشؤون اللاجئين،2013).

إن الحكومة الأردنية والوكالات الدولية أنشأت هذا المخيم كجزء من الاستجابة لحالة الطوارئ الضخمة التي أنتجتها الحرب الأهلية السورية التي بدأت في العام 2011، لكن لاجئي المخيم،هم الذين قاموا ببناء النسيج الاجتماعي الذي يجعل هذا المكان ينطوي على ريح مخصوصة من مفهوم الوطن وهو ما يعني أن أبناء مخيم الزعتري كانوا اجتماعياً في "عزلة اجتماعية" عن الأنظمة الاجتماعية في البناء الاجتماعي العام للمجتمع الأردني، فقاموا ببناء نسيج اجتماعي جديد في واقع اللجوء والمعاناة الجديدة داخل المخيم.ونظراً للطبيعة غير المخططة لنمو المخيم، يجد المشرفون أن إدارته صعبة بشكل خاص. فهناك، يستطيع الناس نقل خيامهم وكرفاناتهم على هواهم، والخدمات لا تتوزع بالتساوي على امتداد المخيم الشاسع، وهذا يعني فقدان القدرة على السيطرة داخل المخيم، بسبب ضعف التنسيق والإدارة وسوء تنظيم في العمل بين جميع المؤسسات التي لها علاقة بالعمل مباشرة أو غير مباشرة مع اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري بشكل خاص. فبالنسبة للعديد من "سكان مخيم الزعتري يشكّل الوصول للخدمات الأساسية نضالاً يومياً.

أما ما يخص التعليم فإن من أصل اثنتا عشرة منطقة في المخيم، هناك ثلاث مناطق فقط فيها مدارس في الوقت الحالي. ومع أن نصف الأطفال في عمر الدراسة مسجلون الآن تقريباً، فإن معدلات الحضور غير معروفة، ومن المرجح أن تكون أقل بكثير من عدد الأطفال المسجلين وهذا يعني أن بيئة المخيم الاجتماعية التعليمية قد تتأثر بعوامل أخرى مثل دفع الأطفال المسجلون للعمل لتأمين حاجات العائلة، وخاصة أن نظام المدارس الأردنية يقوم على الفترتين .

وبالرغم من أن المكان يتمتع بالأمن من التأثيرات المباشرة للصراع، فإن هناك حالات عالية من العنف الجنسي والاغتصاب في المخيم. كما يتم تزويج الفتيات غالباً في سناً صغيرة جداً من أجل تأمين المهور التي يساعدن بها عائلاتهن على شراءِ الحاجات الأساسية (ويتسون،2015).

الآثار المترتبة على اللجوء السوري إلى الأردن.

1-تربية الأبناء.

تتأثّر دوافع الهجرة بماضي الفرد وتطلعاته المستقبلية التي يرجوها، ويبدو للباحث أن آثار الهجرة لا تقتصر على الفرد المهاجر، بل قد تمتدّ لتشمل جميع الأفراد الذين يعرفهم وبشكل خاص الأبناء.

2-التربية الأمومية.

فالأب المهاجر في أغلب الأحيان يكون مشغولاً بالبحث عن عمل أو بالعمل للحصول على المال. وتقضي الأم أغلب ساعات النهار في البيت ويترتب على هذا تولّي الأم عملية تربية الأبناء.

3-غياب الأمن النفسي.

وهذه الحالة تنشأ بسبب نشأة أبناء العائلة في بيئة غير بيئتهم، وما لها من انعكاسات سلبية على الوالدين والناتجة عن صعوبة وطبيعة فراق الوطن، وعدم الحصول على ضروريات الحياة التي يواجها المهاجر وعائلته، وهو ما يجعل الفرد يشعر بالخوف وعدم الأمان.وعندما يتعرض الفرد وعائلته إلى الهجرة القسرية بسبب الحروب والاضطرابات والإرهاب فالآثار النفسية على الأفراد تكون مفجعة وخاصة

على الأطفال والنساء والمدنيون الذين هم أكثر ضحايا آلات القتل للأسلحة الأشد فتكاً و وحشيّة.

وفي هذا المجال يرى الخوالدة (2012) أن الأثار النفسية للحروب والنزاعات على الأفراد، هي أن الحرب والإرهاب والاضطراب الأهلي كلها حالات مفجعة واقعية بتطور آلات القتل، وأصبحت تجارة الأسلحة أشد فتكاً وأكثر وحشية والتي من الشائع أن يتحملها المدنيون ولاسيما الأطفال والنساء ويضيف قائلا:إن أبرز النتائج النفسية والاجتماعية للنزوح والتهجير العزلة الاجتماعية التي قد تصل إلى حد الشعور بالغربة والإقامة ضمن شروط معيشية صعبة وغير ملائمة وفقدان موارد الدخل والرزق والبطالة وتدهور الخدمات الصحية والتعليمية". وقد أكد على أن المشكلات الصحية والنفسية التي يتعرض لها الأطفال والنساء مدعاة للحزن لفقدانهم الممتلكات الخاصة بما فيها المنزل العائلي والدخل ولاسيما الفقراء إضافة إلى التعرض إلى العنف المرعب إلى جانب العيش في بيئة خالية من الشبكات الاجتماعية." (فرانسيس، 2015). وهذا يدعو الى ضرورة الاهتمام في تعزيز الصحة النفسية للمهاجر وتقديم كل الدعم النفسي خاصة للأطفال والنساء وضحايا الصراعات والعنف، لما لها من آثار وانعكاسات نفسية واجتماعية وثقافية ومعرفية على الأطفال والنساء بصورة خاصة وضحايا العنف الناتج عن الصراعات بشكل عام.ففي ظروف الحرب والصراعات المسلحة فأول ما يتعرض له الإنسان هي الصدمات النفسية. والتي تؤدي إلى العديد من حالات الاضطراب النفسي كالاكتئاب والقلق والخوف وتقلّب المزاج، وهي أكثر ما يؤثّر على الأطفال والنساء خاصة.

4-الإحساس بضياع الهوية.

يواجه المهاجرون وأبناؤهم عادات وتقاليد وأعراف ونظم اجتماعية وقوانين مغايرة ومتمايزة عن طبيعة وخصائص الواقع الذي كانوا يعيشون فيه قبل الهجرة، ومعرفتهم بهذه البيئة الجديدة وهذا الواقع قليلة، وتنقصهم الخبرة والتجربة بذلك، وعليهم أن يتأقلموا مع واقع لم يألفوه من قبل في ظروف فقدوا فيها ممتلكاتهم في الوطن الأم، وأصبحت فيه الهوية مشوشّة مما يجعل المرء يفقد فيها ذاته وكينونته.

5-اليأس.

فبعد دخول الأزمة السورية عامها السادس دون أية مؤشرات على إمكانية توقف الحرب الدائرة أو وجود حل قادم، يتضاءل الأمل بالنسبة لكثير من المهاجرين وتتفاقم مشاعر عدم اليقين بالنسبة للمستقبل ويزداد الشعور باليأس، وفي ظروف معيشية سيئة يصبح التفكير بالهجرة من الأردن من أجل البحث عن فرص للعمل حقيقية لتحسين ظروف المعيشة وزيادة الدخل المالي (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2015).

6-ارتفاع تكاليف الحياة.

تعمق الفقر المرافق للبطالة بين اللاجئين السوريين في الأردن، وغلاء الأسعار، مما هدّد بقاء اللاجئ أو هجرته من الأردن. وقضية "ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة تتصدران مشاكل الأردنيين" والمهاجر السوري ليس بحال أفضل من الأردنيين (الصرايرة، 2015).

7-عدم القدرة على العمل وكسب الرزق.

إن محدودية فرص العمل، المتوافرة للمهاجر السوري محدودة جداً وهي محدودة بالأساس حتى بالنسبة للمواطن الأردني الذي يبحث عن العمل ولا يجده. حيث بلغت عام 2016 ما يصل الى 14.6.%. (عوض، 2016)

8-محدودية فرص التعليم المتاحة في الأردن.

ومن الأمور المهمة في حياة السوريين "في الأردن، التسرب المدرسي إذ يتسرب نحو 20٪ من الأطفال من المدارس من أجل العمل، وفي بعض الحالات تجبر الفتيات على الزواج المبكر، حيث التعليم في نظام الفترتين، ويصعّب على العديد من الأطفال الانتظام في المدرسة أو الالتحاق بها، مع العمل في نفس الوقت لدعم أسرهم" (البني، 2016)

9-التحصيل العلمي.

وجدت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنه من بين 90000 الف سوري في سن الدراسة يحصل فقط 30000 منهم على التعليم غير الرسمي فيما الباقون لا يحصلون على أي تعليم "(المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون

اللاجئين، 27 أيلول 2015، الفقر واليأس والتعليم من أسباب تحرك اللاجئين من الدول المجاورة لأوروبا (ساتل، 2013،).

10- قوانين الاستثمار.

المهاجرون السوريون أغلبهم من الفئات الوسطى والدنيا والفقيرة، وهناك سببٌ مهمٌ فأحجام المستثمرين السوريين عن ضخ رؤوس أموالهم في السوق الأردني وهو أنهم وضعوا في ذهنهم أن المشكلة في سورية ستُحل قريباً جداً وسوف يعودون إلى ديارهم في القريب العاجل، وبالتالي هم يحتاجون إلى دورة مال قصيرة وهي تتمثل في مشاريع صغيرة تعطي ثماراً اقتصادية مباشرة، وهذا الشيء غير موجود في السوق الداخلي الأردني. أما العمل على أساس الاستثمار في السوق الخارجي بمعنى افتتاح مصنع في المنطقة الحرة فهو شبه مستبعد بالنسبة للمستثمر السوري؛ لأن هناك معوقات كثيرة تحول دون ذلك، ومنها ارتفاع أسعار الطاقة وارتفاع أسعار النقل وبالتالي ينعكس هذا الأمر على زيادة سعر المنتج، وهناك مشكلة في الأيدي العاملة الماهرة–المختصين(ساتل، 2013،).

11-أسباب سياسية.

نتيجة الاضطهاد في بلدة سورية يلجأ ويقرر اللاجئ السوري الهجرة عن طريق الأردن الى الخارج.

12- الشعور بانعدام الثقة بالمستقبل في الأردن، كنظرة عامة عند السوريين.

اللاجئون والجريمة في الأردن.

ولدراسة المتغيرات التي تؤثر على نمط وحجم الجريمة في المجتمع فإننا نستعرض هذه المتغيرات على النحو التالي:

1-الزيادة في عدد السكان: يقوم علم السكان على دراسة علمية لخصائص السكان المتمثلة في الحجم والتوزيع والتركيب ومكوّنات النمو وهي الإنجاب والوفيات والهجرة، إلا أن الأردن تعرض منذ عام 2011م إلى تدفّق أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين هرباً من الأحداث الدامية في سوريا، وما زالت موجات هجرة السوريين مستمرة رغم مرور خمس سنوات على بدء الثورة السورية (مجلس السكان الدولي، 2010). وقد "وصل عدد السوريين الذين عبروا باتجاه الأردن ما

يزيد على المليون وفقاً لإحصائيات وزارة الداخلية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بناء على سياسة الباب المفتوح الأردنية وهو ما أدى بدوره إلى فتح أبواب المشكلات الاجتماعية والمعيشية، وارتفاع التوتر بين أفراد المجتمع الأردني وضيوفهم من السوريين(المجالي، 2014). هذا التغيير بزيادة عدد السكان أدى إلى إحداث تطورات سواءً في الجانب الاجتماعي أم في الجانب الاقتصادي، حيث إن هذه الزيادة في عدد السكان في المدن والأرياف والبادية ومخيمات اللجوء السورية وارتباط ذلك بالقوانين والأنظمة التي تنظّم ذلك وما يستتبعه من مخالفات لهذه القوانين والأنظمة يزيد عدد الجرائم(أحمد، 2012).

2- "التجانس في كثير من العادات والتقاليد بين الشعب الأردني واللاجئين السوريين لكن هناك أيضاً بعض العادات في المجتمع الأردني تختلف عن المجتمع السوري بشكل كبير، وهذا ما أدى إلى وجود بعض الاختلافات بين الشعب الأردني واللاجئين السوريين معظمها ناتج عن عدم انخراط السوريين بالمجتمع الأردني والتأقلم مع العادات والتقاليد الأردنية المختلفة"، ونظراً لما "أشارات اليه البيانات الرسمية من تواجد ما يزيد عن 80% من اللاجئين السوريين خارج المخيمات موزعين في العديد من المحافظات، وخاصة الرئيسية منها (عمان، وإربد، والمفرق) فإنه يمكن القول بأن ذلك شكّل تحديّاً كبيراً للسياسة العامة للدولة (المجالي، 2014).

3- إن تركز اللاجئين السوريين في المدن وخاصة في المدن الأردنية الكبرى وعلاقة هذه "التجمعات السكانية" بالقوانين والأنظمة وزيادة حاجات الأفراد ورغباتهم الاقتصادية والاجتماعية، قد تؤدي إلى الانحراف في السلوك وارتكاب الجرائم لإشباع هذه الحاجات والرغبات، هذا بالإضافة الى دور عوامل التفكك الاجتماعي والعوامل النفسية الناتجة عن الحرب واللجوء، والتي تلعب دوراً في ارتكاب الجرائم. بالإضافة إلى أن "بعض أنواع الجرائم تجد تربتها الخصبة في مجتمع المدينة أو على الأقل الظروف لارتكابها تكون مهيأة في المدن"(احمد، 2012).

إن انتقال الناس من أجل البقاء على قيد الحياة بسبب الحرب، يعني أن الفرد "اللاجئ" لم يهاجر برضاه، بل نتيجة لظروف قاهرة لا تطاق أجبرته على ترك موطنه

الأصلي، فهو "يهاجر وهو مشحون بحمولة ثقافية هائلة، قد تلاقي استجابة في البلد الآخر، وقد تجد نفوراً، وقد تصطدم بها من خلال الممارسة اليومية العادية، بسبب التباين الجلي لعناصر ثقافته في مقابل ثقافة البلد الآخر، الذي يؤدي إلى نزاع بين الثقافتين، ويؤدي إلى سلوك إجرامي"(أزهر،2005).

4- العلاقات التي يكوّنها الفرد في المدينة تتميّز بأنها علاقات غير شخصية وسطحية ومؤقتة، كما أن ساكن المدينة ينظر إلى ما يكوّنه من علاقات اجتماعية على أنها وسائل لتحقيق أهدافه الخاصة". لهذا يواجه اللاجئ صعوبة في بناء علاقات اجتماعية قوية، ويواجه صعوبة أكثر في تحقيق نجاح مادي، وهاتان المشكلتان "تتضمنان بعدين مزدوجين الأول هو التفكك الاجتماعي، والثاني هو الصراع مع الثقافة الموجودة"(السمري وآخرون،2009).إن مظاهر ضعف العلاقات الاجتماعية في المدينة، وعدم القدرة على تحقيق وضع اقتصادي مريح، يسهمان في زيادة أنماط عديدة من السلوك المنحرف.

وتشير الإحصائيات الرسمية للأمن العام أن الجرائم المرتكبة في المملكة من عام 2011 الى عام 2015 كانت حسبما هي مبينة بالجدول الاتي:

الجدول(1):

الجرائم المرتكبة في المملكة من عام 2011 الى عام 2015. *

نوع الجريمة	2011	2012	2013	2014	2015
الجنايات التي تقع على الانسان	1633	1766	1812	1864	1644
الجرائم المخلة بالآداب العامة	306	293	318	323	231
الجرائم التي تقع على الأموال العامة	21151	21259	19849	17906	16431
الجرائم التي تقع على الإدارة العامة	1606	1793	1903	2632	2416
الجرائم التي تشكل خطراً على السلامة العامة	1615	1657	1944	2492	1983
الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة	1019	1289	1313	1285	1255
جرائم أخرى	122	164	210	302	284
المجموع	**27452**	**28221**	**27349**	**26804**	**24244**

*(مديرية الامن العام2015).

وكان السوريين في الأردن قد ساهموا في ارتكاب العديد من الجرائم الواردة ضمن تصنيفات الأمن العام. ويوضح الجدول (2) الجرائم المرتكبة من قبل السوريين وغيرهم من عام 2011 الى عام 2015.

الجدول (2):

الجرائم المرتكبة من قبل اللاجئين السوريين من عام 2011 إلى عام 2015.*

السنة	مجموع الجرائم العام	الجرائم المرتكبة من السوريين
2011	27452	149
2012	28221	370
2013	27349	685
2014	26804	846
2015	21461	647

*(مديرية الأمن العام من عام 2011 الى عام 2015)

يبين الجدول (2) أنّ الجرائم بلغت في عام 2011م (149) جريمة من أصل (27452) جريمة، بينما في عام 2012م، فقد ساهم السوريون في (370) جريمة من أصل (28221) جريمة، أما في عام 2013م، فقد ارتفع عدد الجرائم إلى (685) جريمة من أصل (27349) جريمة، لترتفع أيضا في عام 2014م إلى (846) جريمة من أصل (26804) جرائم، أما في عام 2015م، فقد انخفضت الجرائم المرتكبة من قبل السوريين إلى (647) جريمة من أصل (21461) جريمة.

كما تشير بيانات الأمن العام، أن طبيعة الجرائم وأنواعها المرتكبة من قبل السوريين، كانت ضمن التصنيفات المتبعة من قبل الأمن العام في الأردن، ولم تُشر إلى أنماط أو أنواع جديدة من الجرائم(انظر الملحق3).

ويلاحظ من جداول الإحصائيات للأمن العام، أن الجرائم المرتكبة مقارنة بين السوريين والوافدين من العراقيين والمصريين كانت كما هي مبينة آتياً:

جدول (3)

الجرائم المرتكبة مقارنة بين السوريين والوافدين من العراقيين والمصريين لعام 2013-2014.

السنة	الجرائم المرتكبة من السوريين	الجرائم المرتكبة من المصريين	الجرائم المرتكبة من العراقيين
2013	685	1560	207
2014	846	1689	216

*(مديرية الامن العام للأعوام 2013-2014).

ويتبين من الجدول (3) انه في عام 2013م، ارتكب السوريون (685) جريمة، في الوقت الذي ارتكب المصريون (1560) جريمة، وفي الوقت ذاته ارتكب العراقيون (207) جرائم.أما في العام 2014م، فقد ارتكب السوريون (846) جريمة، بينما ارتكب المصريون (1689) جريمة، أما العراقيون فقد ارتكبوا (216) جريمة.

هذا مع ملاحظة الفروق الكبيرة لأعداد اللاجئين السوريين في الأردن والمقيمين المصريين أو العراقيين خلال فترة المقارنة.

جدول (4):

الاحصائيات الرسمية للأمن العام في ارتكاب السوريين العديد من الجرائم الواردة ضمن تصنيفات الامن العام من عام2011 الى عام2015.*

السنة	الجرائم المرتكبة من السوريين	مجموع الجرائم الواردة ضمن تصنيفات الامن العام
2011	149	27452
2012	370	28221
2013	658	27349
2014	846	26804
2015	647	21461

*(مديرية الامن العام من عام 2011-2015).

يوضح الجدول (4) الى ان الإحصائيات الرسمية للأمن العام تشير الى أن السوريين في الأردن قد ساهموا في ارتكاب العديد من الجرائم الواردة ضمن تصنيفات الأمن العام، فقد بلغت في عام 2011م (149) جريمة من أصل (27452) جريمة، بينما في عام 2012م، فقد ساهم السوريون في (370) جريمة من أصل (28221)

جريمة، أما في عام 2013م، فقد ارتفع عدد الجرائم إلى (685) جريمة من أصل (27349) جريمة، لترتفع أيضا في عام 2014م إلى(846) جريمة من أصل (26804) جرائم، أما في عام 2015م، فقد انخفضت الجرائم المرتكبة من قبل السوريين إلى (647) جريمة من أصل (21461) جريمة.كما تشير بيانات الأمن العام، أن طبيعة الجرائم وأنواعها المرتكبة من قبل السوريين، كانت ضمن التصنيفات المتبعة من قبل الأمن العام في الأردن، ولم تُشر إلى أنماط أو أنواع جديدة من الجرائم (انظر الملحق3).

جدول (5):

الجرائم المرتكبة من قبل اللاجئين السوريين والوافدين المصريين في جرائم المخدرات والزنا لعام 2013-2014.*

السنة	نوع الجريمة المرتكبة	الجرائم المرتكبة من السوريين	الجرائم المرتكبة من المصريين
2013	جرائم المخدرات	129	531
	جرائم الزنى	20	16
2014	جرائم المخدرات	259	710
	جرائم الزنى	19	10

* من جداول واحصائيات الامن العام لعام 2013-2014.

يظهر من الجدول (5)،أن اللاجئين السوريين في عام 2013 قد ارتكبوا (129) جريمة في قضايا المخدرات، بينما ارتكب المصريون (531) جريمة.أما في العام 2014م، فقد ارتكب السوريون (259) جريمة في قضايا المخدرات، في الوقت الذي ارتكب فيه المصريون (710) جرائم.أما فيما يتعلق بجرائم الزنا، في عام 2013م، فقد ارتكب السوريون (20)، أما المصريون فقد ارتكبوا (16) جريمة زنا. وفي عام 2014م، ارتكب السوريون (19) جريمة زنا، أما المصريون فقد ارتكبوا (10) جرائم. وفي العامين 2013م، و2014م، تساوى كل من السوريين والمصريين في جرائم الإجهاض. ومما يعزز الأرقام السابقة في التحليل والتي تتفق الى حد بعيد مع دراسة قويدر السابقة الذكر والتي وثقت الجرائم المرتكبة من قبل السوريين في الأردن بين الأعوام 2010-2015.

الجدول(6):

اعداد الدعاوى التي نظرت فيها المحاكم الاردنية من عام 2010–2015.

2010	2011	2012	2013	2014	2015
503263	483939	524609	511208	578330	260593

الجدول(7):

عدد الدعاوى المسجلة في المحاكم واحد أطرافها سوري وما تشكله من مجموع القضايا.

2010	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
3758	3648	5591	8887	13674	6960
%1	%1	%1	%2	%2	%3

مع ملاحظة أن المحاكم الاردنية في جرش والمفرق والسلط والعقبة وعجلون ومأدبا لم تسجل فيها أية دعاوى فيها أطراف سورية، في الوقت الذي يقع مخيم الزعتري في محافظة المفرق، وعليه يُستنتج أن الارقام الواردة في احصاءات الأمن العام التي خضعت للتحليل هي ارقام تخص الشكاوى الواردة لجهاز الأمن قبل تحويلها الى الجهات القضائية للبت في مشروعيتها كونها جريمة من عدمها.

مما سبق يُستنتج أن السوريون وعكس ما يشاع أو يتم تداوله كانوا أقل مساهمة في الجرائم من نظرائهم المصريين والعراقيين، لا بل أقل مساهمة من الأردنيين أنفسهم، ونجد أن هناك عدة اسباب تبرر هذه النتيجة ومنها:

- عدم وجود قوانين تحمي اللاجئ السوري عدا اتفاقية عام 1994 وتعديلاتها عام 2004.
- العامل الاقتصادي حيث يعيش أعداد كبيرة من السوريين من الإعانات الخيرية والدولية مما يجعل اللاجئ يخشى فقدان هذه الإعانات.
- لجوء اللاجئين السوريين الى حلول اجتماعية بعيداً عن القانون ومؤسساته الرسمية.
- نتيجة انغلاق مجتمع اللاجئين في بعض أماكن تواجدهم مثل المخيمات قد تكون هناك جرائم لم يتم اكتشاف فاعليها.

- الخوف الدائم من عمليات القذف عبر الحدود "اعادة اللاجئ الى الاراضي السورية" وهو إجراء مستخدم في حال ارتكاب اللاجئ للمخالفات.

2.2: الدراسات السابقة .

فيما يلي بعض الدراسات السابقة التي تمكنت الدراسة من التوصل إليها مرتبة حسب التسلسل الزمني لصدورها، حيث شملت الدراسات الأجنبية والأردنية، وفي حدود علم الباحث لا يوجد أي دراسة عربية ذات علاقة مباشرة بموضوع الدراسة، وهذا ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة وهي كما يلي:

الدراسات العربية.

دراسة قويدر(2015) بعنوان "دراسة تحليلية إحصائية حول عدد من الدعاوى القضائية تشمل أطرافاً سورية صادرة عن وزارة العدل الأردنية"، هدفت إلى الاطلاع على التقارير الصادرة من وزارة العدل الأردنية التي تشتمل على عدد من الدعاوى القضائية في جميع المحاكم، والتي تسلط الضوء على النسب المئوية لقضايا الإجرام من أطراف سورية. أجريت الدراسة في الأردن، وقد استخدمت المنهج التحليلي والوصفي، حيث تكونت العينة من (163) دعوى لأطراف سورية تشكل 7% من مجموع حالات الدعاوى المسجلة لعام 2015. وقد توصلت الدراسة إلى أن هنالك تزايداً ملحوظاً في أعداد الدعاوى المسجلة في المحاكم الأردنية، والتي يكون أحد أطرافها لاجئاً سورياً، كما تبين أن نمط الجرائم المسجلة تتمثل في الإقامة غير الشرعية، والتهريب، والتجارة غير الشرعية.

دراسة أبو طربوش، (2014) بعنوان "الآثار الاجتماعية والنفسية على الأطفال السوريين الذين لجئوا إلى الأردن"، هدفت إلى البحث في الآثار الاجتماعية والنفسية على الأطفال السوريين الذي لجئوا إلى الأردن بالإضافة إلى الذين ولدوا في الأردن وقد بلغ عددُهم حتى شهر آذار من عام 2014 سبعة وثلاثين ألفاً، وخلصت الدراسة إلى أن تلك الآثار أدت إلى مشكلات صحية ونفسية مختلفة تحتاج إلى معالجة.

دراسة فتحي (2014) بعنوان "تقرير الميل للجريمة: إنشاء نموذج قوي للمهاجرين واللاجئين"، هدفت إلى استكشاف أثر إنشاء نموذج يحدد علاقة المهاجرين

واللاجئين بالسكان المحليين، والاطلاع على التقارير المتعلقة بالجرائم السائدة ضد اللاتينيين. أجريت الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد استخدمت المنهج التحليلي، حيث توصلت الدراسة إلى أن هنالك تصاعداً ملحوظاً للجريمة وأنماطها المختلفة ضد اللاتينيين الناتجة عن التمييز العرقي من قبل اللاجئين والمهاجرين.

نشرة دائرة الاحصاءات العامة، (2006) بعنوان: "الاتجاهات الاجتماعية في الأردن"، هدفت الى بيان أثر الاكتظاظ السكاني ومعدلات الفقر على مستوى الخدمات المقدمة من الدولة، وتناولت أثر العوامل المختلفة على مستوى الجريمة، وبينت ان الاكتظاظ السكاني هو أحد المشكلات التي تعاني منها المدن الكبيرة، وكذلك أوضحت أن سمات الاسرة الاردنية في تغير مع ازدياد الاكتظاظ السكاني.

وقد أفاد الباحث من هذه النشرة أنها بينت مستوى وأثر قدوم اللاجئين على خصائص الاسرة الاردنية مما يفتح المجال لارتفاع نسبة الجريمة وتنوعها.

دراسة الزواهرة ، (2006) بعنوان: أثر المتغيرات الاقتصادية على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اثر المتغيرات الاقتصادية على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام، وتوصلت الدراسة الى وجود أثر لتدني الأجور والدخل في السلوك الجرمي في المجتمع الاردني.

وأوصت الدراسة بضرورة قيام الحكومة برفع دخول الأفراد في المجتمع من خلال وضع سياسات مالية تضمن توفير سبل العيش الكريم للأفراد في المجتمع الأردني وفرض تشريعات جديدة على أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين في رفع رواتب العاملين وتقديم مساعدات مالية لهم للتقليل من الدوافع التي تؤدي إلى ارتكاب السلوك الجرمي.

وقد أفادت الدراسة منها في بيان أن الأزمة الاقتصادية الناجمة عن اللجوء السوري للأردن لها تأثير على السلوك الجرمي في المجتمع الاردني.

دراسة الشديفات والرشيدي، (2016)، بعنوان العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل".

هدفت الدراسة الى التعرف على السلوك الإجرامي وأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والشرعية والتعرف على العوامل الاجتماعية المؤدية إلى الجريمة، ودور هذه العوامل في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة والعودة لارتكابها من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، والكشف عن مدى العلاقه بين الجريمة وبين القوى والعوامل الاجتماعية المختلفة ودورها في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هنالك مجموعة من الظروف الاجتماعية غير الملائمة أحاطت بأفراد العينة قبل وقوع الجريمة وفي أثنائها لعبت دوراً هاماً في دفعهم إلى ممارسة الجريمة إضافة إلى وجود أثر لمتغيرات العلاقات الأسرية والمستوى الاقتصادي، والمستوى التعليمي، والمنطقة السكنية وطبيعة السكن، ووسائل الضبط الاجتماعي من جهة، وارتكاب السلوك ألجرمي في المجتمع الأردني.

وأوصت الدراسة بالاهتمام باحتياجات الشباب المختلفة وتوفير فرص العمل لهم، و الاهتمام بتعميق دور الأسرة والمدرسة في عملية التنشئة الاجتماعية، و الاهتمام بالمناطق المكتظة بالسكان وتوفير الخدمات فيها.

وقد أفادت الدراسة الحالية منها في أنها أوضحت العديد من العوامل التي تفضي الى زيادة الجريمة وتنوعها، وخاصة المتغيرات الاسرية واحتياجات الشباب.

دراسة هياجنة والنقشبندي، (2010)، بعنوان: المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على جرائم النسا الأخلاقية في المجتمع الأردني (دراسة ميدانية).

هدفت الدراسة إلى معرفة طبيعة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالجرائم الاخلاقية للنساء في الأردن لفهمها وتفسيرها، وإمكانية التحكم ببعضها من خلال اقتراح الطرق العلمية لعلاجها.وتوصلت إلى الدراسة الى: انتماء النسبة الأكبر من المبحوثات إلى الفئة العمرية (25-18)، وارتفاع نسبة العازبات

والأميات وغير العاملات بأجر وبدخل شهري أقل من 100 دينار أردني للعاملات،وبينت انتماء الفئة الكبرى إلى أسر عدد أفرادها بين 8–12 فردا وتدني المستوى الاقتصادي والتعليمي للوالدين والزوج، وتعاطيهم في بعض الأحيان المخدرات والكحول والقمار ومشاهدة الأفلام الإباحية،كما أن عدداً من المبحوثات ارتبطن بعلاقات أسرية وخاصة مع زوج الام أو زوجة الأب اتصفت بالعنف. كما وجد أن عدداً من أفراد الأسرة تكررت جرائمهم الأخلاقية.تبين وجود نسبة من المكررات لارتكاب الجرائم الأخلاقية، وقد كانت جريمة الزنا أكثر الجرائم الأخلاقية ارتكابا تلتها جريمة الدعارة أو البغاء، وتبين أن الرغبة في الانتقام من الأهل والزوج أهم

الأسباب لارتكاب الجريمة، وأن مجموعة الرفاق كانت الاقوى في دفع المبحوثة لارتكاب الجريمة، وان النسبة الأعلى قد شاهدن الأفلام الإباحية عن طريق أجهزة الفيديو داخل المنازل، أو كثر من نصف المبحوثات قد تعرضن للإيذاء الجسدي أو النفسي الذي تمثل في معظمه بالضرب و الإيذاء من قبل الزوج، ثم من أحد أفراد الأسرة، فضلا عن أن الغالبية العظمى تشعر بالندم الشديد على ارتكاب الجرائم الأخلاقية. وأفادت الدراسة منها في أن ارتفاع عدد أفراد الاسرة والمستوى الاقتصادي لها يؤثر على مستوى الجريمة مما ساعد في فهم وتفسير النتائج التي خرجت بها الدراسة، وكذلك في تصميم المقياس المستخدم في الدراسة الحالية.

الدراسات الأجنبية.

دراسة بافون(Pavon, 2010) بعنوان "التخلي عن إغاثة للاجئين الذين شاركوا في نشاط إجرامي"، هدفت إلى استكشاف الإجراءات الأمنية المتبعة بحق اللاجئين الذي شاركوا في النشاطات الإجرامية، وأثرها على المصلحة العامة. أجريت الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد استخدمت المنهج التحليلي، حيث توصلت الدراسة إلى أن الجهات الأمنية الأمريكية قامت بتعديل قوانينها الخاصة باللاجئين نظراً لاقترافهم أعمال تخريبية ومشاركتهم في نشاطات إجرامية التي شكلت تهديداً وخطراً أمنيا على البلاد. وبينت النتائج أن قوانين اللاجئين المجرمين تنص على معاقبة المجرمين واحتجازهم.

دراسة برمكي(Barmaki, 2009) بعنوان "المجرمون اللاجئون في ولاية ويلفارليس: زيغمونت بومان في الأعراق، اللجوء والجرائم الجديدة"، هدفت إلى معرفة الأثار السلبية للعولمة على الأسواق الأوروبية وأثر الأقليات العرقية في المنطقة، وقد استخدمت الدراسة المنهج التحليلي، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن معدلات الجرائم زادت عند قدوم الأقليات العرقية المهاجرة، الذي جعلت الدول الأوروبية تتبع سياسات أمنية قائمة على أساس الخوف وانعدام الأمن والتي نتج عنها إخضاع المهاجرين للمضايقة والكراهية، والاعتقال والتمييز وارتكاب الجرائم في حقهم.

دراسة هاربر (Harper, 2008) بعنوان "اللاجئين في العراق: التجاهل وعدم الرغبة"، هدفت إلى تقديم لمحة موجزة عن حجم السكان اللاجئين وخصائصهم في العراق وتوضيح احتياجاتهم،وقد استخدمت الدراسة المنهج التحليلي، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن هنالك تأثيرات سلبية للاجئين السوريين في الأراضي العراقية، حيث تبين أن نسبة الجريمة زادت بشكل ملفت والتي تمثلت أغلبها بالسرقة والتهريب الناتجة عن الإقامة والتهجير غير الشرعي.

دراسة مالوك وستانلي(Malloch &stanley (2005 بعنوان "مخاطر احتجاز طالبي اللجوء في المملكة المتحدة، إدارة المخاطر"، هدفت إلى معرفة السياسات المتبعة في التعامل مع اللاجئين في المملكة المتحدة، وعمليات إدارة المخاطر في محاربة الإجرام والخطر وتوفير متطلبات اللاجئين بأقل الخسائر السياسية والاقتصادية الممكنة. وقد استخدمت المنهج التحليلي، حيث توصلت نتائج الدراسة إلى السياسات والممارسات الحكومية المتبعة التي عملت على احتجاز اللاجئين الذين سُجلوا كخطرٍ على أمن الدولة والذين يشكلون خطراً على استقرار الدولة كمحاولة لردعهم ومعاقبتهم لتهدئة المخاوف العامة، وإعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى ديارهم، وذلك حفاظا على الأمن والاستقرار.

دراسة ابر(2015) بعنوان "اللاجئون والمهاجرون والأقليات عرضة لانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك جرائم الكراهية في بلغاريا"، هدفت إلى استكشاف أوضاع اللاجئين والمهاجرين والأقليات في بلغاريا والجرائم المقترنة بوجودهم، وقد استخدمت المنهج التحليلي، حيث توصلت نتائج الدراسة إلى أن هنالك قلقاً متزايداً بشأن وجود

اللاجئين والمهاجرين والأقليات، وذلك يرجع إلى تفاقم نسبة الجرائم المتعلقة بالعنصرية والكراهية، وتبين أنه وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل المحاكم البلغارية في حل مشاكل وقضايا اللاجئين والجرائم التي ازدادت بسببهم، أن هنالك حاجة ماسة لتفعيل أنظمة قوانين وتشريعات حديثة تلائم الوضع ومستجداته.

التعقيب على الدراسات السابقة.

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة اتضح انها جميعا تناولت أحوال اللاجئين في عدة دول عربية واجنبية، وقد استفاد الباحث من هذه الدراسات في تلك الدول وأثرها على المجتمع، كما ان هذه الدراسات اثرت هذه الدراسة. وقد تميزت الدراسة الحالية عما سبقها من دراسات بالآتي:

- بحثت في البيئة الأردنية والتي لم يسبق أن بحثت من حيث أنماط الجريمة بين اللاجئين القادمين إلى الأردن على الرغم من موجات الهجرة المتتالية التي تعرض لها الأردن.
- درست الظاهرة وأنماطها الإجرامية وأسبابها وهو ما لم تبحثه أي من الدراسات السابقة.
- استندت إلى الأرقام الرسمية عن الجرائم المرتكبة من قبل اللاجئين السوريين إلى الأردن.
- بينت خطأ الصورة الشائعة بين أفراد المجتمع الأردني والتي تهول مقدار ارتكاب اللاجئين السوريين للجر

الفصل الثالث

المنهجية والتصميم

1.3 منهجيـــة الدراســـــة:

اعتمدت الدراسة في الحصول على مادتها من المصادر الاتية:

- الدراسات والكتب العلمية، والمجلات والدوريات العلمية، والبيانات الصادرة عن الهيئات الأردنية الرسمية التي تعنى بشؤون اللاجئين السوريين.
- المعلومات والبيانات الصادرة عن الهيئات والمنظمات الدولية والمحلية التي تعنى بشؤون اللاجئين السوريين.
- البيانات والسجلات الصادرة عن مديرية الأمن العام.
- توزيع الاستبانة على الموقوفين في السجون الأردنية المختلفة.

وقد استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي (Description Design)، لملاءمته لأغراض الدراسة الحالية، إذ تم تقصي أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني من خلال قياس مستوى أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين، والذي تم تطويره ليتوافق مع أهداف الدراسة.

2.3 مجتـمع الدراســة

تكون مجتمع الدراسة الميدانية من جميع اللاجئين السوريين الموقوفين والنزلاء والذين ألقي القبض عليهم والبالغ عددهم (293)، وقد تم اعتماد هذه البيانات من قاعدة البيانات الخاصة بإحصائيات الأمن العام وذلك في العام (2015–2016).

3.3 عينـــة الدراســة:

اما عينة الدراسة فتكونت من(273) من اللاجئين السوريين الموقوفين والنزلاء والذين ألقي القبض عليهم، منهم (259) من الذكور لتشكل ما نسبته (94.9 %) لعينة الدراسة، و(14) من الإناث أي ما نسبته (5.1 %) لعينة الدراسة، لتشكل العينة ما نسبته (52 %) من مجتمع الدراسة والجدول (8) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة.

جدول(8):

توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغيرات الدراسة.

المتغير	المستوى/الفئة	العدد	النسبة المئوية%
الجنس	ذكر	259	94.9
	انثى	14	5.1
	المجموع	273	100.0
العمر	أقل من 20	25	9.2
	من 20 – 29	120	44.0
	30 سنة فأكثر	128	46.9
	المجموع	273	100.0
مستوى التعليم	أمي	79	28.9
	ثانوية عامة فما دون	169	61.9
	شهادة جامعية	25	9.2
	المجموع	273	100.0
الحالة الاجتماعية	أعزب	87	31.9
	متزوج	157	57.5
	أرمل أو مطلق	29	10.6
	المجموع	273	100.0
الدخل الشهري	متدني	173	63.4
	متوسط	96	35.2
	مرتفع	4	1.5
	المجموع	273	100.0
المهنة الحالية	لا يعمل	145	53.1
	عامل	109	39.9
	موظف	19	7.0
	المجموع	273	100.0

4.3 أداة الدراســـة:

تكونت أداة الدراسة من مقياس أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين الذي طور بعد إطلاعه على عدد من الدراسات والبحوث والمقاييس ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية حيث تم تحديد أنماط الجريمة الأكثر شيوعاً، وتحديد السلوكيات الأكثر استخداماً للإشارة لتلك الأنماط من خلال تجزئتها إلى سلوكيات بسيطة يسهل الاستدلال عليها، وبالاستناد إلى قاعدة البيانات الخاصة بالأمن العام، فقد حددت أنماط الجريمة بكل من (الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص، والجرائم المخلة بالآداب العامة، والجرائم المرتكبة ضد الأموال، والجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة، والتعدي على الأملاك العامة والخاصة، والإخلال بحقوق الأبوة والأمومة والوصاية والتبني وحقوق الأسرة وإهمال العائلة والأولاد، والجرائم المرتكبة ضد موظفي الدولة والإخلال بسير العدالة، والجرائم المرتكبة ضد النظام العام)، بوصفها الأنماط التي وردت في إحصاءات الأمن العام، حيث تم الاعتماد على هذه الأنماط كمجالات عامة في هذه الدراسة.وتم الرجوع لعدد من الدراسات والأبحاث السابقة التي بحثت في أنماط الجريمة كما تم ترجمة عدد من فقرات المقاييس الأجنبية لتلك الدراسات، واقتباس فقرات أخرى من مقاييس أخرى من دراسات عربية، تمت صياغة تلك الفقرات لغوياً، ليتكون المقياس من (53) فقرة موزعة على ثمانية مجالات رئيسة هي:

1. **الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص:** ويحتوي على (10) فقرات تشير الى جرائم الاعتداء بالضرب ومحاولة الانتحار والايذاء البسيط والمتعمد والشروع بالقتل والاختطاف والارهاب واختراق حرمة المنازل.
2. **الجرائم المخلة بالآداب العامة:** ويحتوي على (6) فقرات تشير الى جرائم الإجهاض والدعارة والزنا والشذوذ الجنسي وقتل الاطفال حديثي الولادة.
3. **الجرائم المرتكبة ضد الأموال:** ويحتوي على (5) فقرات تشير الى الاختلاس والسرقة بأنواعها المختلفة والسلب والنهب أو الشروع بها.
4. **الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة:** وتحتوي على (5) فقرات تشير الى الاختلاس والرشوة والتزييف والتزوير وخيانة الأمانة.

5. **جرائم التعدي على الأملاك العامة والخاصة:** وتحتوي على (3) فقرات تشير إلى الاهمال والحريق العمد والحريق الخطأ.
6. **جرائم الاخلال بحقوق الأبوة والأمومة والوصاية والتبني وحقوق الأسرة وإهمال العائلة والأولاد:** وتحتوي على (6) فقرات تشير إلى الإخلال بحقوق الأبوة والأمومة والوصاية والتبني وحقوق الأسرة وإهمال العائلة والأولاد.
7. **الجرائم المرتكبة ضد موظفي الدولة والاخلال بسير العدالة:** وتحتوي على (7) فقرات تشير إلى افتراء الجرائم وانتحال الصفة الرسمية للوظائف والبلاغ الكاذب وشهادة الزور واليمين الكاذب.
8. **الجرائم المرتكبة ضد النظام العام:** وتحتوي على (11) فقرة تشير إلى الاختطاف والإرهاب والتشرد والتسول وتعاطي المسكرات والعربدة والمخدرات ومخالفة أنظمة وقوانين الدولة والهجرة غير الشرعية وتهريب الأموال والبضائع من الدولة واليها.

5.3 صـــدق الأداة:

من أجل التحقق من صدق أداة الدراسة، وصلاحية فقراتها لقياس السمات التي وضعت من أجلها، فقد تم عرض المقياس على (10) محكمين من ذوي الاختصاص في علم الاجتماع والقانون في الجامعات الاردنية(جامعة مؤتة ،جامعة اليرموك ، جامعة عمان العربية). وطلب منهم التحقق من مدى ملاءمة المقياس لموضوع الدراسة الحالية، وسلامة اللغة، ومناسبته لعينة الدراسة، وكذلك ملاءمة الفقرات لإبعاده الفرعية. وابداء أية ملاحظات أو تعديلات أو إضافات يقترحونها. وقد أُخذ بآراء المحكمين وأجرت التعديلات التي اقترحها المحكمون. ويمثل الملحق (1) مقياس أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين وابعاده الفرعية قبل التعديل والملحق (5) المقياس بعد التعديل. وقد حقق المقياس نسبة اتفاق مرتفعة بين المحكمين لقياس ما وضعت لقياسه، وكانت نسبة الاتفاق (89%)، وبالتالي حقق صدق محتوى من خلال مؤشرات المحكمين.

- **طريقة تصحيح الاداة:**

تم توزيع استجابات افراد عينة الدراسة على مقياس متدرج (ليكرت الخماسي) حيث اعطي المستوى(دائماً) خمس درجات، ومستوى (غالباً) أربع درجات، ومستوى (أحياناً) ثلاث درجات، ومستوى (نادراً) درجتان، ومستوى (ابداً) درجة واحدة. وعلية تم احتساب مستوى أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني على النحو الاتي:

- الحد الاعلى لبدائل درجة أداة الدراسة (5) درجات .، والحد الأدنى لبدائل أداة الدراسة (1) درجة واحدة، وبطرح الحد الأدنى من الحد الأعلى يساوي(4) ، ومن ثم يقسم الفرق بين الحدين على ثلاث مستويات (عالي، متوسط، منخفض) كما هو موضح في المعادلة التالية 4÷3=1.33.
- وعليه يكون الحد الأدنى المنخفض 1+1.33=2.33.
- الحد المتوسط 2.34+1.33=3.67.
- الحد الأعلى =3.68 فأكثر.

وهكذا تم اعتماد المحك التالي لمستوى أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين للأداة ككل ولمجالات الدراسة وفقراتها.

- مستوى تقدير منخفضة تمثلها الدرجات الواقعة بين (1-2.33).
- مستوى تقدير متوسطة تمثلها الدرجات الواقعة بين (2.34-3.67).
- مستوى تقدير عالية تمثلها الدرجات الواقعة بين (3.68-5).

6:3 إجراءات الدراسة:

تحقيق الأهداف الدراسة الحالية فقد تم اتباع الخطوات والإجراءات الآتية:

1. الاطلاع على الأدب النظري والدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية.
2. تحديد مشكلة الدراسة وأسئلتها وأهدافها.
3. تطوير أداة الدراسة الحالية وهي مقياس أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين، من خلال الرجوع لإحصائيات الأمن العام والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية.

4. عرض الصورة الأولية لمقياس أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين على عشرة محكمين من ذوي الاختصاص من أساتذة الجامعات (وجامعة مؤتة ،جامعة اليرموك ،،وجامعة عمان العربية).
5. استخراج كتب تسهيل مهمة تطبيق الدراسة الحالية من الدوائر الرسمية المختصة والموضحة في الملحق.
6. تطبيق المقياس على أفراد عينة الدراسة وجمعها حيث تم اللقاء بكل فرد من افراد العينة، وتم الإجابة عن جميع الاستفسارات، كما جمعت الاستبانة من قبل الباحث نفسه وبهذا يكون قد اطمئن على سلامة التنفيذ مما يزيد من الصدق الداخلي للدراسة.
7. تفريغ نتائج الاستبانات في برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الإنسانية والاجتماعية (SPSS) واستخراج النتائج ومناقشتها بالخروج بالتوصيات ذات العلاقة.

7.3 متغيرات الدراسة:

اشتملت الدراسة على المتغيرين الآتيين:

المتغيرات(المستقلة): وهي عبارة عن متغيرات ديموغرافية وتشمل:

- **الجنس**: وله فئتان:
  - الذكور.
  - الاناث.
- **العمر**: وله ثلاثة مستويات:
  - أقل من 20 سنة.
  - من 20 – 29 سنة.
  - 30 سنة فأكثر.
- **مستوى التعليم**: وله ثلاثة مستويات:
  - أمي (لا يقرأ ولا يكتب).
  - ثانوية عامة فما دون.

- شهادة جامعية.

- **الحالة الاجتماعية:** ولها ثلاثة مستويات:
  - أعزب.
  - متزوج.
  - أرمل أو مطلق.
- **الدخل الشهري:** وله ثلاثة مستويات:
  - متدني.
  - متوسط.
  - مرتفع.
- **المهنة الحالية:** ولها ثلاثة مستويات:
  - لا يعمل.
  - عامل.
  - موظف.

المتغير التابع: أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الاردني ويتضمن ثمانية فئات:

1. الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص.
2. الجرائم المخلة بالآداب العامة.
3. الجرائم المرتكبة ضد الأموال.
4. الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة.
5. التعدي على الأملاك العامة والخاصة.
6. الإخلال بحقوق الأبوة والأمومة والوصاية، والتبني وحقوق الأسرة وإهمال العائلة والأولاد.
7. الجرائم المرتكبة ضد موظفي الدولة والإخلال بسير العدالة.
8. الجرائم المرتكبة ضد النظام العام.

8.3 المعالجة الإحصائية:

للإجابة عن أسئلة الدراسة استخدم الباحث الأساليب الإحصائية الآتية:

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA).
- اختبار (ت) لعينيتين مستقلتين.
- اختبار شافيه للمقارنات البعدية.

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها

1.4عرض النتائج

هدفت هذه الدراسة الكشف عن أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في الأردن، وفيما يلي عرض لنتائج الدراسة وفق تسلسل أسئلتها.

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: "ما مستوى أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في الأردن من وجهة نظرهم أنفسهم".

للإجابة عن هذا السؤال؛ تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات أنماط الجريمة الثمانية لدى اللاجئين السوريين في الأردنb وعليها مجتمعة، والجدول (9) يبين ذلك.

الجدول (9):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

رقم المجال	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
3	الجرائم المرتكبة ضد الأموال	3.25	0.42	1	متوسط
8	الجرائم المرتكبة ضد النظام العام	2.04	0.58	2	متدني
2	الجرائم المخلة بالآداب العامة	1.97	0.44	3	متدني
4	الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة	1.80	0.63	4	متدني
7	الجرائم المرتكبة ضد موظفي الدولة والاخلال بسير العدالة:	1.58	0.66	5	متدني
6	الاخلال بحقوق الابوة والامومة والوصاية والتبني وحقوق الاسرة واهمال العائلة والاولاد	1.54	0.57	6	متدني
1	الجرائم المرتكبة ضد الاشخاص	1.48	0.49	7	متدني
5	التعدي على الاملاك الخاصة والعامة	1.18	0.67	8	متدني
	المجالات ككل	1.85	0.45		متدني

يلاحظ من الجدول (9) أن جميع المجالات حصلت على متوسط حسابي متدن عدا مجال "الجرائم المرتكبة ضد الأموال" والتي حصلت على متوسط حسابي متوسط، وتراوحت المتوسطات بين(1.18−3.25)، مع ملاحظة التفاوت في نسب المتوسطات المنخفضة.

و يمكننا القول أن هذه النتيجة منطقية بسبب حالات الفقر والعوز التي يعاني منها اللاجئين السوريين المقيمين في المملكة، اضافة لاختلال المعايير الاجتماعية بسبب الهجرة والانتقال القسري لهؤلاء اللاجئين.ولمزيد من المعرفة؛ حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل جريمة في كل مجال من مجالات الجرائم الثمانية لدى اللاجئين السوريين في الأردن، وفيما يلي عرض لذلك:

المجال الاول: الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص.

الجدول (10):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل جريمة من الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
3	الإيذاء البسيط أو الشديد	2.63	1.18	1	متوسط
1	الاعتداء بالضرب	2.60	1.17	2	متوسط
10	خرق حرمة المنازل	1.38	0.87	3	متدني
9	الإرهاب	1.31	0.89	4	متدني
8	الاختطاف وحجز الأشخاص	1.19	0.70	5	متدني
2	محاولة الانتحار	1.15	0.60	6	متدني
7	القتل في حوادث المرور	1.14	0.58	7	متدني
4	الشروع بالقتل	1.13	0.54	8	متدني
5	القتل الخطأ	1.12	0.51	9	متدني
6	القتل شبه العمد	1.11	0.50	10	متدني

يلاحظ من الجدول (10) أن جميع فقرات المجال الأول (الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص) حصلت على متوسطات حسابية متدنية وتتراوح بين(1.11-1.38)، ومتوسطات حسابية متوسطة لفقرتين هما "الايذاء البسيط أو الشديد" (2.63) و"الاعتداء بالضرب" (2.60).وقد تراوحت المتوسطات بشكل عام ما بين(1.11-، 2.63) ويعزى الارتفاع النسبي للفقرتين "ذوات المستوى المتوسط بالازدحام في أماكن تواجد اللاجئين سواء في المخيمات أم خارجها مما ينجم عنه الاحتكاك والخلافات بين الأفراد.

المجال الثاني: الجرائم المخلة بالآداب العامة.

الجدول (11):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل جريمة من الجرائم المخلة بالآداب العامة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
12	الدعارة	3.81	0.81	1	عالي
13	الزنا	3.28	0.91	2	متوسط
15	الشذوذ الجنسي	1.25	0.73	3	متدني
11	الإجهاض	1.21	0.72	4	متدني
16	قتل الأطفال حديثي الولادة	1.16	0.65	5	متدني
14	زنا المحارم	1.14	0.58	6	متدني

يلاحظ من الجدول (11) أن فقرات المجال الثاني (الجرائم المخلة بالآداب العامة) حصلت على متوسطات حسابية تراوحت بين مستوى عال ومتوسط ومنخفض، حيث جاءت الفقرة الأولى (الدعارة) بمستوى عال، أما الفقرة المتعلقة بـ (الزنا) فقد حصلت على متوسط حسابي متوسط، بينما باقي الفقرات حصلت على متوسط حسابي متدن وتراوحت بين(1.14-1.25) . وتراوحت المتوسطات الحسابية لاستجابات افراد العينة على هذا المجال بين(1.14-3.811.38). وتُفسر

هذه النتيجة بأن حالات الفقر وتفكك الأسر السورية تنتج حالات اللجوء الى الدعارة والزنا، وهذا ما ينسجم مع ما تناوله الإطار النظري ويوضحه بشكل جلي.

المجال الثالث: الجرائم المرتكبة ضد الأموال.

الجدول(12):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل جريمة من الجرائم المرتكبة ضد الأموال لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
21	الشروع بالسرقة	4.13	0.96	1	عالي
18	حيازة الأموال المسروقة	3.79	0.91	2	عالي
19	السرقات بمختلف أنواعها	3.78	0.99	3	عالي
20	السلب والنهب	3.38	0.93	4	متوسط
17	الاختلاس	1.18	0.65	5	متدني

يلاحظ من الجدول (12) أن أكثر فقرات المجال الثالث (الجرائم المرتكبة ضد الأموال) تراوحت المتوسطات الحسابية بين مستوى عال (الشروع بالسرقة)(4.13) و (حيازة الأموال المسروقة)(3.79)، و (السرقات بمختلف أنواعها)(3.78)، بينما الفقرة (السلب والنهب (حصلت على متوسط حسابي متوسط (3.38)، أما فقرة (الاختلاس) فقد حصلت على مستوى متدني. ونجد أن هذه نتيجة منطقية لحالات الفقر والعوز المالي والاغتراب الاجتماعي والنفسي التي يعاني منها اللاجئون، ويُلاحظ أن جريمة الشروع بالسرقة كانت الأعلى حيث أنها جريمة ولكن لم تنجح وتكتمل مما يوضح اضطراب المرتكب من جانب وفعالية الاجهزة الامنية من جانب آخر في الحيلولة دون اكتمال العمل الجرمي، بينما كانت جريمة (الاختلاس) هي الأدنى بفعل أن غالبية السوريين لا يعملون وبالتالي لا تكتمل اركان هذه الجريمة.

المجال الرابع: الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة.

الجدول (13):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل جريمة من الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
24	التزييف والتزوير	3.80	0.78	1	عالي
23	اصدار شيك بدون رصيد	1.43	1.02	2	متدني
26	النصب والاحتيال	1.32	0.91	3	متدني
25	خيانة الأمانة	1.26	0.84	4	متدني
22	الاختلاس والرشوة	1.19	0.72	5	متدني

يلاحظ من الجدول (13) أن فقرات المجال الرابع (الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة) تراوحت بين عالي (التزييف والتزوير) بمتوسط حسابي(3.80) وباقي الفقرات كانت الاستجابات متدنية وأقلها (الاختلاس والرشوة) بمتوسط حسابي بلغ (1.19).وتعزى هذه النتيجة المرتفعة لفقرة (التزييف والتزوير) هي لبحث اللاجئين عن وسائل تمكنهم من الخروج سواءً من المخيمات أو السفر الى خارج الاردن وتحديداً باتجاه أوروبا والتي تحتاج الى وثائق وثبوتيات من جانب وغياب فرصة الخروج بوسيلة التهريب نتيجة عدم توفر امكانياتها الفنية، أما أدني نسبة كانت لفقرة (الاختلاس والرشوة) وهذا يعود الى أن اللاجئين في غالبهم عاطلين عن العمل وبالتالي تتدنى فرصة توفر أركان هذه الجريمة

المجال الخامس: التعدي على الاملاك الخاصة والعامة.

الجدول رقم (14):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل جريمة من جرائم التعدي على الاملاك الخاصة والعامة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
27	الاهمال	1.22	0.78	1	متدني
29	الحريق الخطأ	1.17	0.65	2	متدني
28	الحريق العمد	1.16	0.65	3	متدني

يلاحظ من الجدول (14) المجال الخامس (التعدي على الاملاك الخاصة والعامة) كانت المتوسطات الحسابية متدنية وتراوحت بين(1.16-1.22)، وتُفسِر هذه النتيجة أن أعداداً رئيسة من اللاجئين يعيشون في المخيمات الخاصة باللاجئين السوريين مما يمنع تبعاً للمنظومات الاجتماعية السائدة بينهم اقتراف هذه الجرائم، وكذلك الى أن هناك جرائم تمت ولم يتم اكتشافها أو معرفة فاعليها نتيجة لما أشارت له الدراسة من أن هناك جرائم تُحل بين السوريين أنفسهم دون اللجوء الى الأمن أو القضاء الأردني.

المجال السادس: الإخلال بحقوق الأبوة والأمومة والوصاية والتبني وحقوق الاسرة واهمال العائلة والأولاد.

الجدول (15):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل جريمة من الجرائم الاخلال بحقوق الابوة والامومة والوصاية والتبني وحـــقوق الاسرة واهمال العائلة والاولاد لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
32	الاخلال بحقوق الاسرة	3.19	1.09	1	متوسط
35	إهمال العائلة	1.24	0.78	2	متدني
34	إهمال الاولاد	1.23	0.77	3	متدني
33	الاخلال بحقوق الوالدين أو أحدهما	1.22	0.69	4	متدني
30	الاخلال بالتبني	1.17	0.65	5	متدني
31	الاخلال بالوصاية	1.16	0.66	6	متدني

يلاحظ من الجدول (15) الخاص بالمجال السادس (الاخلال بحقوق الابوة والامومة والوصاية والتبني وحقوق الاسرة واهمال العائلة والأولاد) كانت في غالبها متدني ما عدا فقرة واحدة (الاخلال بحقوق الاسرة) حصلت على متوسط حسابي متوسط، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين(1.16-3.19). وتُفسِر هذه النتيجة أن الاختلال في المعايير الاجتماعية الناجمة عن الهجرة والتشرد وانسداد الأفق لحل الازمة السورية والتي بينها بشكل واضح الاطار النظري ، وخضوع اللاجئين لمواصفات نزعة "الانومي" التي تدفع الأفراد نتيجة التفكك الاجتماعي لارتكاب هذه الجرائم، ونجد أن هذه الجرائم الموصوفة في هذا المجال تحتمل الحلول الاجتماعية الخاصة ضمن المنظومات الاجتماعية للسوريين مما يمنع وصولها الى الجهات الأمنية أو القضائية، ويستخلص أن هذه الجرائم تجرى وبنسب قد تكون أعلى بكثير وقد تصل الى الأضعاف مما هو مبلغ عنه.

المجال السابع: الجرائم المرتكبة ضد موظفي الدولة والاخلال بسير العدالة.

الجدول (16):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل جريمة من الجرائم المرتكبة ضد موظفي الدولة والاخلال بسير العدالة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
36	افتراء الجرائم	3.38	1.26	1	متوسط
40	التعدي على الاخرين	1.42	1.00	2	متدني
38	الاهانة بالذم أو القدح أو التحقير	1.32	0.85	3	متدني
39	البلاغ الكاذب	1.27	0.84	4	متدني
41	شهادة الزور	1.25	0.81	5	متدني
42	اليمين الكاذب	1.24	0.79	6	متدني
37	انتحال الوظائف أو الصفات الرسمية	1.18	0.63	7	متدني

يلاحظ من الجدول (16) الخاص بالمجال السابع (الجرائم المرتكبة ضد موظفي الدولة والاخلال بسير العدالة) كانت المتوسطات الحسابية متدنية وتتروح بين (1.18-1.42)، ما عدا فقرة واحدة (افتراء الجرائم) كان متوسطها الحسابي متوسطاً،(3.38). وتُفسر هذه النتيجة عطفاً على المجالات السابقة وبالاشتراك معها في بعض الأسباب فإن اللاجئين السوريين يعيشون إما في المخيمات أو في تجمعات سكانية خاصة بهم مما يجعل أركان هذه الجرائم لا تتوافر بياناتها أو حدوثها على أرض الواقع.

المجال الثامن: الجرائم المرتكبة ضد النظام العام.

الجدول رقم (17):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل جريمة من الجرائم المخلة بالآداب العامة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
53	تهريب البضائع من الدولة واليها	4.25	0.90	1	عالي
48	جرائم المخدرات	4.09	0.91	2	عالي
46	تعاطي المسكرات	3.88	0.99	3	عالي
47	جرائم السكر والعربدة	1.44	1.06	4	متدني
45	التشرد والتسول	1.34	0.97	6	متدني
50	مخالفة قوانين الاقامة والجوازات	1.33	0.94	5	متدني
49	مخالفة قوانين الأسلحة والمتفجرات	1.27	0.87	7	متدني
44	الارهاب	1.21	0.77	8	متدني
51	الهجرة غير الشرعية	1.21	0.79	8	متدني
52	تهريب الأرصدة والأموال	1.21	0.76	8	متدني
43	الاختطاف	1.19	0.72	11	متدني

يلاحظ من الجدول (17) المتعلق بالمجال الثامن (الجرائم المرتكبة ضد النظام العام) تراوحت المتوسطات الحسابية بين عالي(4.25) (تهريب البضائع من الدولة واليها) ومتدني (الاختطاف) بمتوسط حسابي بلغ(1.19).وتعزي أن الفقرة الاولى (تهريب البضائع من الدولة واليها) جاءت في قمة الترتيب لعوامل أهمها أن مخيمات اللاجئين قريبة جداً من الحدود الخارجية (سوريا والعراق) مما يشجع ويوفر أرضية مناسبة لهذه الجريمة، وكون عدداً لا باس به من اللاجئين هم من قاطني المناطق الحدودية مع الاردن وعادة تنتشر جريمة التهريب في المناطق الحدودية، أما الفقرة

الثانية في الترتيب (جرائم المخدرات) فيمكن أن تعود هذه النتيجة الى فقر وعوز اللاجئين الذين يبحثون عن مصادر دخل عالية وهو ما توفره هذه الجريمة عادة إضافة الى احتمال أن عدداً من مرتكبي هذه الجرائم كانوا ممن يتعاطون هذه التجارة قبل قدومهم الى الاردن والهجرة اليها، وقد يكون قدومهم أصلا لهذه الغاية. أما الفقرة المتعلقة بـ (تعاطي المسكرات) فهي نتيجة منطقية لحالة الاغتراب "الانومي" التي يرزح تحتها اللاجئون، أما الجرائم الأخرى في هذا المجال فقد جاءت متدنية نظراً لطبيعة المناطق التي يعيش فيها اللاجئون والعلاقات الاجتماعية التي تدور بينهم.

الجدول(18):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات الاداة بغض النظر عن مجالها مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
53	تهريب البضائع من الدولة واليها	4.25	0.90	1	عالي
21	الشروع بالسرقة	4.13	0.96	2	عالي
48	جرائم المخدرات	4.09	0.91	3	عالي
46	تعاطي المسكرات	3.88	0.99	4	عالي
12	الدعارة	3.81	0.81	5	عالي
24	التزييف والتزوير	3.80	0.78	6	عالي
18	حيازة الآموال المسروقة	3.79	0.91	7	عالي
19	السرقات بمختلف أنواعها	3.78	0.99	8	عالي
20	السلب والنهب	3.38	0.93	9	متوسط
36	افتراء الجرائم	3.38	1.26	9	متوسط
13	الزنا	3.28	0.91	11	متوسط
32	الاخلال بحقوق الاسرة	3.19	1.09	12	متوسط
3	الإيذاء البسيط أو الشديد	2.63	1.18	13	متوسط
1	الاعتداء بالضرب	2.60	1.17	14	متوسط
47	جرائم السكر والعربدة	1.44	1.06	15	متدني
23	اصدار شيك بدون رصيد	1.43	1.02	16	متدني

40	التعدي على الاخرين	1.42	1.00	17	متدني
10	خرق حرمة المنازل	1.38	0.87	18	متدني
45	التشرد والتسول	1.34	0.97	19	متدني
50	مخالفة قوانين الاقامة والجوازات	1.33	0.94	20	متدني
26	النصب والاحتيال	1.32	0.91	21	متدني
38	الاهانة بالذم أو القدح أو التحقير	1.32	0.85	21	متدني
9	الإرهاب	1.31	0.89	23	متدني
39	البلاغ الكاذب	1.27	0.84	24	متدني
49	مخالفة قوانين الأسلحة والمتفجرات	1.27	0.87	24	متدني
25	خيانة الأمانة	1.26	0.84	26	متدني
15	الشذوذ الجنسي	1.25	0.73	27	متدني
41	شهادة الزور	1.25	0.81	27	متدني
35	إهمال العائلة	1.24	0.78	29	متدني
42	اليمين الكاذب	1.24	0.79	29	متدني
34	إهمال الاولاد	1.23	0.77	31	متدني
27	الاهمال	1.22	0.78	32	متدني
33	الاخلال بحقوق الوالدين أو أحدهما	1.22	0.69	32	متدني
11	الاجهاض	1.21	0.72	34	متدني
44	الارهاب	1.21	0.77	34	متدني
51	الهجرة غير الشرعية	1.21	0.79	34	متدني
52	تهريب الأرصدة والأموال	1.21	0.76	34	متدني
8	الاختطاف وحجز الأشخاص	1.19	0.70	38	متدني
22	الاختلاس والرشوة	1.19	0.72	38	متدني
43	الاختطاف	1.19	0.72	38	متدني
17	الاختلاس	1.18	0.65	41	متدني
37	انتحال الوظائف أو الصفات	1.18	0.63	41	متدني

	الرسمية				
30	الاخلال بالتبني	1.17	0.65	43	متدني
28	الحريق الخطأ	1.17	0.65	43	متدني
29	الحريق العمد	1.16	0.65	45	متدني
31	الاخلال بالوصاية	1.16	0.66	45	متدني
16	قتل الأطفال حديثي الولادة	1.16	0.65	45	متدني
2	محاولة الانتحار	1.15	0.60	48	متدني
7	القتل في حوادث المرور	1.14	0.58	49	متدني
14	زنا المحارم	1.14	0.58	49	متدني
4	الشروع بالقتل	1.13	0.54	51	متدني
5	القتل الخطأ	1.12	0.51	52	متدني
6	القتل شبه العمد	1.11	0.50	53	متدني

يلاحظ من الجدول (18) ما يلي:

- وجود ثماني فقرات تكرر ارتكابها بمستوى (عالي) لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني، هي على الترتيب: "تهريب البضائع من الدولة واليها ومتوسطها الحسابي (4.25)"، "والشروع بالسرقة ومتوسطها الحسابي (4.13)"، و"جرائم المخدرات ومتوسطها الحسابي(4.09) "، و"تعاطي المسكرات ومتوسطها الحسابي(3.88)"، "والدعارة ومتوسطها الحسابي (3.81)"، و"التزييف والتزوير" ومتوسطها الحسابي(3.80)"، و"حيازة الأموال المسروقة" ومتوسطها الحسابي(3.79)"، و"السرقات بمختلف أنواعها" ومتوسطها الحسابي 3.78".وجود ست فقرات تكرر ارتكابها بمستوى (متوسط) لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني، هي على الترتيب: "السلب والنهب ومتوسطها الحسابي(3.38)"، و"افتراء الجرائم" ومتوسطها الحسابي(3.38)، و"الزنا" ومتوسطها الحسابي (3.28)"، و"الاخلال بحقوق الاسرة" ومتوسطها الحسابي(3.19)"، و"الإيذاء البسيط أو الشديد" ومتوسطها الحسابي (2.63)"، و"الاعتداء بالضرب" ومتوسطها الحسابي (2.60)".

اما باقي الفقرات فكانت بمستوى متدنٍ.

وكما سبق وتم بيانه فإن الجرائم المرتكبة من قبل اللاجئين تعود في غالبيتها إذا لم تكن جميعاً الى أسباب مشتركة منها:

1- حالة الفقر والعوز التي يعاني منها اللاجئين نتيجة لفقدانهم ممتلكاتهم ومدخراتهم.
2- افتقاد مرتكبي تلك الجرائم للمعايير الاجتماعية السائدة في مجتمعاتهم التي قدموا منها، وكذلك تلك التي قدموا اليها بسبب حالة العزلة والضياع الاجتماعي "الأنومي".
3- بحث اللاجئين مرتكبي تلك الجرائم عن مصادر مالية تمكنهم إما من الاستقرار كشراء منزل أو افتتاح مشروع خاص بهم وحاجتهم للأموال للقيام بذلك، إضافة الى محاولات البعض منهم وخاصة مرتكبي جريمة "التزييف والتزوير" الحصول على فرصة لمغادرة المملكة وهو هاجس يسيطر على كثير من اللاجئين، وكما بين ذلك الإطار النظري عندما تناول "عوامل الجذب والطرد".

أما الفقرات التي جاءت بمتوسطات حسابية متدنية فقد يكون مردها الى العديد من التبريرات أو الأسباب والتي منها:

1- أن هذا النمط من الجرائم يتكرر عادة في المجتمعات المستقرة، وهو غير متوفر في حالة اللاجئين السوريين.
2- إن هذا النمط من الجرائم تتضح نتائجه على مرتكبه وهو ما يبتعد اللاجئ عنه بسبب التقارب المكاني والاجتماعي للاجئين السوريين لعيشهم كما سبق وذُكر ،إما في مخيمات مزدحمة أو في تجمعات سكانية مكتظة.

ثانيا: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني الذي ينص على: "هل تختلف أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني باختلاف متغير: الجنس، والعمر، ومستوى التعليم، والحالة الاجتماعية، والدخل الشهري، والمهنة الحالية.

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

1- هل تختلف أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني باختلاف متغير الجنس؟

للإجابة عن هذا السؤال؛ تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت) لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني وعليها مُجتمعةً، تبعاً لمتغير الجنس، والجدول (19) يبين ذلك.

الجدول (19):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت) لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني وعليها مُجتمعةً تبعاً لمتغير الجنس.

المجال	الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
الجرائم المرتكبة ضد الاشخاص	ذكر	1.49	0.50	2.347	271	.020*
	أنثى	1.18	0.15			
الجرائم المخلة بالآداب العامة	ذكر	1.97	0.45	-.841	271	.401
	أنثى	2.07	0.16			
الجرائم المرتكبة ضد الأموال	ذكر	3.28	0.39	5.642	271	.000*
	أنثى	2.67	0.53			
الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة	ذكر	1.81	0.64	1.658	271	.099
	أنثى	1.53	0.15			
التعدي على الاملاك الخاصة والعامة	ذكر	1.19	0.69	1.059	271	.291
	أنثى	1.00	0.00			
الاخلال بحقوق الابوة والامومة والوصاية والتبني وحقوق الاسرة واهمال العائلة والأولاد	ذكر	1.55	0.58	1.618	271	.107
	أنثى	1.30	0.20			
الجرائم المرتكبة ضد موظفي الدولة والاخلال بسير العدالة:	ذكر	1.59	0.68	1.058	271	.291
	أنثى	1.40	0.13			
الجرائم المرتكبة ضد النظام العام	ذكر	2.06	0.58	2.309	271	.022*
	أنثى	1.69	0.18			
الكلي	ذكر	1.87	0.46	2.219	271	.027*
	أنثى	1.59	0.08			

ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$)

يُلاحظ من الجدول (19) وجود اختلاف دال احصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) بين المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على مجالات (الجرائم المرتكبة ضد الاشخاص، والجرائم المرتكبة ضد الأموال، والجرائم المرتكبة ضد النظام العام، والمجالات لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني تبعاً لمتغير الجنس، وتبين من المتوسطات الحسابية أن الفرق دال احصائياً لصالح (الذكور)، بمعنى أن (الجرائم المرتكبة ضد الاشخاص، والجرائم المرتكبة ضد الأموال، الجرائم المرتكبة ضد النظام العام، وانماط الجرائم ككل) مرتكبة لدى الذكور أكثر من الاناث.

2- هل تختلف أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني باختلاف متغير العمر؟".

للإجابة عن هذا السؤال؛ تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني وعليها مُجتمعةً، تبعاً لمتغير العمر، والجدول (20) يبين ذلك.

الجدول(20):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني وعليها مُجتمعةً، تبعاً لمتغير العمر.

المجال	العمر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الجرائم المرتكبة ضد الاشخاص	أقل من 20	1.72	0.87
	من 20 - 29	1.44	0.42
	30 سنة فأكثر	1.46	0.44
	الكلي	1.48	0.49
الجرائم المخلة بالآداب العامة	أقل من 20	2.25	0.68
	من 20 - 29	1.96	0.40

	30 سنة فأكثر	1.94	0.41
	الكلي	1.97	0.44
الجرائم المرتكبة ضد الأموال	أقل من 20	3.26	0.46
	من 20 – 29	3.21	0.43
	30 سنة فأكثر	3.29	0.40
	الكلي	3.25	0.42
الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة	أقل من 20	1.98	0.95
	من 20 – 29	1.80	0.68
	30 سنة فأكثر	1.76	0.50
	الكلي	1.80	0.63
التعدي على الاملاك الخاصة والعامة	أقل من 20	1.57	1.15
	من 20 – 29	1.19	0.66
	30 سنة فأكثر	1.10	0.51
	الكلي	1.18	0.67
الاخلال بحقوق الابوة والامومة والوصاية والتبني وحقوق الاسرة واهمال العائلة والاولاد	أقل من 20	1.86	0.96
	من 20 – 29	1.54	0.56
	30 سنة فأكثر	1.47	0.43
	الكلي	1.54	0.57
الجرائم المرتكبة ضد موظفي الدولة والاخلال بسير العدالة:	أقل من 20	2.01	1.03
	من 20 – 29	1.62	0.69
	30 سنة فأكثر	1.46	0.50
	الكلي	1.58	0.66
الجرائم المرتكبة ضد النظام العام	أقل من 20	2.33	0.98
	من 20 – 29	2.05	0.56

	30 سنة فأكثر	1.97	0.46
	الكلي	2.04	0.58
المجالات ككل	أقل من 20	2.12	0.80
	من 20 – 29	1.85	0.44
	30 سنة فأكثر	1.80	0.33
	الكلي	1.85	0.45

يُلاحظ من الجدول (20) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني وعليها مُجتمعةً تبعاً لمتغير العمر، ولتحديد الدلالة الإحصائية لهذه الفروق، تم تطبيق تحليل التباين الاحادي One Way Anova، والجدول (21) يبين ذلك.

الجدول(21):

تحليل التباين الأحادي للمتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني وعليها مُجتمعةً تبعاً لمتغير العمر.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الجرائم المرتكبة ضد الاشخاص	بين المجموعات	1.706	2	.853	3.631	.028*
	داخل المجموعات	63.425	270	.235		
	المجموع المعدل	65.131	272			
الجرائم المخلة بالآداب العامة	بين المجموعات	2.162	2	1.081	5.699	.004*
	داخل المجموعات	51.214	270	.190		
	المجموع المعدل	53.376	272			
الجرائم المرتكبة ضد الأموال	بين المجموعات	.376	2	.188	1.085	.339
	داخل المجموعات	46.826	270	.173		

	المجموع المعدل	47.202	272			
الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة	بين المجموعات	.940	2	.470	1.182	.308
	داخل المجموعات	107.380	270	.398		
	المجموع المعدل	108.320	272			
التعدي على الاملاك الخاصة والعامة	بين المجموعات	4.666	2	2.333	5.382	*.005
	داخل المجموعات	117.054	270	.434		
	المجموع المعدل	121.720	272			
الاخلال بحقوق الابوة والامومة والوصاية والتبني وحقوق الاسرة واهمال العائلة والاولاد	بين المجموعات	3.159	2	1.580	5.074	*.007
	داخل المجموعات	84.054	270	.311		
	المجموع المعدل	87.213	272			
الجرائم المرتكبة ضد موظفي الدولة والاخلال بسير العدالة:	بين المجموعات	6.789	2	3.395	8.092	*.000
	داخل المجموعات	113.268	270	.420		
	المجموع المعدل	120.057	272			
الجرائم المرتكبة ضد النظام العام	بين المجموعات	2.862	2	1.431	4.422	*.013
	داخل المجموعات	87.374	270	.324		
	المجموع المعدل	90.236	272			
المجالات ككل	بين المجموعات	2.169	2	1.085	5.538	*.004
	داخل المجموعات	52.882	270	.196		
	المجموع المعدل	55.052	272			

*ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05)

يُلاحظ من الجدول (21) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05) بين المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على المجالات الاتية (الجرائم المرتكبة ضد الاشخاص، الجرائم المخلة بالآداب العامة، والتعدي على الاملاك الخاصة والعامة، والاخلال بحقوق الابوة والامومة والوصاية

والتبني وحقوق الأسرة واهمال العائلة والاولاد، والجرائم المرتكبة ضد موظفي الدولة والاخلال بسير العدالة، والجرائم المرتكبة ضد النظام العام، المجالات ككل)تبعاً لمتغير العمر، ولمعرفة لصالح مَن تلك الفروق الدالة إحصائيًا؛ أُستخدم اختبار شافيه للمقارنات البعدية والجدول (22) يبين ذلك

الجدول (22):

نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية للمتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على مجالات (الجرائم المخلة بالآداب العامة، والتعدي على الاملاك الخاصة والعامة، والاخلال بحقوق الابوة والامومة والوصاية والتبني وحقوق الأسرة واهمال العائلة والاولاد، والجرائم المرتكبة ضد موظفي الدولة والاخلال بسير العدالة، والجرائم المرتكبة ضد النظام العام، والمجالات ككل) تبعاً لمتغير العمر.

المجال	العمر	المتوسط الحسابي	الفرق بين المتوسطين الحسابيين	
			من 20 – 29	30 سنة فأكثر
الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص	أقل من 20	1.72	*0.28	*0.26
	من 20 – 29	1.44		-0.02
	30 سنة فأكثر	1.46		
الجرائم المخلة بالآداب العامة	أقل من 20	2.25	*0.29	*0.31
	من 20 – 29	1.96		0.02
	30 سنة فأكثر	1.94		
التعدي على الاملاك الخاصة والعامة	أقل من 20	1.57	*0.38	*0.47
	من 20 – 29	1.19		0.09
	30 سنة فأكثر	1.10		
الاخلال بحقوق الابوة والامومة والوصاية والتبني وحقوق الاسرة واهمال العائلة والأولاد	أقل من 20	1.86	*0.32	*0.39
	من 20 – 29	1.54		0.07
	30 سنة فأكثر	1.47		
الجرائم المرتكبة ضد موظفي	أقل من 20	2.01	*0.39	*0.55
	من 20 – 29	1.62		0.16

الدولة والاخلال بسير العدالة:	30 سنة فأكثر	1.46		
الجرائم المرتكبة ضد النظام العام	أقل من 20	2.33	*0.28*	*0.36*
	من 20 – 29	2.05		0.08
	30 سنة فأكثر	1.97		
المجالات ككل	أقل من 20	2.12	*0.27*	*0.32*
	من 20 – 29	1.85		0.05
	30 سنة فأكثر	1.80		

*ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية **(α=0.05)**

يُلاحظ من الجدول (22) وجود اختلاف دال احصائياً بين ذوي العمر (أقل من 20) مقارنة بذوي العمر (من 20 – 29،و30 سنة فأكثر) لصالح ذوي العمر (أقل من 20)، بمعنى أن ذوي العمر (أقل من 20) أكثر ارتكاباً لكل من (الجرائم المرتكبة ضد الاشخاص، الجرائم المخلة بالآداب العامة، والتعدي على الاملاك الخاصة والعامة، والاخلال بحقوق الابوة والامومة والوصاية والتبني وحقوق الأسرة واهمال العائلة والاولاد)، والجرائم المرتكبة ضد موظفي الدولة والاخلال بسير العدالة، والجرائم المرتكبة ضد النظام العام، والمجالات ككل) من غيرهم من ذوي الاعمار الاخرى. وهذه النتيجة التي تشمل الفئة العمرية أقل من 20 تعني أنها تشمل الاحداث وقد تُعزى هذه النتيجة الى جملة من الاسباب منها:

1- تفكك الأسر السورية وانعدام الرقابة الأسرية والتي قد تكون بسبب الاسرة الأمومية، كما بين الإطار النظري وأوضح مخاطرها.
2- ان هذه الفئة تشكلت منظوماتها الاخلاقية في فترة اللجوء حيث أنهم أقاموا في ظروف الهجرة واللجوء بنسبة قد تصل الى 70% من أعمارهم إذ كانوا أحداث أو نسبة بالحد الادنى 25% في حال كان عمر مرتكب الجريمة 20 عاماً.
3- الاغتراب النفسي والاجتماعي الذي يرافق الهجرة واللجوء أكثر تأثيراً في حالة الأحداث وفئة الشباب المبكر والذي تندرج هذه الفئة تحتها.

3- هل تختلف أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني باختلاف متغير مستوى التعليم؟

للإجابة عن هذا السؤال؛ تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني وعليها مُجتمعةً، تبعاً لمتغير مستوى التعليم، والجدول (23) يبين ذلك.

الجدول (23):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني وعليها مُجتمعةً، تبعاً لمتغير مستوى التعليم.

مجال	مستوى التعليم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الجرائم المرتكبة ضد الاشخاص	أمي	1.58	0.67
	ثانوية عامة فما دون	1.45	0.40
	شهادة جامعية	1.34	0.20
	الكلي	1.48	0.49
الجرائم المخلة بالآداب العامة	أمي	2.05	0.57
	ثانوية عامة فما دون	1.95	0.39
	شهادة جامعية	1.89	0.23
	الكلي	1.97	0.44
الجرائم المرتكبة ضد الأموال	أمي	3.28	0.48
	ثانوية عامة فما دون	3.23	0.38
	شهادة جامعية	3.26	0.42
	الكلي	3.25	0.42
الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة	أمي	1.88	0.80
	ثانوية عامة فما	1.77	0.57

المجال	المستوى التعليمي	المتوسط	الانحراف
	دون		
	شهادة جامعية	1.72	0.40
	الكلي	1.80	0.63
التعدي على الاملاك الخاصة والعامة	أمي	1.39	0.93
	ثانوية عامة فما دون	1.11	0.54
	شهادة جامعية	1.00	0.00
	الكلي	1.18	0.67
الاخلال بحقوق الابوة والامومة والوصاية والتبني وحقوق الاسرة واهمال العائلة والاولاد	أمي	1.68	0.80
	ثانوية عامة فما دون	1.50	0.44
	شهادة جامعية	1.35	0.20
	الكلي	1.54	0.57
الجرائم المرتكبة ضد موظفي الدولة والاخلال بسير العدالة:	أمي	1.79	0.89
	ثانوية عامة فما دون	1.51	0.54
	شهادة جامعية	1.38	0.37
	الكلي	1.58	0.66
الجرائم المرتكبة ضد النظام العام	أمي	2.24	0.85
	ثانوية عامة فما دون	1.97	0.42
	شهادة جامعية	1.87	0.13
	الكلي	2.04	0.58
مجالات ككل	أمي	1.99	0.64
	ثانوية عامة فما دون	1.81	0.35
	شهادة جامعية	1.72	0.11
	الكلي	1.85	0.45

يُلاحظ من الجدول (23) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني وعليها مُجتمعةً تبعاً لمتغير مستوى التعليم، ولتحديد الدلالة الإحصائية لهذه الفروق، تم تطبيق تحليل التباين الاحادي One Way ANOVA، والجدول (24) يبين ذلك.

الجدول (24):

تحليل التباين الأحادي للمتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني وعليها مُجتمعةً تبعاً لمتغير مستوى التعليم.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الجرائم المرتكبة ضد الاشخاص	بين المجموعات	1.463	2	.732	3.102	.047*
	داخل المجموعات	63.668	270	.236		
	المجموع المعدل	65.131	272			
الجرائم المخلة بالآداب العامة	بين المجموعات	.706	2	.353	1.810	.166
	داخل المجموعات	52.670	270	.195		
	المجموع المعدل	53.376	272			
الجرائم المرتكبة ضد الأموال	بين المجموعات	.135	2	.067	.387	.680
	داخل المجموعات	47.067	270	.174		
	المجموع المعدل	47.202	272			
الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة	بين المجموعات	.793	2	.397	.996	.371
	داخل المجموعات	107.527	270	.398		
	المجموع المعدل	108.320	272			
التعدي على الاملاك الخاصة والعامة	بين المجموعات	5.096	2	2.548	5.899	.003*
	داخل المجموعات	116.624	270	.432		
	المجموع المعدل	121.720	272			
الاخلال بحقوق الابوة والامومة والوصاية والتبني	بين المجموعات	2.679	2	1.340	4.279	.015*
	داخل المجموعات	84.534	270	.313		

وحقوق الأسرة وإهمال العائلة والأولاد	المجموع المعدل	87.213	272			
الجرائم المرتكبة ضد موظفي الدولة والاخلال بسير العدالة:	بين المجموعات	5.081	2	2.541	5.966	*.003
	داخل المجموعات	114.976	270	.426		
	المجموع المعدل	120.057	272			
الجرائم المرتكبة ضد النظام العام	بين المجموعات	4.794	2	2.397	7.575	*.001
	داخل المجموعات	85.442	270	.316		
	المجموع المعدل	90.236	272			
المجالات ككل	بين المجموعات	2.232	2	1.116	5.704	*.004
	داخل المجموعات	52.820	270	.196		
	المجموع المعدل	55.052	272			

*ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05)

يُلاحظ من الجدول (24) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (**α=0.05**) بين المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على مجالات (الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص، والتعدي على الاملاك الخاصة والعامة، والاخلال بحقوق الابوة والامومة والوصاية والتبني وحقوق الأسرة واهمال العائلة والاولاد، والجرائم المرتكبة ضد موظفي الدولة والاخلال بسير العدالة، والجرائم المرتكبة ضد النظام العام، والانماط ككل)تبعا لمتغير مستوى التعليم، ولمعرفة لصالح مَن تلك الفروق الدالة إحصائيًا؛ أُستخدم اختبار شافيه للمقارنات البعدية والجدول (25) يبين ذلك.

الجدول (25):

نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية للمتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على مجالات (الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص، والتعدي على الاملاك الخاصة والعامة، والاخلال بحقوق الابوة والامومة والوصاية والتبني وحقوق الأسرة واهمال العائلة والاولاد، والجرائم المرتكبة ضد موظفي الدولة والاخلال بسير العدالة، والجرائم المرتكبة ضد النظام العام، والمجالات ككل)تبعاً لمتغير مستوى التعليم.

المجال	مستوى التعليم	المتوسط الحسابي	الفرق بين المتوسطين الحسابيين	
			ثانوية عامة فما دون	شهادة جامعية
الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص	أمي	1.58	0.13	*0.24
	ثانوية عامة فما دون	1.45		0.11
	شهادة جامعية	1.34		
التعدي على الاملاك الخاصة والعامة	أمي	1.39	0.28	*0.39
	ثانوية عامة فما دون	1.11		0.11
	شهادة جامعية	1.00		
الاخلال بحقوق الابوة والامومة والوصاية والتبني وحقوق الاسرة واهمال العائلة والأولاد	أمي	1.68	0.18	*0.33
	ثانوية عامة فما دون	1.50		0.15
	شهادة جامعية	1.35		
الجرائم المرتكبة ضد موظفي الدولة والاخلال بسير العدالة:	أمي	1.79	0.28	*0.41
	ثانوية عامة فما دون	1.51		0.13
	شهادة جامعية	1.38		
الجرائم المرتكبة ضد النظام العام	أمي	2.24	0.27	*0.37
	ثانوية عامة فما دون	1.97		0.10
	شهادة جامعية	1.87		
الكلي	أمي	1.99	0.18	*0.27
	ثانوية عامة فما دون	1.81		0.09
	شهادة جامعية	1.72		

*ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05)

يلاحظ من الجدول (25) وجود اختلاف دال احصائياً بين ذوي مستوى التعليم (أُمي) مقارنة بذوي مستوى التعليم (شهادة جامعية) لصالح ذوي مستوى التعليم

(أُمي)، بمعنى أن ذوي مستوى التعليم (أُمي) أكثر ارتكاباً لجرائم المرتكبة ضد الأشخاص، والتعدي على الاملاك الخاصة والعامة، والاخلال بحقوق الابوة والامومة والوصاية والتبني وحقوق الأسرة واهمال العائلة والاولاد، والجرائم المرتكبة ضد موظفي الدولة والاخلال بسير العدالة، والجرائم المرتكبة ضد النظام العام، والانماط ككل، دوافع ارتكاب الجريمة) من غيرهم من ذوي مستويات التعليم الأخرى. وتُعزى هذه النتيجة المنطقية الى ما هو سائد في نظريات علم الاجتماع وعلم الجريمة التي توضح أن الأفراد الأقل حظاً من التعليم والثقافة العامة هم أكثر ميلاً لارتكاب الجريمة، إضافة لكون هذه الفئة لا تستطيع التوائم مع الضغوطات النفسية والاجتماعية الناتجة عن الهجرة واللجوء، وهذه الفئة لا تستطيع تفسير وفهم مجريات الازمة التي تمر بها أو ما آلت إليه الازمة لاحقاً وبذلك يكونوا أكثر ارتكاباً للجريمة.

"هل تختلف أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني باختلاف متغير الحالة الاجتماعية؟".

للإجابة عن هذا السؤال؛ تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني وعليها مُجتمعةً، تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية، والجدول (26) يبين ذلك.

الجدول (26):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني وعليها مُجتمعةً، تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية.

المجال	الحالة الاجتماعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص	أعزب	1.39	0.37
	متزوج	1.49	0.47
	أرمل أو مطلق	1.66	0.79
	الكلي	1.48	0.49
الجرائم المخلة بالآداب العامة	أعزب	1.89	0.33
	متزوج	1.98	0.39

	أرمل أو مطلق	2.22	0.79
	الكلي	1.97	0.44
الجرائم المرتكبة ضد الأموال	أعزب	3.21	0.37
	متزوج	3.27	0.42
	أرمل أو مطلق	3.28	0.55
	الكلي	3.25	0.42
الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة	أعزب	1.68	0.30
	متزوج	1.76	0.56
	أرمل أو مطلق	2.39	1.21
	الكلي	1.80	0.63
التعدي على الاملاك الخاصة والعامة	أعزب	1.08	0.35
	متزوج	1.11	0.49
	أرمل أو مطلق	1.92	1.42
	الكلي	1.18	0.67
الاخلال بحقوق الابوة والامومة والوصاية والتبني وحقوق الاسرة واهمال العائلة والأولاد	أعزب	1.46	0.34
	متزوج	1.48	0.48
	أرمل أو مطلق	2.05	1.07
	الكلي	1.54	0.57
الجرائم المرتكبة ضد موظفي الدولة والاخلال بسير العدالة:	أعزب	1.50	0.44
	متزوج	1.52	0.57
	أرمل أو مطلق	2.15	1.24
	الكلي	1.58	0.66
الجرائم المرتكبة ضد النظام العام	أعزب	1.99	0.38
	متزوج	1.98	0.53
	أرمل أو مطلق	2.47	1.01
	الكلي	2.04	0.58
المجالات	أعزب	1.78	0.25
	متزوج	1.82	0.39
	أرمل أو مطلق	2.24	0.88
	الكلي	1.85	0.45

*يُلاحظ من الجدول (26) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني وعليها مُجتمعةً تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية، ولتحديد الدلالة الإحصائية لهذه الفروق، تم تطبيق تحليل التباين الاحادي One Way ANOVA، والجدول (27) يبين ذلك.

الجدول (27):

تحليل التباين الأحادي للمتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني وعليها مُجتمعةً تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الجرائم المرتكبة ضد الاشخاص	بين المجموعات	1.627	2	.813	3.458	.033*
	داخل المجموعات	63.504	270	.235		
	المجموع المعدل	65.131	272			
الجرائم المخلة بالآداب العامة	بين المجموعات	2.445	2	1.223	6.481	.002*
	داخل المجموعات	50.931	270	.189		
	المجموع المعدل	53.376	272			
الجرائم المرتكبة ضد الأموال	بين المجموعات	.231	2	.115	.664	.516
	داخل المجموعات	46.971	270	.174		
	المجموع المعدل	47.202	272			

الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة	بين المجموعات	11.803	2	5.901	16.509	*.000
	داخل المجموعات	96.517	270	.357		
	المجموع المعدل	108.320	272			
التعدي على الاملاك الخاصة والعامة	بين المجموعات	17.574	2	8.787	22.780	*.000
	داخل المجموعات	104.146	270	.386		
	المجموع المعدل	121.720	272			
الاخلال بحقوق الابوة والامومة والوصاية والتبني وحقوق الاسرة واهمال العائلة والاولاد	بين المجموعات	8.664	2	4.332	14.891	*.000
	داخل المجموعات	78.549	270	.291		
	المجموع المعدل	87.213	272			
الجرائم المرتكبة ضد موظفي الدولة والاخلال بسير العدالة:	بين المجموعات	10.621	2	5.311	13.102	*.000
	داخل المجموعات	109.436	270	.405		
	المجموع المعدل	120.057	272			
الجرائم المرتكبة ضد النظام العام	بين المجموعات	5.971	2	2.986	9.566	*.000
	داخل المجموعات	84.265	270	.312		
	المجموع المعدل	90.236	272			

المجالات	بين المجموعات	4.944	2	2.472	13.321	*.000*
	داخل المجموعات	50.107	270	.186		
	المجموع المعدل	55.052	272			

*ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05)

يُلاحظ من الجدول (27) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05) بين المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على مجالات (الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص، والجرائم المخلة بالآداب العامة، والتعدي على الاملاك الخاصة والعامة، والاخلال بحقوق الابوة والامومة والوصاية والتبني وحقوق الأسرة واهمال العائلة والاولاد، والجرائم المرتكبة ضد موظفي الدولة والاخلال بسير العدالة، والجرائم المرتكبة ضد النظام العام، والانماط ككل، دوافع ارتكاب الجريمة)تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية. ولمعرفة لصالح من تلك الفروق الدالة إحصائيًا؛ استخدم اختبار شافيه للمقارنات البعدية والجدول (28) يبين ذلك.

الجدول(28):

نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية للمتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على مجالات (الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص، والجرائم المخلة بالآداب العامة، والتعدي على الاملاك الخاصة والعامة، والاخلال بحقوق الابوة والامومة والوصاية والتبني وحقوق الأسرة واهمال العائلة والاولاد، والجرائم المرتكبة ضد موظفي الدولة والاخلال بسير العدالة، والجرائم المرتكبة ضد النظام العام، والمجالات ككل)تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية.

المجال	**الحالة الاجتماعية**	**المتوسط الحسابي**	**الفرق بين المتوسطين الحسابيين**	
			متزوج	أرمل أو مطلق
الجرائم المرتكبة ضد الاشخاص	أعزب	1.39	−0.10	*−0.27*
	متزوج	1.49		*−0.17*
	أرمل أو مطلق	1.66		
الجرائم المخلة بالآداب العامة	أعزب	1.89	−0.09	*−0.34*
	متزوج	1.98		*−0.25*
	أرمل أو مطلق	2.22		

التعدي على الاملاك الخاصة والعامة	أعزب	1.68	-0.08	*-0.72
	متزوج	1.76		*-0.63
	أرمل أو مطلق	2.39		
الاخلال بحقوق الابوة والامومة والوصاية والتبني وحقوق الاسرة واهمال العائلة والأولاد	أعزب	1.08	-0.03	*-0.84
	متزوج	1.11		*-0.81
	أرمل أو مطلق	1.92		
الجرائم المرتكبة ضد موظفي الدولة والاخلال بسير العدالة:	أعزب	1.46	-0.02	-0.59
	متزوج	1.48		*-0.57
	أرمل أو مطلق	2.05		
الجرائم المرتكبة ضد النظام العام	أعزب	1.50	-0.01	*-0.65
	متزوج	1.52		*-0.63
	أرمل أو مطلق	2.15		
المجالات ككل	أعزب	1.99	0.01	*-0.47
	متزوج	1.98		*-0.48
	أرمل أو مطلق	2.47		

*ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05)

يلاحظ من الجدول (28) وجود اختلاف دال احصائياً بين ذوي الحالة الاجتماعية (أعزب) مقارنة بذوي الحالة الاجتماعية (متزوج، أرمل أو مطلق) لصالح ذوي الحالة الاجتماعية (متزوج، أرمل أو مطلق)، بمعنى أن ذوي الحالة الاجتماعية (متزوج، أرمل أو مطلق) أكثر ارتكابا لِ (الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص، والجرائم المخلة بالآداب العامة، والجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة، والتعدي على الاملاك الخاصة والعامة، والاخلال بحقوق الابوة والامومة والوصاية والتبني وحقوق الأسرة واهمال العائلة والاولاد، والجرائم المرتكبة ضد موظفي الدولة والاخلال بسير العدالة، والجرائم المرتكبة ضد النظام العام، والمجالات ككل، دوافع ارتكاب الجريمة) من غيرهم من ذوي الحالات الاجتماعية الأخرى.

وقد كانت هناك فروقات دالة احصائيا بين أفراد عينة الدراسة بين (متزوج، أرمل أو مطلق) لصالح فئة (أرمل أو مطلق)، وهذه النتيجة قد تعزى الى أن حالات الطلاق أو وفاة الزوجة/الزوج كانت من دوافع ارتكاب الجريمة نظراً لما تعانيه هذه

الفئة من مشكلات نفسية واجتماعية وتشكل تربة غنية للانحراف والميل نحو ارتكاب الجريمة، ونجد أن حالة الضياع وعدم الاستقرار التي يعاني منها اللاجئون السوريون و تفاقم تلك المشكلات تدفع هذه الفئة لارتكاب الجريمة.

"هل تختلف أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني باختلاف متغير الدخل الشهري؟".

للإجابة عن هذا السؤال؛ تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني وعليها مُجتمعةً، تبعاً لمتغير الدخل الشهري، والجدول (29) يبين ذلك.

الجدول(29):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني وعليها مُجتمعةً، تبعاً لمتغير الدخل الشهري.

المجال	الدخل الشهري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الجرائم المرتكبة ضد الاشخاص	متدني	1.52	0.53
	متوسط	1.41	0.41
	مرتفع	1.43	0.05
	الكلي	1.48	0.49
الجرائم المخلة بالآداب العامة	متدني	2.00	0.49
	متوسط	1.93	0.34
	مرتفع	2.04	0.28
	الكلي	1.97	0.44
الجرائم المرتكبة ضد الأموال	متدني	3.26	0.41
	متوسط	3.22	0.43
	مرتفع	3.60	0.00
	الكلي	3.25	0.42
الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة	متدني	1.82	0.68
	متوسط	1.78	0.55

	مرتفع	1.65	0.10
	الكلي	1.80	0.63
التعدي على الاملاك الخاصة والعامة	متدني	1.24	0.77
	متوسط	1.10	0.45
	مرتفع	1.00	0.00
	الكلي	1.18	0.67
الاخلال بحقوق الابوة والامومة والوصاية والتبني وحقوق الاسرة واهمال العائلة والاولاد	متدني	1.61	0.65
	متوسط	1.42	0.35
	مرتفع	1.17	0.00
	الكلي	1.54	0.57
الجرائم المرتكبة ضد موظفي الدولة والاخلال بسير العدالة:	متدني	1.64	0.76
	متوسط	1.48	0.45
	مرتفع	1.39	0.18
	الكلي	1.58	0.66
الجرائم المرتكبة ضد النظام العام	متدني	2.10	0.68
	متوسط	1.93	0.32
	مرتفع	1.86	0.16
	الكلي	2.04	0.58
المجالات ككل	متدني	1.90	0.52
	متوسط	1.77	0.28
	مرتفع	1.75	0.05
	الكلي	1.85	0.45

يُلاحظ من الجدول (29) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني وعليها مُجتمعةً تبعاً لمتغير الدخل الشهري. ولتحديد الدلالة الإحصائية لهذه الفروق، تم تطبيق تحليل التباين الاحادي One Way ANOVA، والجدول (30) يبين ذلك.

الجدول (30):

تحليل التباين الأحادي للمتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني وعليها مُجتمعةً تبعاً لمتغير الدخل الشهري.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الجرائم المرتكبة ضد الاشخاص	بين المجموعات	.755	2	.377	1.583	.207
	داخل المجموعات	64.376	270	.238		
	المجموع المعدل	65.131	272			
الجرائم المخلة بالآداب العامة	بين المجموعات	.362	2	.181	.923	.399
	داخل المجموعات	53.014	270	.196		
	المجموع المعدل	53.376	272			
الجرائم المرتكبة ضد الأموال	بين المجموعات	.589	2	.294	1.706	.184
	داخل المجموعات	46.613	270	.173		
	المجموع المعدل	47.202	272			
الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة	بين المجموعات	.171	2	.085	.213	.808
	داخل المجموعات	108.149	270	.401		
	المجموع المعدل	108.320	272			
التعدي على الاملاك الخاصة والعامة	بين المجموعات	1.344	2	.672	1.507	.223
	داخل المجموعات	120.376	270	.446		
	المجموع المعدل	121.720	272			
الاخلال بحقوق الابوة والامومة والوصاية والتبني وحقوق الاسرة واهمال العائلة والاولاد	بين المجموعات	2.666	2	1.333	4.258	.015*
	داخل المجموعات	84.547	270	.313		
	المجموع المعدل	87.213	272			
الجرائم المرتكبة ضد موظفي الدولة والاخلال بسير العدالة:	بين المجموعات	1.820	2	.910	2.078	.127
	داخل المجموعات	118.238	270	.438		
	المجموع المعدل	120.057	272			
الجرائم المرتكبة ضد النظام العام	بين المجموعات	1.900	2	.950	2.903	.057
	داخل المجموعات	88.336	270	.327		
	المجموع المعدل	90.236	272			

المجالات	بين المجموعات	958.	2	479.	2.391	094.
	داخل المجموعات	54.094	270	200.		
	المجموع المعدل	55.052	272			

*ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05)

يُلاحظ من الجدول (30) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α =0.05) بين المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على مجالات (الاخلال بحقوق الابوة والامومة والوصاية والتبني وحقوق الأسرة واهمال العائلة والأولاد) تبعاً لمتغير الدخل الشهري. ولمعرفة لصالح مَن تلك الفروق الدالة إحصائيًا؛ أُستخدم اختبار شافيه للمقارنات البعدية والجدول (31) يبين ذلك.

الجدول (31):

نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية للمتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على مجال (الاخلال بحقوق الابوة والامومة والوصاية والتبني وحقوق الأسرة واهمال العائلة والاولاد)تبعاً لمتغير الدخل الشهري.

المجال	**الدخل الشهري**	**المتوسط الحسابي**	**الفرق بين المتوسطين الحسابيين**	
			متوسط	مرتفع
الاخلال بحقوق الابوة والامومة والوصاية والتبني وحقوق الاسرة واهمال العائلة والاولاد	متدني	1.61	0.19	*0.44
	متوسط	1.42		*0.25
	مرتفع	1.17		

*ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05)

يلاحظ من الجدول (31) وجود اختلاف دال احصائياً بين ذوي الدخل الشهري (متدني، متوسط) مقارنة بذوي الدخل الشهري (مرتفع) لصالح ذوي الدخل الشهري (متدني، متوسط)، بمعنى أن ذوي الدخل الشهري (متدني، متوسط) أكثر ارتكابا لجرائم (الاخلال بحقوق الابوة والامومة والوصاية والتبني وحقوق الأسرة واهمال العائلة والاولاد) من غيرهم من ذوي الدخول الشهرية الأخرى. حيث كانت المتوسطات الحسابة لهذه الفئات تنازليا: متدني بمتوسط حسابي بلغ(1.61)، وذوي الدخل المتوسط فقد جاءت بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ(1.42)، وآخرها كانت فئة الدخل المرتفع.

وهذه النتيجة تنسجم مع ما طرحه الإطار النظري من أن الفئات الفقيرة والمعوزة تكون أكثر تأثراً بنتائج اللجوء والهجرة ومعانتها وما تفضي اليه من اختلالات في المنظومة القيمية لهؤلاء اللاجئين، وبذلك تنتشر الجريمة في اوساط الفقراء أكثر منها في أوسط الاغنياء.

"هل تختلف أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني باختلاف متغير المهنة الحالية؟".

للإجابة عن هذا السؤال؛ تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني وعليها مُجتمعةً، تبعاً لمتغير المهنة الحالية، والجدول (32) يبين ذلك.

الجدول(32):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني وعليها مُجتمعةً، تبعاً لمتغير المهنة الحالية.

المجال	المهنة الحالية	العامل الحسابي	الانحراف المعياري
	لا يعمل	1.52	0.56
الجرائم المرتكبة ضد الاشخاص	عامل	1.45	0.41
	موظف	1.25	0.15
	الكلي	1.48	0.49
الجرائم المخلة بالآداب العامة	لا يعمل	2.03	0.50
	عامل	1.91	0.38
	موظف	1.91	0.22
	الكلي	1.97	0.44
الجرائم المرتكبة ضد الأموال	لا يعمل	3.22	0.44
	عامل	3.30	0.38
	موظف	3.20	0.42
	الكلي	3.25	0.42
الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة	لا يعمل	1.81	0.64

	عامل	1.81	0.66
	موظف	1.65	0.30
	الكلي	1.80	0.63
التعدي على الاملاك الخاصة	لا يعمل	1.24	0.77
والعامة	عامل	1.14	0.57
	موظف	1.00	0.00
	الكلي	1.18	0.67
الاخلال بحقوق الابوة والأمومة	لا يعمل	1.61	0.67
والوصاية والتبني وحقوق الاسرة	عامل	1.46	0.42
واهمال العائلة والأولاد	موظف	1.39	0.37
	الكلي	1.54	0.57
الجرائم المرتكبة ضد موظفي الدولة	لا يعمل	1.66	0.76
والاخلال بسير العدالة:	عامل	1.50	0.54
	موظف	1.38	0.41
	الكلي	1.58	0.66
الجرائم المرتكبة ضد النظام العام	لا يعمل	2.12	0.65
	عامل	1.96	0.49
	موظف	1.83	0.19
	الكلي	2.04	0.58
المجالات ككل	لا يعمل	1.90	0.51
	عامل	1.81	0.38
	موظف	1.69	0.14
	الكلي	1.85	0.45

يُلاحظ من الجدول (32) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني وعليها مُجتمعةً تبعاً لمتغير المهنة الحالية. ولتحديد الدلالة الإحصائية لهذه الفروق، تم تطبيق تحليل التباين الاحادي (One Way ANOVA)، والجدول (33) يبين ذلك.

الجدول (33):

تحليل التباين الأحادي للمتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني وعليها مُجتمعةً تبعاً لمتغير المهنة الحالية.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	عامل المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الجرائم المرتكبة	بين المجموعات	1.322	2	.661	2.796	.063
ضد الاشخاص	داخل المجموعات	63.809	270	.236		
	المجموع المعدل	65.131	272			
الجرائم المخلة	بين المجموعات	.876	2	.438	2.253	.107
بالآداب العامة	داخل المجموعات	52.500	270	.194		
	المجموع المعدل	53.376	272			
الجرائم المرتكبة	بين المجموعات	.521	2	.260	1.507	.224
ضد الأموال	داخل المجموعات	46.681	270	.173		
	المجموع المعدل	47.202	272			
الجرائم المرتكبة	بين المجموعات	.446	2	.223	.558	.573
ضد الثقة العامة	داخل المجموعات	107.874	270	.400		
	المجموع المعدل	108.320	272			
التعدي على	بين المجموعات	1.260	2	.630	1.412	.245
الاملاك الخاصة	داخل المجموعات	120.460	270	.446		
والعامة	المجموع المعدل	121.720	272			
الاخلال بحقوق	بين المجموعات	1.857	2	.928	2.936	.055
الابوة والامومة	داخل المجموعات	85.357	270	.316		
والوصاية والتبني	المجموع المعدل	87.213	272			
وحقوق الاسرة						
واهمال العائلة						
والاولاد						
الجرائم المرتكبة	بين المجموعات	2.378	2	1.189	2.728	.067
ضد موظفي الدولة	داخل المجموعات	117.680	270	.436		

والاخلال بسير العدالة:	المجموع المعدل	120.057	272			
الجرائم المرتكبة ضد النظام العام	بين المجموعات	2.542	2	1.271	3.913	.021*
	داخل المجموعات	87.694	270	.325		
	المجموع المعدل	90.236	272			
المجالات	بين المجموعات	1.106	2	.553	2.767	.065
	داخل المجموعات	53.946	270	.200		
	المجموع المعدل	55.052	272			

*ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05)

يُلاحظ من الجدول (33) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05) بين المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على مجال (الجرائم المرتكبة ضد النظام العام)تبعاً لمتغير المهنة الحالية، ولمعرفة لصالح مَن تلك الفروق الدالة إحصائيًا؛ أُستخدم اختبار شافيه للمقارنات البعدية والجدول (34) يبين ذلك.

الجدول(34):

نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية للمتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على مجال (الجرائم المرتكبة ضد النظام العام)تبعاً لمتغير المهنة الحالية.

المجال	المهنة الحالية	العامل الحسابي	الفرق بين العاملين الحسابيين عامل	موظف
الجرائم المرتكبة ضد النظام العام	لا يعمل	2.12	0.16	*0.29
	عامل	1.96		0.13
	موظف	1.83		

*ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05)

يُلاحظ من الجدول (34) وجود اختلاف دال احصائياً بين ذوي المهنة الحالية (لا يعمل) مقارنة بذوي المهنة الحالية (عامل، موظف) ولصالح ذوي المهنة الحالية (لا يعمل)، بمعنى أن ذوي المهنة الحالية (لا يعمل) أكثر ارتكابا لجرائم (الجرائم المرتكبة ضد النظام العام) من غيرهم من ذوي المهن الأخرى. حيث كانت الجرائم المرتكبة الاعلى لكل مجالات الجريمة ما عدا (الجرائم المرتكبة ضد الأموال) وهذه النتيجة

طبيعية نظراً لأن طبيعة هذه الجريمة تتطلب أن يكون مرتكبها في الغالب عاملا أو موظفاً.

لقد كانت الفئة الأكثر ارتكاباً للجريمة من فئة (ليعمل) مما يدل على انعدام الدخل الشخصي أو الاسري مما يوفر أرضية للتأثر بشكل أعلى بالمشكلات الاجتماعية والنفسية الناتجة عن الهجرة واللجوء، وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن هذه الفئة في الغالب محدودة التعليم.

ثالثا :النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما مستوى دوافع ارتكاب الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني؟

للإجابة عن هذا السؤال؛ تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل دافع من دوافع ارتكاب الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني وعليها مجتمعة، والجدول (35) يبين ذلك.

الجدول (35):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل دافع من دوافع ارتكاب الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
10	ظروف اللجوء.	2.49	0.76	1	عالي
1	الضغوط النفسية والتوتر	2.42	0.73	2	عالي
5	وسائل الاعلام والعنف .	2.39	0.81	3	عالي
11	عدم التكيف الاجتماعي في الأردن.	2.39	0.82	4	عالي
2	التفكك الاسري وغياب التوجيه الاسري	2.37	0.79	5	عالي
13	الخلافات الزوجية والاسرية.	2.36	0.84	6	عالي
3	الأصدقاء ورفاق السوء	2.29	0.82	7	متوسط
6	التسرب من المدرسة والفشل الدراسي .	2.17	0.83	8	متوسط

8	البيئة الاجتماعية والجوار .	1.97	0.85	9	متوسط
12	التمييز ضد الوجود السوري في الأردن.	1.97	0.87	10	متوسط
4	هل تقوم بالفروض و الواجبات الدينية.	1.94	0.89	11	متوسط
7	البطالة وعدم توفر فرص العمل	1.64	0.81	12	متدني
9	تشجيع الاهل على ارتكاب الجريمة.	1.52	0.78	13	متدني
	الفقرات	2.15	.32		متوسط

يلاحظ من الجدول (35) أن مستوى دوافع ارتكاب الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني جاءت بمتوسط حسابي (2.15) وانحراف معياري (0.32)، حيث جاءت (ظروف اللجوء) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.49) وبمستوى (عالي)، تلاها في المرتبة الثانية (الضغوط النفسية والتوتر) بمتوسط حسابي (2.42) وبمستوى (عالي)، في حين جاءت (تشجيع الاهل على ارتكاب الجريمة) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (1.52) وبمستوى (متدني). ويمكن عزو ذلك الى ان الحالة النفسية والاجتماعية السيئة التي فرضتها ظروف اللجوء كانت دافعاً رئيساً من دوافع ارتكاب الجريمة، لذا احتلت المستوى العالي من حيث المتوسط.

كما يلاحظ من الجدول (35) ما يلي:

1-وجود ستة فقرات جاءت بمستوى (عالي) لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني، هي على الترتيب: ظروف اللجوء، والضغوط النفسية والتوتر، وسائل الاعلام والعنف، وعدم التكيف الاجتماعي في الأردن، والتفكك الاسري وغياب التوجيه الاسري، والخلافات الزوجية والاسرية.

2-وجود خمسة فقرات جاءت بمستوى (متوسط) لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني، هي على الترتيب: الأصدقاء ورفاق السوء، والتسرب من

المدرسة والفشل الدراسي، والبيئة الاجتماعية والجوار، والتمييز ضد الوجود السوري في الأردن، وهل تقوم بالفروض والواجبات الدينية.

3-وجود فقرتين جاءتا بمستوى (متدني) لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني، هي على الترتيب: البطالة وعدم توفر فرص العمل، تشجيع الاهل على ارتكاب الجريمة.ويمكن تفسير ذلك بعامل الابوة إذ أن الأب يحرص الحرص الشديد على بقاء أبناءه بحالة آمنة جيدة بعيدة عن ارتكاب الجرائم والسجون، وان الأبوة بفطرتها الطبيعية لا تشجع على وقوع الأبناء في الجرائم بسبب التربية والتنشئة الاجتماعية

رابعا :نتائج السؤال الرابع: "هل تختلف دوافع ارتكاب الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني باختلاف متغير: الجنس والعمر ومستوى التعليم والحالة الاجتماعية والدخل الشهري والمهنة الحالية؟".

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

هل تختلف أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني باختلاف متغير الجنس؟

للإجابة عن هذا السؤال؛ تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت) لتقديرات أفراد عينة الدراسة على دوافع ارتكاب الجريمة مجتمعة، تبعاً لمتغير الجنس، والجدول (36) يبين ذلك.

الجدول(36):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت) لتقديرات أفراد عينة الدراسة على دوافع ارتكاب الجريمة مجتمعة، تبعاً لمتغير الجنس.

دوافع ارتكاب الجريمة	الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
	ذكر	2.15	.32	1.119	271	.264
	أنثى	2.05	.22			

يُلاحظ من الجدول (36) عدم وجود اختلاف دال احصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05) بين المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على دوافع ارتكاب الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني تبعاً لمتغير الجنس

هل تختلف أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني باختلاف متغير العمر؟

للإجابة عن هذا السؤال؛ تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت) لتقديرات أفراد عينة الدراسة على دوافع ارتكاب الجريمة مجتمعة، تبعاً لمتغير العمر، والجدول (37) يبين ذلك.

الجدول (37):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على دوافع ارتكاب الجريمة مجتمعة، تبعاً لمتغير العمر

دوافع ارتكاب الجريمة	العمر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	أقل من 20	2.14	0.33
	من 20 – 29	2.12	0.31
	30 سنة فأكثر	2.17	0.32
	الكلي	2.15	0.32

يُلاحظ من الجدول (37) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على دوافع ارتكاب الجريمة مجتمعة تبعاً لمتغير العمر، ولتحديد الدلالة الإحصائية لهذه الفروق، تم تطبيق تحليل التباين الاحادي One Way ANOVA والجدول (38) يبين ذلك.

الجدول (38):

تحليل التباين الأحادي للمتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة دوافع ارتكاب الجريمة مجتمعة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني تبعاً لمتغير العمر.

دوافع ارتكاب الجريمة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
	بين المجموعات	.140	2	.070	.687	.504
	داخل المجموعات	27.584	270	.102		
	المجموع المعدل	27.724	272			

يُلاحظ من الجدول (38) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05) بين المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على دوافع ارتكاب الجريمة مجتمعة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني تبعاً لمتغير العمر. ويمكن تفسير ذلك بأن الجميع وباختلاف أعمارهم يعيشون الظروف نفسهم وهذا ما جعلهم يتساون في الدوافع.

هل تختلف أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني باختلاف متغير مستوى التعليم؟

للإجابة عن هذا السؤال؛ تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت) لتقديرات أفراد عينة الدراسة على دوافع ارتكاب الجريمة مجتمعة، تبعاً لمتغير مستوى التعليم، والجدول (39) يبين ذلك.

الجدول (39):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على دوافع ارتكاب الجريمة مجتمعة، تبعاً لمتغير مستوى التعليم.

دوافع ارتكاب الجريمة	مستوى التعليم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	أمي	2.16	.36
	ثانوية عامة فما دون	2.15	.31
	شهادة جامعية	2.10	.23
	الكلي	2.15	.32

يُلاحظ من الجدول (39) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على دوافع ارتكاب الجريمة مجتمعة تبعاً لمتغير مستوى التعليم. ولتحديد الدلالة الإحصائية لهذه الفروق، تم تطبيق تحليل التباين الاحادي (One Way ANOVA)، والجدول (40) يبين ذلك.

الجدول (40):

تحليل التباين الأحادي للمتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لدوافع ارتكاب الجريمة مجتمعة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني تبعاً لمتغير مستوى التعليم.

دوافع ارتكاب الجريمة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ذف	الدلالة الإحصائية
	بين المجموعات	.073	2	.037	.357	.700
	داخل المجموعات	27.651	270	.102		
	المجموع المعدل	27.724	272			

يُلاحظ من الجدول (40) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) بين المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على دوافع ارتكاب الجريمة مجتمعة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني تبعاً لمتغير مستوى التعليم.

هل تختلف أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني باختلاف متغير الحالة الاجتماعية؟

للإجابة عن هذا السؤال؛ تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على دوافع ارتكاب الجريمة مجتمعة، تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية، والجدول (41) يبين ذلك.

الجدول (41):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على دوافع ارتكاب الجريمة مجتمعة، تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية.

دوافع ارتكاب الجريمة	الحالة الاجتماعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	أعزب	2.15	.32
	متزوج	2.18	.30
	أرمل أو مطلق	1.95	.36
	الكلي	.63	.53

يُلاحظ من الجدول (41) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على دوافع ارتكاب الجريمة مجتمعة تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية. ولتحديد الدلالة الإحصائية لهذه الفروق، تم تطبيق تحليل التباين الاحادي(One Way Anova)، والجدول (42) يبين ذلك.

الجدول (42):

تحليل التباين الأحادي للمتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة دوافع ارتكاب الجريمة مجتمعة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية.

دوافع ارتكاب الجريمة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
	بين المجموعات	1.287	2	.644	*6.573*	**.002*
	داخل المجموعات	26.437	270	.098		
	المجموع المعدل	27.724	272			

*ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05)

يُلاحظ من الجدول (42) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05) بين المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على دوافع ارتكاب الجريمة مجتمعة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية، ولمعرفة لصالح من تلك الفروق الدالة إحصائيًا ؛تم استخدام اختبار شافيه للمقارنات البعدية والجدول (43) يبين ذلك

الجدول (43):

نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية للمتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لدوافع ارتكاب الجريمة مجتمعة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية.

دوافع ارتكاب الجريمة	الحالة الاجتماعية	المتوسط الحسابي	الفرق بين المتوسطين الحسابيين: متزوج	أرمل أو مطلق
	أعزب	2.15	-0.03	*0.20
	متزوج	2.18		*0.23
	أرمل أو مطلق	1.95		

*ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05)

يُلاحظ من الجدول (43) وجود اختلاف دال احصائياً بين ذوي الحالة الاجتماعية (أعزب ومتزوج) مقارنة بذوي الحالة الاجتماعية (أرمل أو مطلق) ولصالح ذوي الحالة الاجتماعية (أعزب ومتزوج)، بمعنى أن ذوي الحالة الاجتماعية (أعزب ومتزوج) أكثر دافعية لارتكاب الجريمة من غيرهم من ذوي الحالات الاجتماعية الأخرى لأن كلتا الحالتين الأعزب والمتزوج بحاجة الى المال للإنفاق على نفسه وعلى أسرته مما يجعل دافع الجريمة لديه أقوى منه عند الأرمل أو المطلق.

هل تختلف أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني باختلاف متغير الدخل الشهري؟

للإجابة عن هذا السؤال؛ تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على دوافع ارتكاب الجريمة مجتمعة، تبعاً لمتغير الدخل الشهري، والجدول (44) يبين ذلك.

الجدول(44):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على دوافع ارتكاب الجريمة مجتمعة، تبعاً لمتغير الدخل الشهري.

دوافع ارتكاب الجريمة	الدخل الشهري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	متدني	2.11	.33
	متوسط	2.20	.29
	مرتفع	2.40	.22
	الكلي	2.15	.32

يُلاحظ من الجدول (44) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على دوافع ارتكاب الجريمة مجتمعة تبعاً لمتغير الدخل الشهري، ولتحديد الدلالة الإحصائية لهذه الفروق، تم تطبيق تحليل التباين الثنائي One Way ANOVA، والجدول (45) يبين ذلك

الجدول (45):

تحليل التباين الأحادي للمتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة دوافع ارتكاب الجريمة مجتمعة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني تبعاً لمتغير الدخل الشهري.

دوافع ارتكاب الجريمة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
	بين المجموعات	.751	2	.375	*3.758*	*.025**
	داخل المجموعات	26.973	270	.100		
	المجموع المعدل	27.724	272			

*ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05)

يُلاحظ من الجدول (45) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α = 0.05) بين المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على دوافع ارتكاب الجريمة مجتمعة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني تبعاً لمتغير الدخل الشهري، ولمعرفة لصالح من تلك الفروق الدالة إحصائيًا؛ استخدم اختبار شافيه للمقارنات البعدية والجدول (46) يبين ذلك.

الجدول (46):

نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية للمتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على دوافع ارتكاب الجريمة مجتمعة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني تبعاً لمتغير الدخل الشهري.

دوافع ارتكاب الجريمة	الدخل الشهري	المتوسط الحسابي	الفرق بين المتوسطين الحسابيين	
			متوسط	مرتفع
	متدني	1.30	**0.19*	**0.26*
	متوسط	1.11		0.07
	مرتفع	1.04		

*ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05)

يُلاحظ من الجدول (46) وجود اختلاف دال احصائياً بين ذوي الدخل الشهري (متدني) مقارنة بذوي الدخل الشهري (متوسط، مرتفع) لصالح ذوي الدخل الشهري (متدني)، بمعنى أن ذوي الدخل الشهري (متدني) أكثر دافعية لارتكاب الجريمة من

غيرهم من ذوي الدخول الشهرية الأخرى وهذا أمر منطقي يتسق مع الواقع الذي نعيش فيه إذ أنه كلما قل الدخل وعاش الفرد في ظروف مالية صعبة كلما دفعه ذلك لارتكاب الجريمة بغرض سد حاجته (العوز) وهذا يتفق مع ملاحظات وشعور الباحث أثناء المقابلة مع (المبحوثين).وهذا أمر منطقي يتسق مع الواقع الذي يفسر في أنه كلما قل الدخل وعاش الفرد في ظروف مالية صعبة فإن هذا قد يدفعه لارتكاب الجريمة لسد حالة العوز التي يعيشها.

"هل تختلف أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني باختلاف متغير المهنة الحالية؟".

للإجابة عن هذا السؤال؛ تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار(ت) لتقديرات أفراد عينة الدراسة على دوافع ارتكاب الجريمة مجتمعة، تبعاً لمتغير المهنة الحالية، والجدول (47) يبين ذلك.

الجدول(47):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على دوافع ارتكاب الجريمة مجتمعة، تبعاً لمتغير المهنة الحالية.

دوافع ارتكاب الجريمة	المهنة الحالية	العامل الحسابي	الانحراف المعياري
	لا يعمل	2.13	.33
	عامل	2.17	.32
	موظف	2.16	.22
	الكلي	2.15	.32

يُلاحظ من الجدول (47) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على دوافع ارتكاب الجريمة مجتمعة تبعاً لمتغير المهنة الحالية، ولتحديد الدلالة الإحصائية لهذه الفروق، تم تطبيق تحليل التباين الثنائي One Way ANOVA والجدول (48) يبين ذلك.

الجدول(48):

تحليل التباين الأحادي للمتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة دوافع ارتكاب الجريمة مجتمعة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني تبعاً لمتغير المهنة الحالية.

دوافع ارتكاب الجريمة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	عامل المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
	بين المجموعات	.115	2	.057	.561	.571
	داخل المجموعات	27.609	270	.102		
	المجموع المعدل	27.724	272			

يُلاحظ من الجدول (48) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) بين المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على دوافع ارتكاب الجريمة مجتمعة تبعاً لمتغير المهنة الحالية.

وتبعاً لاستجابات أفراد العينة نجد أنها تتفق مع ما طرحة الإطار النظري من أن ظروف اللجوء والهجرة وما نتج عنها من تفكك المنظومات الاجتماعية للتجمعات السورية وانحلال المنظومات الاجتماعية للأسر الناتجة عن الهجرة واللجوء الذي أنتجتا أيضاً حالات الفقر والعوز، وهذه كلها عوامل مجتمعة توضح أثر ظروف الهجرة واللجوء على ارتكاب الجريمة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس والذي ينص: هل توجد معيقات أمنية تحول دون سيطرة رجال الامن العام في تعاملهم مع اللاجئين السوريين؟

للإجابة عن هذا السؤال قام الباحث بالذهاب الى إدارة شؤون اللاجئين السوريين / مديرية الامن العام، وبعد مقابلة مجموعة من الضباط العاملين فيها أجمع ما نسبته(75-78)% على أن المعيقات هي التالية:

1- هناك مجموعة من اللاجئين الفلسطينيين في سورية ومن المحتمل أن يكونوا من قاطني مخيمات اللاجئين في سورية، وقد وجدوا بمجيئهم الى الأردن فرصة ايجابية لهم فدخلوا الأراضي الأردنية وهم قاصدين فقدان هوياتهم الشخصية.

2- هناك من هم سوريين حقيقة ولكنهم دخلوا الأراضي الأردنية دون وجود بطاقات شخصية.

3- هناك فئة من الأطفال دخلوا الأراضي الأردنية وهم غير مسجلين ولا يحملون أيّة وثائق.

4- وجود فئة كبيرة من السوريين دخلوا بوثائق مزورة وهذا ما أعلنته السفارة السورية نفسها والتي طلبت من السوريين مراجعتها لمنحهم وثائق لتصويب أوضاعهم.

اما فيما يتعلق بالعوامل التي تجذب اللاجئين السوريين للقدوم الى الأردن فقد أجملها الأشخاص الذين تمت مقابلتهم والذين لهم علاقة بإدارة شؤون اللاجئين السوريين بالعوامل الاتية: (المشاقبة، 2015)(شنك،2015).

1. الموقع الجغرافي: يقع الأردن في الجنوب من سورية، وتبلغ حدوده البرية معها 375-كم، وهي حدود طويلة نسبياً، لذا فالمدن والقرى والبلديات متناظرة على طول الحدود بين البلدين، وهو ما يشكّل عامل جذب لذلك.
2. الأمن والاستقرار: على الرغم من موقع الأردن الجغرافي في وسط إقليم ملتهب بالاضطرابات، إلا أنه استطاع أن يحافظ على الأمن والاستقرار رغم التحديات التي تواجهه، وهذا أحد أهم عوامل الجذب للاجئين السوريين.
3. العلاقات التاريخية بين الشعب السوري والشعب الأردني على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والديني: الفترة المبكرة للثورة السورية "بدأت الأسر السورية بالقدوم إلى أراضي المملكة الأردنية عبر مركز حدود جابر وبطرق مشروعة، وذلك لوجود امتداد عشائري وعلاقات اجتماعية واقتصادية وتاريخية بين سكان محافظة حمص السورية، وسكان محافظة المفرق الأردنية كما هو الحال بين سكان إربد الأردنية، ودرعا السورية(سميران وسميران ،2014)، حيث استقبلت العائلات الأردنية الأقارب والأنسباء من العائلات السورية بسبب اندلاع الأحداث. وهذا من عوامل الجذب المهمة التي دفعت عائلات سورية إلى الهجرة للأردن لعامل الخوف والأوضاع الأمنية المتجهة نحو التدهور.

4. تشابه التركيب الاجتماعي/العشائري بين الشعبين السوري والأردني، ووجود امتداد للعديد من أبناء وعائلات العشائر بين البلدين.

5. لم شمل الأسرة: ويشتمل ذلك على ثلاثة تصنيفات:

التصنيف الأول: لم شمل الأسر في الأردن.هو لم شمل العائلات من المخيمات الأخرى الموجودة في الأردن وجمعها في مخيم واحد بعد عمليات التوثيق. ففي تصريح "قال الناطق الرسمي باسم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين السوريين "علي بيبي" (إن مخيم الأزرق سيكون لاستقبال الحالات الاستثنائية من خلال عمليات توثيق عائلات اللاجئين السوريين الراغبين بلمّ الشمل من المخيمات الأخرى المنتشرة في بعض المحافظات"، ولمّ شمل الأسر في الأردن متعلّق باللاجئين السوريين وليس بالمهاجرين السوريين.

التصنيف الثاني: هجرة أحد أفراد العائلة المهاجرة من الأردن – لأسباب عدة منها عدم السماح بالعمل مثلاً –إلى دولة أخرى والدخول بالطرق غير المشروعة عن طريق التهريب بما اصطلح عليه "الهجرة بقوارب الموت"، ومن ثمّ طلب لم شمل الأسرة من الأردن بعد الوصول وتأمين الموافقة على اللجوء في الدولة المضيفة المعنية.

و"مفهوم العائلة المسموح بلمّ شملها هي (الأب والأم أو الشريك والشريكة والأطفال تحت سنّ الثامنة عشر) بشرط أن الزوجين والشريكين يجب أن يكون كلاهما فوق سن الثامنة عشر، أما شروط لمّ الشمل فتختلف من دولة إلى أخرى(المغتربون، 2015).

التصنيف الثالث: اعتبار الأردن محطة لمّ شمل الأسر في دولة ثالثة، ولكل دولة لها شروط لهجرة السوريين إليها ومفهومها للعائلة المهاجرة. على سبيل المثال الولايات المتحدة الأمريكية، فبعد أن علّقت السفارة الأمريكية أعمالها في دمشق في شباط عام 2012م، أصدرت على مواقعها الإلكترونية في الأردن شروط التقدّم للحصول على الهجرة ولم شمل العائلات، ومفهوم لمّ شمل العائلة السورية كما ورد كالتالي "يحق لمقدمي المعاملات الأمريكيين في سوريا الذين يسعون إلى تقديم تأشيرة هجرة لأقاربهم السوريين.

6. الحصول على فرص عمل في الوظائف الدنيا التي لا تتطلب مهارات مهنية كالبناء ورعي الأغنام وحصاد المنتوجات الزراعية والمقاهي والمحلات التجارية الصغيرة والمطاعم أو عمال مصانع.
7. وهناك أسباب أخرى للجوء يمكن اجمالها بالتالي:

- ترهيب السوريين واخافتهم من شبيحة نظام الأسد والصفويين الإيرانيين والعلويين السوريين.
- اغراءات مالية من قبل الدول الداعمة للهروب السوري مثل السكن المجاني والرواتب والمعيشية الجيدة نسبياً في الأردن.
- وهناك سبب آخر غير معلن من قبل الدول الغربية (أوروبا والولايات المتحدة الامريكية وإسرائيل) بهدف تفريغ سوريا من سكانها.

وتأسيساً على ما تقدم، ونتيجة للضغوط الاجتماعية النفسية وظروف اللجوء السوري وما آلت اليه الازمة السورية من آثار بدا أن هناك ميل من البعض نحو السلوكيات الاجرامية بأنماطها المختلفة، خاصة في مختلف مخيمات اللجوء كالزعتري والازرق والتي تعد أكبر المخيمات الموجودة في الأردن.

إضافة لما سبق، ونتيجة لشروط العمل التي تعدها المملكة الأردنية الهاشمية فيما يتعلق بالمسح والتدقيق الأمني مع اللاجئين الذين يتم ادخالهم لحدود المملكة منذ لحظة عبور الحدود الأردنية ولغاية توزيعهم على المخيمات فإنه لا يوجد معيقات عمل واضحة تحول دون سيطرة رجال الامن العام على الجريمة، خاصة وأنه يتم التدقيق على الوثائق والأشخاص ابتداء من بصمة العين و انتهاءاً بالبصمة العشرية. ولكنه ومع ذلك يبقى هناك نسبة طبيعية لأنماط معينة من الجرائم نتيجة تواجد السوريين بإعداد كبيرة أثرت على الحراك الاجتماعي والبنية السكانية خاصة في المناطق الشمالية الشرقية للمملكة. فالأسباب المذكورة أنفاً شكلت تحدياً أمنياً وليس ظاهرة معيقة للعمل الأمني وهذه تالياً تشكل تحدياً واعاقة أمنية فيما يتعلق بالتحقق من صحة الوثائق. فالبيانات المقدمة من اللاجئين السوريين يتم التنسيق بشأنها مع المفوضية السامية للاجئين من خلال مديرية شؤون اللاجئين السوريين للوقوف على

صحة هذه الوثائق من خلال لجنة مشتركة للتدقيق في هذه الوثائق ومعرفة مدى صحتها خدمة للعملية الأمنية المطلوبة.

2.4 التوصيات والمقترحات

التوصيات ذات العلاقة.

1- توصي الدراسة بعقد دورات توعية للاجئين حول خطورة ممارسة الاعتداء على الأشخاص.
2- تقديم المساعدة والرعاية النفسية، والعمل على تحسين الوضع المالي للاجئين.
3- قيام المنظمات الإنسانية بتوفير فرص عمل للذكور وتوعية من هم أعمارهم أقل من (20) عام وتفعيل دور الأسر في ذلك مع تأهيل الأميين عن طريق دور محو الأمية.
4- العمل على حماية اللاجئين من خلال منظومة القوانين واتفاقيات اللجوء الدولية.

المقترحات.

بناءً على النتائج التي توصلت اليها الدراسة فأننا نقترح ما يلي:

1- إجراء دراسات علمية نوعية فيما يخص اللاجئين حول الموضوعات المتعلقة باللاجئين مثل علاقة ظروف اللجوء وقساوتها على مستوى وأنماط الجريمة لدى اللاجئين والمهاجرين، والعلاقة بين مستوى التعليم والحرمان منه عند اللاجئين على مستقبل ارتكابهم للجريمة، وكذلك الظروف الاقتصادية وعلاقتها بمستوى الجريمة.
2- إجراء دراسات للآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لظاهرة اللجوء على المنظومات الاجتماعية للمجتمع الأردني وتأثيرها على أنماط الجريمة وأعدادها.
3- العمل على دراسة أثر موجات اللجوء والهجرة المتوالية إلى الأردن على مستوى ونمط الجريمة في الأردن.

المراجع

أ- المراجع العربية

مرقص ، الياس،(1997).**نقد العقلانية العربية**، دار الحصاد، دمشق، سوريا

ابراهيم، ذكرى عبد المنعم (2013). **الهجرة الخارجية وتحدياتها الثقافية والتنموية على المجتمع العراقي،مجلة الآداب**، العدد 106.بغداد.

السمري، عدلي، وعبد الحميد، آمال، ولطفي، طلعت، وعبد الفتاح، عايدة (2010).**علم اجتماع الجريمة والانحراف**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

يانصونا، كريستال (2010). **الهجرة**، ترجمة سعيد بن الهاني، www.alwasatnews.com/data/2010

ولسون، كولن (2001).**التاريخ الإجرامي للجنس البشري: سيكولوجية العنف**، ترجمة رفعت السيد علي، د.ن، القاهرة، مصر.

ابو ملحم، محمد حسني (2015).**مدخل الى علم الجريمة**، دار البيروني للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

فرانسيس، الكسندرا (2015).**اللاجئون في الاردن**، مركز كانرجبي للشرق الأوسط، واشنطن، الولايات المتحدة. http://carnegie-mec.org

نجم، محمد صبحي، (2008)، **علم الاجرام والعقاب**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

رونالد أكر، وكريستين شيللر، Ronald L. Akers & Christine S. (Shellers) **نظريات علم الجريمة (المدخل والتقييم والتطبيقات)**، ترجمة ذياب بدارنة، ورافع الخريشة، (2013)، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان.

دوركهايم، إميل (1982).**في تقسيم العمل**، ترجمة حافظ الجمالي، اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، توزيع المكتبة الشرقية، بيروت لبنان.

ابو زيد، احمد (2011).**البناء الاجتماعي، مدخل لدراسة المجتمع**، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر.

فرانك ويليامز، ومارلين ماك شين (Frank P. Williams & Mariyn D. McShance، **نظرية علم الجريمة**، ترجمة ذياب البداينة، وعارف الخطار، وخولة الحسن، ورافع الخريشا، (2013)، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان.

بوالماين، نجيب (2008).**الجريمة والمسألة السوسيولوجية،دراسة بأبعادها السوسيو ثقافية والقانونية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

هياجنة، أنور، والنقشبندي، بارعة ، (2007)، **المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على جرائم النسا الأخلاقية في المجتمع الأردني (دراسة ميدانية)**، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 34، العدد،3، عمان.

الشديفات، أمين جابر، و الرشيدي، منصور عبدالرحمن ، (2016)، **العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل.** دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد 43، ملحق 5، 2016، عمان.

الزواهرة، عمر عبدالله المبارك، (2009)، أثر المتغيرات الأقتصادية على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام، جامعة مؤتة.

فرانك ويليامز، ومارلين ماك شين (Frank P. Williams & Mariyn D. McShance، **نظرية علم الجريمة**، ترجمة ذياب البداينة، وعارف الخطار، وخولة الحسن، ورافع الخريشا، (2013)، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان.

وريكات. عايد عواد أرفيفة (2004). **نظريات علم الجريمة**، عمان، دار الشروق، للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

ابو طربوش، ربى عادل (2014). **الآثار الاجتماعية والنفسية على الأطفال السوريين الذين لجأوا إلى الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان، الأردن.

السراج، عبود، (1990)، **علم الجريمة والعقاب، دراسة تحليلية في أسباب الجريمة وعلاج السلوك الاجرامي**، جامعة الكويت، الكويت.

حبيب ، محمد شلال، (2009)، **أصول علم الإجرام** ، المكتبة الانجليزية لشط العرب، بيروت.

ويتسون، فويبي(2015).**داخل مخيم الزعتري للاجئين: رابع أكبر "مدينة" في الأردن ترجمة: علاء،** الدين أبو زينة، صحيفة الغد، 10 أيلول.

محمد، سميرة كامل، (2000).**التنمية الاجتماعية ومفهومات أساسية، رؤية واقعية،** المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.

زقوت، ناهض (2015).**اللاجئ في القانون الدولي،** شبكة قانوني الأردن، www.low.jo.net.

حياري، ايمان (2015).**اين يقع مخيم الزعتري،** mawdoo3.com.

المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، 31 تموز 2013، بعد عام على تأسيسه مخيم الزعتري يتحوّل إلى شبه مدينة، www.unhcr.org.

بيطار، مصطفى (2015)، **حركة الدفاع الاجتماعي،** الموسوعة العربية. الموسوعة القانونية المتخصصة، www.arab-ency.com،

ولسون، كولن (2001).**التاريخ الإجرامي للجنس البشري: سيكولوجية العنف،** ترجمة رفعت السيد علي، د.ن، القاهرة، مصر.

المجالي، أحمد عبد السلام (2014). **أثر أزمة اللاجئين السوريين على المجتمع الأردني**،ورقة عمل مقدمة لمؤتمر اللاجئون السوريون في الأردن، سؤال المجتمع

والإعلام، مجلس السكان الدولي لغرب آسيا وشمال افريقيا (2010).

احمد، عبد الرحمن توفيق (2012).**علم الإجرام والعقاب،** دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ص 151.

أزهر، محمد (2005).**مبادئ في علم الإجرام،** مكتبة دار النشر المغربية، عين السبع، الدار البيضاء.

الاتجاهات الاجتماعية في الأردن، نشرة ربعيه متخصصة في الإحصاءات الاجتماعية تصدرها دائرة الإحصاءات العامة، العدد الثاني /2006.

الوقائع الإخبارية (2016). ملف تشغيل اللاجئين السوريين من أولويات مؤتمر لندن، 2016/1/23، www.alwakaa.com.

ويتسون، فويبي، (كرستيان سينس مونيتور) 2015/8/5، داخل مخيم الزعتري للاجئين: رابع أكبر "مدينة" في الأردن، ترجمة: علاء الدين أبو زينة، صحيفة الغد الاردنية، عمان.

الصرايرة، رانيا،(2015)، "العمل الدولي": اللجوء السوري يرفع بطالة الأردنيين، صحيفة الغد الاردنية، 2015/5/19، عمان.

عوض، أحمد، (2016)، تقرير المرصد العمالي، مركز الفينيق، عمان.

البني، أكرم (2016).**دوافع هجرة السوريين للغرب**،صحيفة الحياة، بيروت، لبنان.

محرر الشؤون الاقتصادية (2013).**تسجيل 500 شركة سورية في الأردن**،ساتل، صحيفة الكترونية، 2013/4/6، www.satelnews.com.

مجلس السكان الدولي لغرب آسيا وشمال افريقيا (2010).

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2015

وكالة انباء عمون، http://www.ammonnews.net

الاتفاقية الدولية لمنظمة الامم المتحدة لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين.

ب- المراجع الاجنبية

Bonald j.,Bague., and K Zachariah,(1962).**Urbanization and Migration in Indiain**Roy Turner and Indias Urban future, Berkeley and Los Angles. Calif. University of California press.

Barmaki R. (2009). **Criminals/Refugees in the Age of Welfareless States: Zygmunt Bauman on Ethnicity,** Asylum and the new 'Criminal'. International Journal of Criminology and Sociological Theory, 2 (1), p. 251–266.

Nasser, R., and Symansky, S. (2014) .**Calculating the Fiscal Cost to Jordan the Syrian Refugee Crisis,** http:// dai.com, www. The Guardian.com.

Orhan, O. (2014). **Situation of Syrian Refugees and Mass Migration Projection from Syrian to Neighboring Countries: Findings**, Conclusions and Recommendations, www.migeation policy.com.

Fathi S., (2014).**Bias Crime Reporting: Creating a Stronger** Model For Immigrant and Refugee Populations. www. law.gonzaga.edu.

Quaider, R. (2015).**Analytical study for statisticsabout the number of law** suits involving syrian parties issued by the Ministry of Justic-Jordan, www.jo.org

Harper, A., (2008).**AndrewIraqs Review of the Red Cross.** v.90. N. 869, www. iccrc.org.

Pavon, P. (2010). **Waiver Refugees Who Have Engaged in Criminal Activity.** www. justice.gov.

Malloch, Stanley (2005).**Elizabeth The detention of asylum seekers in the UK Representing risk**, Managing the dangerous.SAGA journals, www. pun. sagepup.com.

Voss, J. F., & Post, T. A. (1988). **On the solving of ill-structured problems.** In M. T. H. Chi, R. Glaser, & M. J. Farr (Eds.), The nature of expertise (pp. 261–285). Hillsdale, NJ: Lawrence Erlbaum.

المواقع الالكترونية

www.cr.arabic.org
Www. Traidnet.net
WWW.hpc.org.jo
www.scribd.com
www.unhcr.org
www.Almaany.com

الملاحق

ملحق رقم (أ)

اسئلة الاستبانة

أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني

أخي الفاضل/ أختي الفاضلة

تحية طيبة وبعد،،

فيقوم الباحث بإجراء دراسة ميدانية حول أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني. ولأغراض هذه الدراسة تمت صياغة أنماط الجريمة المتوقع حدوثها لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني.

والمرجو منك وضع اشارة (×) مقابل الفقرة التي تنطبق عليك فقط. علما بأن المعلومات التي سوف يحصل عليها الباحث في هذه الدراسة سوف تعامل بسرية تامة، وهي لأغراض البحث العلمي فقط

مقدما شكري وامتناني لحسن تعاونك،،

الباحث

القسم الأول: المعلومات ألأولية

1 – الجنس	**(1) ذكر**	**(2) انثى**	
2 – العمر	**(1)أقل من 20**	**(2) من 20 – 29**	**(3) 30 سنة فأكثر**
3 – مستوى التعليم	**(1)أمي**	**(2) ثانوية عامة فما دون**	**(3)شهادة جامعية**
4 – الحالة الاجتماعية	**(1)أعزب**	**(2)متزوج**	**(3)أرمل أو مطلق**
6 – الدخل الشهري	**(1)متدني**	**(2)متوسط**	**(3)مرتفع**
7 – المهنة الحالية	**(1)لا يعمل**	**(2)عامل**	**(3)موظف**

القسم الثاني: أنماط الجريمة:

أولا: الجرائم المرتكبة ضد الاشخاص

الرقم	البيان	التكرار (عدد مرات ارتكاب الجرم)				
		1	**2**	**3**	**4**	**5**
1	الاعتداء بالضرب					
2	محاولة الانتحار					
3	الايذاء البسيط أو الشديد					
4	الشروع بالقتل					
5	القتل الخطأ					
6	القتل شبه العمد					
7	القتل في حوادث المرور					
8	الاختطاف وحجز الاشخاص					
9	الارهاب					
10	خرق حرمة المنازل					

ثانيا: الجرائم المخلة بالآداب العامة

8	الاجهاض					
9	الدعارة					
10	الزنا					
11	زنا المحارم					
12	الشذوذ الجنسي					
13	قتل الأطفال حديثي الولادة					

ثالثا: الجرائم المرتكبة ضد الأموال

17	الاختلاس					
18	حيازة الآموال المسروقة					
19	السرقات بمختلف أنواعها					
20	السلب والنهب					
21	الشروع بالسرقة					

رابعا: الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة:

22	الاختلاس والرشوة					
23	اصدار شيك بدون رصيد					
24	التزييف والتزوير					
25	خيانة الأمانة					
26	النصب والاحتيال					

خامسا: التعدي على الاملاك الخاصة والعامة:

27	الاهمال					
28	الحريق الخطأ					
29	الحريق العمد					

سادسا: الاخلال بحقوق الابوة والامومة والوصاية والتبني وحقوق الاسرة واهمال العائلة والاولاد

30	الاخلال بالتبني					
31	الاخلال بالوصاية					
32	الاخلال بحقوق الاسرة					
33	الاخلال بحقوق الوالدين أو أحدهما					
34	إهمال الاولاد					
35	إهمال العائلة					

سابعا: الجرائم المرتكبة ضد موظفي الدولة والاخلال بسير العدالة:

36	افتراء الجرائم					
37	انتحال الوظائف أو الصفات الرسمية					
38	الاهانة بالذم أو القدح أو التحقير					
39	البلاغ الكاذب					
40	التعدي على الاخرين					
41	شهادة الزور					

42	اليمين الكاذب					

ثامنا: الجرائم المرتكبة ضد النظام العام:

43	الاختطاف					
44	الارهاب					
45	التشرد والتسول					
46	تعاطي المسكرات					
47	جرائم السكر والعربدة					
48	جرائم المخدرات					
49	مخالفة قوانين الأسلحة والمتفجرات					
50	مخالفة قوانين الإقامة والجوازات					
51	الهجرة غير الشرعية					
52	تهريب الأرصدة والأموال					
53	تهريب البضائع من الدولة واليها					

تاسعا: دوافع ارتكاب الجريمة:

أرجو تقدير مدى تأثير كل عامل من العوامل الآتية عليك في ارتكابك للجريمة.

الرقم	البيان	مدى التأثير		
		ضعيف	متوسط	مرتفع
1	الضغوط النفسية والتوتر			
2	التفكك الاسري وغياب التوجيه الاسري			
3	الأصدقاء ورفاق السوء			
4	هل تقوم بالفروض و الواجبات الدينية بدرجة .			
5	وسائل الاعلام والعنف .			
6	التسرب من المدرسة والفشل الدراسي .			
7	البطالة وعدم توفر فرص العمل .			
8	البيئة الاجتماعية والجوار .			
9	تشجيع الاهل على ارتكاب الجريمة. عوامل			

	أخرى (يرجى تحديدها).			
10	ظروف اللجوء.			
11	عدم التكيف الاجتماعي في الأردن.			
12	التمييز ضد الوجود السوري في الأردن.			
13	الخلافات الزوجية والاسرية.			
14	اية عوامل أخرى اذكرها .			

شكرا لحسن تعاونك،

ملحق رقم (ب)

استمارة تحكيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الدكتور الفاضل..

يجري الباحث دراسة بعنوان " **أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الاردني**"ولتحقيق أهداف الدراسة فإن الباحث قام ببناء أداة البحث وهي عبارة عن استبانة تتكون من قسمين الأول يتناول المعلومات الأولية عن افراد العينة والقسم الثاني يتناول مجالات أنماط الجرائم المرتكبة من قبل اللاجئين السوريين.

*القسم الأول:المعلومات الأولية.

*القسم الثاني: مجالات أنماط الجرائم

1- الجرائم المرتكبة ضد الاشخاص.
2- الجرائم المخلة بالآداب العامة.
3- الجرائم المرتكبة ضد الأموال.
4- الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة.
5- التعدي على الأملاك الخاصة والعامة.
6- الاخلال بحقوق الابوة والامومة والوصاية والتبني وحقوق الاسرة واهمال العائلة والأولاد.
7- الجرائم المرتكبة ضد موظفي الدولة والاخلال بسير العدالة.
8- الجرائم المرتكبة ضد النظام العام.
9- دوافع ارتكاب الجريمة.

ونظراً لما عُرف عنكم من خبرة واسعة في مجال البحث العلمي يتشرف الباحث باختياركم محكماً لهذا الاستبيان والتعرف على وجهة نظركم وملاحظاتكم حول فقرات الاستبيان

الرقم	البيان	الفقرة ملائمة لمجال موضوع الدراسة	الفقرة غير ملائمه لمجال موضوع الدراسة	الفقرة تحتاج الى تعديل	ملائمة الصياغة اللغوية للفقرة	اية ملاحظات أخرى حول الفقرة
اولاً	**الجرائم المرتكبة ضد الاشخاص**					
1	الاعتداء بالضرب.					
2	محاولة الانتحار.					
3	الايذاء البسيط أو الشديد.					
4	الشروع بالقتل.					
5	القتل الخطأ.					
6	القتل شبه العمد.					
7	القتل في حوادث المرور.					

ثانيا: الجرائم المخلة بالآداب العامة

8	الاجـهــــاض.					
9	الـدعـــــارة.					
10	الـزنـــــا.					
11	زنـا الـمحـارم.					
12	الـشـذوذ الـجـنسـي.					
13	قتل الأطفال حديثي الولادة.					

ثالثا: جرائم مرتكبة ضد الأشخاص

14	الاختطاف وحجز					

	الأشخاص.					
15	الارهـــــــــاب.					
16	خـرق حـرمـة المنــازل.					

رابعا: الجرائم المرتكبة ضد الأموال

17	الأخـتـــــــــلاس.					
18	حيــازة الأموال المسروقة.					
19	السرقات بمختلف أنواعـها.					
20	الســلــب والنـــــهب.					
21	الشـــروع بـالســرقة.					

خامسا: الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة:

22	الاختلاس والرشــوة.					
23	اصدار شيك بدون رصيد.					
24	التـزييـف والتـزويـر.					
25	خيـــانة الأمــــانة.					
26	النصب والاحتيـــال.					

سادسا: التعدي على الاملاك الخاصة والعامة:

27	الاهــمــــــال.					
28	الحريـق الخطـأ.					
29	الحريـق العـمـد.					

سابعا: الاخلال بحقوق الابوة والامومة والوصاية والتبني وحقوق الاسرة واهمال العائلة والاولاد

30	الأخــــلال بـالتـبـــنـي.					
31	الأخــــلال بالوصـــايـــة.					
32	الأخــــلال بحـقوق الاسرة.					
33	الاخلال بحقوق الوالدين أو					

	أحدهما.						
34	إهمال الأولاد.						
35	إهمال العائلة.						

ثامنا: الجرائم المرتكبة ضد موظفي الدولة والاخلال بسير العدالة:

36	افتراء الجرائم.						
37	انتحال الوظائف أو الصفات الرسمية.						
38	الاهانة بالذم أو القدح أو التحقير.						
39	البلاغ الكاذب.						
40	التعدي على الأخرين.						
41	شهادة الزور.						
42	اليمين الكاذب.						

تاسعا: الجرائم المرتكبة ضد النظام العام:

43	الاختطاف.						
44	الارهاب.						
45	التشرد والتسول.						
46	تعاطي المسكرات.						
47	جرائم السكر والعربدة.						
48	جرائم المخدرات.						
49	مخالفة قوانين الأسلحة والمتفجرات.						
50	مخالفة قوانين الاقامة والجوازات.						
51	الهجرة غير الشرعية.						

52	تهريب الأرصدة والأمـــوال.					
53	تهريب البضائع من الدولة واليهـا.					

عاشراً: دوافع ارتكاب الجريمة:

أرجو تقدير مدى تأثير كل عامل من العوامل الآتية عليك في ارتكابك للجريمة.

الرقم	**البيان**					
1	الضغوط النفسية والتـــــوتر.					
2	التفكك الاسري وغياب التوجيه الاسري.					
3	الأصدقاء ورفاق الســــوء.					
4	هل تقوم بالفروض والواجبات الدينية بدرجة.					
5	وسائل الاعــــلام والعنـــف.					
6	التسرب من المدرسة والفشل الدراسي.					
7	البطالة وعدم توفر فرص العمـــل.					
8	البيئة الاجتماعية والجــــوار.					

9	تشجيع الاهل على ارتكاب الجريمة. عوامل أخرى (يرجى تحديدها).					
10	ظروف اللجـــــــــوء.					
11	عدم التكيف الاجتـماعي في الأردن.					
12	التمييز ضد الوجود السوري في الأردن.					
13	الخلافات الزوجيـة والاســـرية.					
14	اية عوامل أخرى اذكـــــرها.					

ملحق رقم (ج)

مقارنة الجرائم المرتكبة في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة 2011م - 2015 م

The Hashemite Kingdom of Jordan
Public Security Directorate
Criminal Information Department

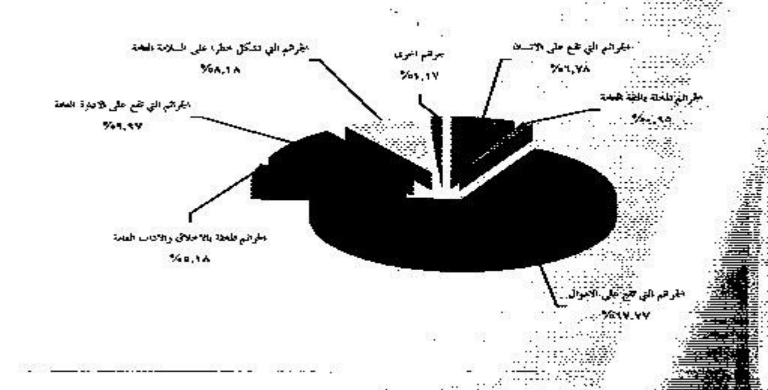


المملكـة الأردنيـة الهاشميـة
مديريـة الأمـن العـام
إدارة المعلومـات الجنائيـة

مقارنة الجرائم المرتكبة في المملكة الأردنية الهاشمية
خلال الفترة ٢٠١١م – ٢٠١٥م

Crimes in Jordan 2011-2015

الجرائم المرتكبة في المملكة الأردنية الهاشمية لعام ٢٠١٥م



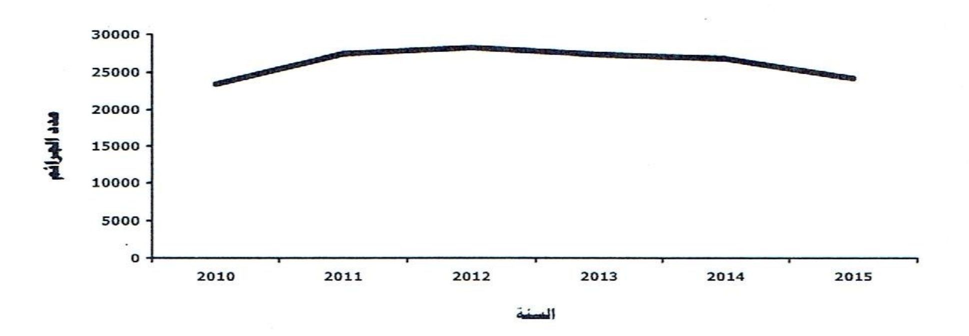
الجرائم المرتكبة في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٥ م

Crimes in Jordan 2010 - 2015

نسبة الزيادة أو النقصان Rate of Increase or Decrease	عدد القضايا No. of Cases	السنة Year
****	23458	2010
+17.03	27452	2011
+02.80	28221	2012
-03.09	27349	2013
-01.99	26804	2014
-09.55	24244	2015

الجرائم المرتكبة في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٥ م

Crime in Jordan 2010 - 2015



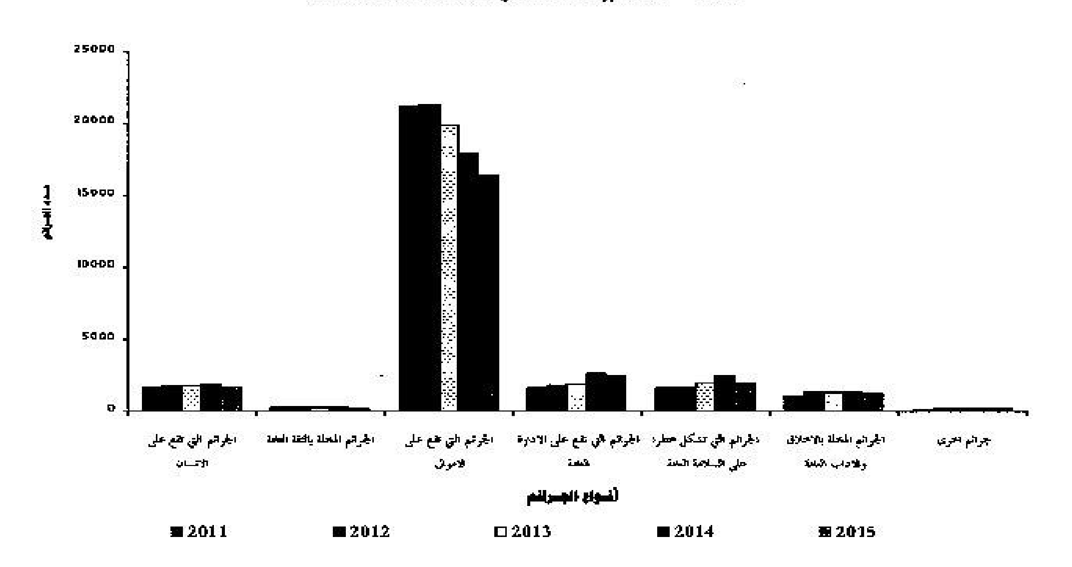
الجرائم المرتكبة في المملكة حسب نوعها خلال الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٥م

Crimes in Jordan According to Crime Type 2011 – 2015

Kind of Crime	Year السنة					نوع الجريمة
	2015	2014	2013	2012	2011	
Crimes against the Person	1644	1864	1812	1766	1633	الجنايات والجنح التي تقع على الإنسان
Crimes against Public Confidence	231	323	318	293	306	الجرائم المخلة بالثقة العامة
Crimes against Property	16431	17906	19849	21259	21151	الجرائم التي تقع على الأموال
Crimes against Public Administration	2416	2632	1903	1793	1606	الجرائم التي تقع على الإدارة العامة
Crimes against Public Safety	1983	2492	1944	1657	1615	الجرائم التي تشكل خطراً على السلامة العامة
Crimes against Public Morals and Ethics	1255	1285	1313	1289	1019	الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة
Other Crimes	284	302	210	164	122	جرائم أخرى
Total	24244	26804	27349	28221	27452	المجموع

الجرائم المرتكبة في المملكة حسب نوعها خلال الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٥م

Crimes in Jordan According to Crime Type 2011 – 2015



الجرائم المرتكبة في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٥ م

Crimes in Jordan According to Crime Type 2010 – 2014

الجنايات والجنح التي تقع على الإنسان

Felonies and Misdemeanors Against The Person

Kind of Crime	Year السنة					نوع الجريمة
	2015	2014	2013	2012	2011	
Attempted Murder	464	565	561	513	575	الشروع بالقتل
Premeditated Murder	75	80	74	82	87	القتل مع سبق الإصرار (العمد)
Murder	76	90	70	71	46	القتل القصد
Beating Leading to Death	8	6	3	5	2	الضرب المفضي إلى الموت
Manslaughter	33	37	34	24	20	القتل من غير قصد (القتل خطأ)
Aggravated Assault	988	1086	1070	1071	903	الإيذاء البليغ
Total	1644	1864	1812	1766	1633	المجموع

الجرائم المخلة بالثقة العامة

Crimes Against Public Confidence

Kind of Crime	Year السنة					نوع الجريمة
	2015	2014	2013	2012	2011	
Currency Counterfeit	67	69	77	116	123	تزييف النقد
Forgery	164	254	241	177	183	التزوير الجنائي
Total	231	323	318	293	306	المجموع

الجرائم التي تقع على الأموال

Crimes Against Property

Kind of Crime	Year السنة					نوع الجريمة
	2015	2014	2013	2012	2011	
Criminal Theft	4509	4493	5020	5798	5671	السرقة الجنائية
Misdemeanor Theft	7217	7497	6984	7711	8323	السرقة الجنحوية
Attempted Theft	499	503	631	812	906	الشروع بالسرقة
Fraud	2254	2072	2175	2030	1903	الاحتيال
Car Theft / Auto Theft	1952	3341	5039	4908	4348	سرقة السيارات
Total	16431	17906	19849	21259	21151	المجموع

الجرائم التي تقع على الإدارة العامة

Crimes Against Public Administration

Kind of Crime	Year السنة					نوع الجريمة
	2015	2014	2013	2012	2011	
Bribery	179	206	133	93	92	الرشوة
Embezzlement	4	13	6	8	9	الاختلاس
Jobbery	6	6	7	4	8	استثمار الوظيفة
Resisting and Assaulting Public Employees	2227	2407	1757	1688	1497	المقاومة والاعتداء على الموظفين
Total	2416	2632	1903	1793	1606	المجموع

الجرائم التي تشكل خطراً على السلامة العامة

Crimes Against Public Safety

Kind of Crime	Year السنة					نوع الجريمة
	2015	2014	2013	2012	2011	
Firing Gunshots	1949	2413	1869	1574	1384	إطلاق العيارات النارية
Criminal Conspiracy	34	79	75	83	231	الاتفاق الجنائي
Total	1983	2492	1944	1657	1615	المجموع

الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة

Crimes Against Public Morals and Ethics

Kind of Crime	Year السنة					نوع الجريمة
	2015	2014	2013	2012	2011	
Rape	122	140	155	174	148	الاغتصاب
Kidnapping	190	181	179	130	127	الخطف
Sexual Abuse	752	766	780	767	607	هتك العرض
Prostitution	71	67	71	67	22	جرائم البغاء
Adultery	110	122	115	142	102	الزنا
Abortion	10	9	13	9	13	الإجهاض
Total	1255	1285	1313	1289	1019	المجموع

جرائم وقوانين أخرى

Other Crimes

Kind of Crime	Year السنة					نوع الجريمة
	2015	2014	2013	2012	2011	
Suicide	113	100	108	86	39	الانتحار
Gambling	8	15	9	8	21	المقامرة
Violating The Law of Archaeology	163	187	93	70	62	مخالفة قانون الآثار
Total	284	302	210	164	122	المجموع
Total of All Crimes	24244	26804	27349	28221	27452	المجموع الكلي للجرائم

الجرائم الجنائية المرتكبة في المملكة ٢٠١١ - ٢٠١٥ م

Felony Crimes in Jordan 2011 - 2015

Kind of Crime	Year السنة					نوع الجريمة
	2015	2014	2013	2012	2011	
Attempted Murder	464	565	561	513	575	الشروع بالقتل
Premeditated Murder	75	80	74	82	87	القتل مع سبق الإصرار (العمد)
Murder	76	90	70	71	46	القتل القصد
Beating Leading to Death	8	6	3	5	2	الضرب المفضي إلى الموت
Aggravated Assault	988	1086	1070	1071	903	الإيذاء البليغ
Rape	122	140	155	174	148	الاغتصاب
Sexual Abuse	752	766	780	767	607	هتك العرض
Kidnapping	190	181	179	130	127	الخطف
Abortion	10	9	13	9	13	الإجهاض
Currency Counterfeit	67	69	77	116	123	تزييف النقد
Forgery	164	254	241	177	183	التزوير الجنائي
Criminal Theft	4509	4493	5020	5798	5671	السرقة الجنائية
Criminal Conspiracy	34	79	75	83	231	الاتفاق الجنائي
Bribery	179	206	133	93	92	الرشوة
Embezzlement	4	13	6	8	9	الاختلاس
Total	7642	8037	8457	9097	8817	المجموع

الجرائم الجنحوية المرتكبة في المملكة ٢٠١١ - ٢٠١٥ م

Misdemeanor Crimes in Jordan 2011 - 2015

Kind of Crime	Year السنة					نوع الجريمة
	2015	2014	2013	2012	2011	
Manslaughter	33	37	34	24	20	القتل من غير قصد (القتل خطأ)
Misdemeanor Theft	7217	7497	6984	7711	8323	السرقة الجنحوية
Attempted Theft	499	503	631	812	906	الشروع بالسرقة
Fraud	2254	2072	2175	2030	1903	الاحتيال
Car Theft / Auto Theft	1952	3341	5039	4908	4348	سرقة السيارات
Prostitution	71	67	71	67	22	جرائم البغاء
Adultery	110	122	115	142	102	الزنا
Jobbery	6	6	7	4	8	استثمار الوظيفة
Resisting and Assaulting Public Employees	2227	2407	1757	1688	1497	المقاومة والاعتداء على الموظفين
Suicide	113	100	108	86	39	الانتحار
Gambling	8	15	9	8	21	المقامرة
Violating The Law of Archaeology	163	187	93	70	62	مخالفة قانون الآثار
Firing Gunshots	1949	2413	1869	1574	1384	إطلاق العيارات النارية
Total	16602	18767	18892	19124	18635	المجموع

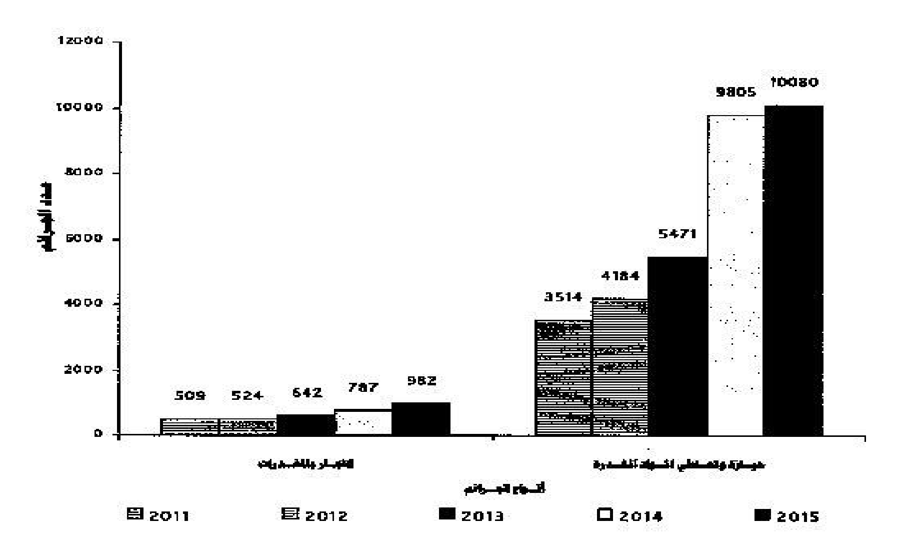
جرائم المخدرات المرتكبة في المملكة حسب نوعها خلال الفترة ٢٠١١ — ٢٠١٥م

Drug Crimes in Jordan According to Crime Type 2011 – 2015

Kind of Crime	Year السنة					نوع الجريمة
	2015	2014	2013	2012	2011	
Drug Trafficking	982	787	642	524	509	الاتجار بالمخدرات
Possession and Use Drug	10080	9805	5471	4184	3514	حيازة وتعاطي المواد المخدرة
Total	11062	10592	6113	4708	4023	المجموع

جرائم المخدرات المرتكبة في المملكة حسب نوعها خلال الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٥م

Drug Crimes in Jordan According to Crime Type 2011 – 2015



المعلومات الشخصية

الاسم : خالد عمر الشياب

الكلية : العلوم الاجتماعية

التخصص :علم الجريمة

الهاتف :0790190084

الدرجة العلمية : دكتوراه